وزارة التعليمِ العالي والبحثِ العلميِ
جامعةَ كربلاءَ
كلية الإدارةِ والاقتصاد- قسمَ المحاسبة

كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية ادارة المخاطر في تعزيز الامتثال وانعكاسه على جودة البيانات المالية

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلسِ كليةِ الإدارةِ والاقتصادِ - جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم المحاسبة

تقدم بها الطالب
علاء محمد عشبه ناصر

بإشراف
ا.د. أسعد محمد علي وهاب العواد

2024م 1445 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا
صدقُ اللهِ اَلْعَلِيّ العظيمِ- سورةُ النساء : الآيةُ (59)

اقرار المشرف

أشهد ان إعداد الرسالة الموسومة بـ **(كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال وانعكاسه على جودة البيانات المالية)** والتي تقدم بها الطالب (علاء محمد عشبة ناصر) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم المحاسبة.

المشرف : أ. د أسعد محمد علي وهاب العواد

/ /2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

م.د. عبد الرسول عبد العباس صاحب

رئيس قسم المحاسبة

/ /2024

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقرار المقوّم اللغوي

أشهد انّ رسالة الماجستير الموسومة بـ (كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال وانعكاسه على جودة البيانات المالية) للطالب (علاء محمد عشبة ناصر) من قسم المحاسبة ،قد تمّ تقويمها لغويا من قِبلي فأصبحتْ خالية من الاغلاط اللغوية والاملائية والتعبيرية بقدر تعلق الأمر بذلك. وعليه وقّعتُ بالتاريخ أدناه..

الدكتور علاوي كاظم كشيش

كلية الصفوة الجامعة

2024/6/ ٢

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا قد أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ **(كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال وانعكاسه على جودة البيانات المالية)** والمقدمة من قبل الطالب (علاء محمد عشبة ناصر) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في علوم المحاسبة وبتقدير (جيد جدا").

ا.م.د. ازهر صبحي عبد الحسين	ا.م.د. حسين عمران ناجي	خبير. ذكرى مهدي صالح
رئيساً	عضواً	عضواً

ا.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

عضواً ومشرفاً

اقـــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/ قسم المحاسبة /كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء للطالب (علاء محمد عشبة ناصر) الموسومة بـ **(كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال وانعكاسه على جودة البيانات المالية)** أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

ا.د. علي احمد فارس الكعبي
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
/ / ٢٠٢٤

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

ا.م.د. هاشم جبار الحسيني
رئيس مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء
/ / ٢٠٢٤

الاهداء

إلى . . . خالق اللوح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم . . .

إلى . . . من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . . نبي الرحمة ونور العالمين.

إلى . . . السادات الاطهار والعروة الوثقى . . اهل بيت النبوة .

الى . . . . .الراقد تحت الثرى، من أشتاق لوجوده ولا أنسى فضله ،

والدي العزيز (رحمه الله) . . . . .إجلالاً وإكباراً .

الى . . . من تمنّتْ ان تراني هنا ، وتمنيتها الأن بجواري ، لكنها آثرت جوار الله

وشتان بين جوارها وجواري ، أمي (رحمها الله) . براً واحساناً .

إلى . . . . .سندي وعضدي في الشدائد والصعاب (إخوتي وأخواتي) . . . . حباً واعتزازاً .

الى . . . . .رفيقه دربي ومن شاركتني همومي وأفراحي . . .من ذللّت لي المصاعب وهوّنت عليّ

المتاعب زوجتي . . . . .معزةً واخلاصاً .

الى . . . . .ابتسامة اليوم وأمل الغد . . .فلذة الكبد التي تبعث في روحي السعادة والفرح ابنائي

(فرح , لجين , ود , مجتبى) . . . . .عطفاً وحناناً .

الى . . . . .كل من مدّ لي يد العون . . . . .وفاءً وتقديراً .

الباحث

الشكر والامتنانِ

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين نبي الهدى أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين، وبعد:
أتقدم بوافر الامتنان والعرفان بالجميل الى استاذي المشرف **(ا.د. اسعد محمد علي وهاب العواد)** لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، فقد اعطاني من وقته الثمين وعلمه الوفير مما يعجز اللسان عن وصف كرمه، فله مني الامتنان والتقدير ودعائي له بالعمر المديد.
شكري وامتناني الى السيد رئيس جامعة كربلاء **(ا. د. باسم نائل السعيدي)** الذي كان داعماً ومتابعاً وحريصاً على برامج الدراسات العليا في الجامعة بشكل عام، كما اقدم شكري وامتناني للسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد **(ا.م.د. هاشم جبار الحسيني)** لدعمه المتواصل لطلبة الدراسات العليا, فجزاهما الله وسدد خطاهما.
واقدم شكري وامتناني الى السيد رئيس قسم المحاسبة **(م.د. عبد الرسول عبد العباس صاحب)** لكل ما قدمه من تعاون مستمر لنا طيلة فترة البحث.
كما أتقدم الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين بعظيم الامتنان لقبولهم مناقشة رسالتي وتجشمهم عناء قراءتها وتصويب ما فات من أخطاء او اراء، واعبر عن اعتزازي بما يبدونه من آراء وملاحظات قيمة من شأنها زيادة القيمة العلمية لهذه الرسالة. فجزاهم الله خير الجزاء واحسن أعمالهم.
وبالحب والود اشكر جميع اساتذتي في قسم المحاسبة, كما اقدم شكري وامتناني الى السادة محكمي الاستبانة لما أبدوه من ملاحظات علمية قيمة رفعت من مستوى الدراسة.

الباحث

المستخلصَ:

يهدف البحث إلى قياس اثر الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي وكذلك فاعلية إدارة المخاطر وجودة البيانات المالية، وبيان الدور المهم بين الوظيفتين في تعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات, مما يساعد في رفع كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي للحد من الهدر بالمال العام والفساد في كافة أشكاله والذي بدورة سيسهم في إصدار بيانات مالية بجودة عالية متمثلةً بالحساب الختامي للدولة العراقية وإعداد الموازنات العامة الاتحادية. لقياس متغيرات البحث استخدمت استمارة استبيان الكترونية حيث تم توزيعها على المدققين الداخليين في دوائر القطاع العام العراقي، إذ بلغ عدد استمارات الاستبيان الموزعة والصالحة للتحليل 283 استبانة، لتحقيق أهدافِ البحثِ والوصولِ إلى النتائجِ الخاصةِ بعينةِ البحثِ فقدْ تَمَّ استخدامُ برنامج SPSS النسخة v.25، وتم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد. واظهرت النتائج افتقار عدد كبير من الدوائر الحكومية الى استراتيجية للتعليم المستمر لموظفي التدقيق الداخلي، وهذا يشير الى عدم الاهتمام الكافي من قبل الإدارات العليا في هذا الموضوع. كما ان عدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر معتمدة من قبل العديد من الوحدات الحكومية في القطاع العام العراقي, وعدم وجود خطة لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث الطبيعية، قد يعرضها الى خسائر كبيرة وهدر للأموال العامة. وعلى الرغم من ذلك فأن نسبة كبيرة من الوحدات الحكومية عينة البحث ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية، وتلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق, وهذا يشير الى درجة امتثال جيدة. كما إن الخصائص النوعية للمعلومات المالية في وحدات القطاع العام العراقي يساعد الجهات الحكومية ذات العلاقة على اتخاذ القرارات بمزيد من الثقة، مما يؤدي إلى تحقيق المساءلة والشفافية وتمكين الجهات الرقابية من التحقق من كفاءة الوحدات الحكومية في تنفيذ التخصيصات الواردة في الموازنة والرقابة على عمليات الصرف وتحصيل الإيرادات.

ثبتَ المحتوياتِ

الموضوعُ	رقم الصفحةِ
الآية القرآنيةِ	
الإهداءُ	أ
الشكر والامتنانِ	ب
المستخلص	ج
ثبت المحتوياتِ	د
ثبت الجداولِ	هـ - و
ثبت الأشكالِ	ز
قائمة الملاحقِ	ح
قائمة المختصرات	ح
المقدمةُ	1
الفصل الأولِ: أبحاثٌ سابقة ومنهجية البحثِ	2-10
المبحث الأولِ: أبحاثٌ سابقة وإسهامُ البحثِ اَلْحَالِيّ	2-7
المبحث الثاني: منهجية البحثِ	8-10
الفصل الثاني: كفاءة التدقيق الداخلي, إدارة المخاطر, الامتثال وجودة البيانات المالية.	11-71
-المبحث الأولِ: كفاءة التدقيق الداخلي بين الواقع والطموح.	12-33
المبحث الثاني: فاعلية إدارة المخاطر	34-46
المبحث الثالث : العلاقة بين الامتثال وجودة البيانات المالية.	47-71
الفصل الثالث : قياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات	72-139
المبحث الأول : قياس متغيرات البحث	73-120
المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث	121-139
الفصل الرابع: الاستنتاجاتُ والتوصياتُ	140-144
المبحث الأولِ: الاستنتاجاتُ	141-142
المبحث الثاني: التوصياتُ	143-144
المصادر	145-169
الملاحق	I-VII
المستخلص باللغة الإنكليزية	VIII

ثبتَ الجداولَ

رقم الجدولِ	اسمُ الجدولِ	رقم الصفحةِ
1-2	اسباب المخاطر التشغيلية	42
1-3	درجات مقياس ليكرت الخماسي	73
2-3	الإحصاء الوصفي لعينة البحث	74
3-3	توزيع الاستبانات حسب الجنس	74
4-3	سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي	75
5-3	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية	76
6-3	توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي	77
7-3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	78
8-3	مصفوفة الارتباط لمحاور الاستبيان[a]	79
9-3	اختبار KMO and Bartlett's	80
10-3	أسئلة المحور الأول	80
11-3	إجمالي التباين لأسئلة المحور الأول	81
12-3	أسئلة المحور الثاني	82
13-3	إجمالي التباين لأسئلة المحور الثاني	83
14-3	أسئلة المحور الثالث	84
15-3	إجمالي التباين لأسئلة المحور الثالث	85
16-3	أسئلة المحور الرابع	86
17-3	إجمالي التباين لأسئلة المحور الرابع	87
18-3	معاملات الثبات لجميع المحاور	88
19-3	معامل الثبات للمحور الأول: كفاءة التدقيق الداخلي	89
20-3	معامل الثبات للمحور الثاني: فاعلية إدارة المخاطر	89
21-3	معامل الثبات للمحور الثالث: تعزيز الامتثال	90
22-3	معامل الثبات للمحور الرابع: جودة البيانات المالية	90
23-3	معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان	91
24-3	معاملات التجزئة النصفية split-half reliability لاختبار ثبات الاستبيان	91
25-3	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة محور (كفاءة التدقيق الداخلي)	94-93
26-3	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة محور (فاعلية إدارة المخاطر)	97-96
27-3	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة محور (تعزيز الامتثال)	100-99
28-3	معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة محور (جودة البيانات المالية)	102-101
29-3	التحليل الوصفي لمحور كفاءة التدقيق الداخلي	103

30-3	استجابة أفراد العينة للمحور الأول	104-103
31-3	التحليل الوصفي للمحور الثاني	107
32-3	استجابة أفراد العينة ضمن المحور الثاني	108-107
33-3	التحليل الوصفي للمحور الثالث	111
34-3	استجابة أفراد العينة ضمن المحور الثالث	112
35-3	التحليل الوصفي للمحور الرابع	116
36-3	استجابة أفراد العينة ضمن المحور الرابع	117-116
37-3	ترتيب محاور الاستبيان حسب درجة الأهمية	119
38-3	وصف المتغيرات	121
39-3	مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتفاعلي	122
40-3	المتغيرات الداخلة والمستبعدة	122
41-3	ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الاولى	122
42-3	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى	123
43-3	المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى	124
44-3	وصف المتغيرات	125
45-3	مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتفاعلي	126-125
46-3	المتغيرات الداخلة والمستبعدة	126
47-3	ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الثانية	126
48-3	تباين اختبار الفرضية الثانية	127
49-3	المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الثانية	127
50-3	وصف المتغيرات للفرضية الثالثة	130
51-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي	130
52-3	بالمتغيرات الداخلة والمستبعدة للفرضية الثالثة	131
53-3	ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الثالثة	131
54-3	تباين اختبار الفرضية الثالثة	131
55-3	المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الثالثة	132
56-3	وصف المتغيرات لاختبار الفرضية الرابعة	135
57-3	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي والتابع	136-135
58-3	المتغيرات الداخلة والمستبعدة لاختبار الفرضية الرابعة	136
59-3	ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الرابعة	136
60-3	تباين اختبار الفرضية الرابعة	137
61-3	المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الرابعة	138

ثبتَ الأشكالَ

رقم الشكلِ	اسمُ الشكلِ	رقم الصفحةِ
1-1	انموذج البحث	10
1-2	الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	24
2-2	مراحل عملية التدقيق	32
3-2	المخاطر الصافية ومخاطر المضاربة	36
4-2	السلسلة السببية لمخاطر السمعة	39
5-2	انواع المخاطر المالية	40
6-2	عملية إدارة المخاطر على أساس معيار ISO 31000	45
7-2	نموذج خطوط الدفاع الثلاثة	56
8-2	نموذج ادارة مخاطر الامتثال ومسؤولية الامتثال	58
1-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	74
2-3	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي	75
3-3	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية	76
4-3	توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي	77
5-3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	78
6-3	قيم محاور الاستبانة	80
7-3	تباين الأسئلة مع المحور الأول	82
8-3	تباين الأسئلة مع المحور الثاني	84
9-3	تباين الأسئلة مع المحور الثالث	86
10-3	تباين الأسئلة مع المحور الرابع	88
11-3	التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	124
12-3	مخطط التشتت للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	124
13-3	التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	128
14-3	مخطط التشتت للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	129
15-3	المدرج التكراري لتشتت البيانات للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	133
16-3	الرسم البياني لتشتت بيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	133
17-3	الرسم البياني لتشتت بيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)	134
18-3	المدرج التكراري لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)	138
19-3	الرسم البياني لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)	139
20-3	الرسم البياني لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)	139

ثبتَ الملاحق

رقم الملحقَ	اسمُ الملحقِ	رقم الصفحةِ
1	استمارة استبيان	I-VI
2	اسماء السادة المحكمين	VII

قائمة المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
ACCA	Association of Chartered Certified Accountants	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
ACSB	Accounting Council Standards Board	مجلس معايير المحاسبة في العراق
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AII	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
CFA	Chartered Financial Analyst	المحلل المالي المعتمد
CIA	Certified internal auditor	المدقق الداخلي المعتمد
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations	لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي
CPA	Certified Public Accountant	المحاسب القانوني المعتمد
ECA	Economic Commission for Africa	إدارة التعاون الاقتصادي
EMS	Environmental management system	نظام الإدارة البيئية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس مَعايير المُحاسبة المالية
FFIEC	Federal Financial Institutions Examination Council	مجلس اختبار المؤسسات المالية الفيدرالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IPPF	International Professional Practices Framework	الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي
ISO	International Organization for Standardization	الوحدة الاقتصادية الدولية لتوحيد المقاييس
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PMG	Project Management guide	دليل ادارة المشاريع

SAS	**Statement on Auditing Standards**	**بيان حول معايير التدقيق**
UNDP	**United Nations Development Program**	**برنامج الامم المتحدة الانمائي**

المقدمةُ

تلعبُ وظيفة التدقيقِ الداخلي دوراً حيوياً في مساعدة الوحدات في القطاع العام على تحسين عملياتها وإدارة المخاطر فيها، من خلال تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. كما يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة البيانات المالية من خلال تحديد نقاط الضعف في الرقابة والتدقيق الداخلي, وفي ظل البيئة الاقتصادية والمالية المتغيرة والمعقدة التي تشهدها الوحدات الحكومية اليوم، أصبح دور التدقيق الداخلي أكثر أهمية في مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها من خلال توفير تأكيد موضوعي حول فاعلية إدارة المخاطر وكفاية الرقابة الداخلية وجودة البيانات المالية. ولا يخفى على احد ما شهده العراق في السنوات الاخيرة من عمليات احتيال واهدار للمال العام, مما ينذر على وجود خلل في المنظومة الرقابية بشكل عام ومهنة التدقيق في منظمات القطاع العام بشكل خاص, وتعد كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر من الركائز الأساسية في تعزيز الامتثال وتحسين جودة البيانات المالية. اذ تلعب هذه العناصر دورًا محوريًا في ضمان صدق وعدالة البيانات المالية، مما يزيد من ثقة الجمهور وأصحاب المصلحة في البيانات المالية المقدمة. وقد جاءت هذه المساهمة البحثية لتحليل وتقييم دور التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز امتثال الوحدات الحكومية للقوانين والانظمة والتعليمات وانعكاس ذلك على جودة البيانات المالية, من خلال التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته في منظمات القطاع العام العراقي، وكذلك التعرف على مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في تحقيق الامتثال التنظيمي والقانوني. كما يهدف البحث إلى قياس اثر العلاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر وانعكاسها على جودة البيانات المالية.

وبناءً على أهمية المتغيرات فقد قُسِّم البحث على أربعة فصول لتغطية الجانب النظري والعملي من البحث، إذ اشتمل **الفصل الأول** من البحث على مبحثين، تمثل المبحث الأول بالدراسات السابقة، وأما المبحث الثاني فتناول منهجية البحث، أما **الفصل الثاني** فتناول الجانب النظري من البحث واشتمل على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول كفاءة التدقيق الداخلي بين الواقع والطموح، فيما تطرق المبحث الثاني الى فاعلية ادارة المخاطر، أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فتناول العلاقة بين الامتثال وجودة البيانات المالية، وتناول **الفصل الثالث** الجانب العملي من البحث واشتمل على مبحثين، اهتم المبحث الأول الى قياس متغيرات البحث والمبحث الثاني الى اختبار فرضيات البحث، وفي **الفصل الرابع** وهو الأخير فقد عرض الباحث أهم الاستنتاجات والتوصيات، على مبحثين الأول الاستنتاجات والثاني التوصيات.

الباحث

الفصل الأولِ

ابحاث سابقة ومنهجية البحث وإسهام البحث الحالي

تمهيد

يستعرض هذا الفصل ويناقش كلاً من منهجية البحث والابحاث السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث واسهام البحث الحالي في مجال المعرفة المحاسبية، وقد حاول الباحث ان يعرض اهم ما جمع من ابحاث ودوريات اجنبية تتعلق بمتغيرات البحث المتمثلة في التدقيق الداخلي وادارة المخاطر والامتثال وجودة البيانات المالية، وبناءً على ذلك فإنّ الفصل سيتضمن مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: أبحاث سابقة وإسهام البحث الحالي.

المبحث الثاني: منهجية البحث.

المبحث الاول

ابحاث سابقة واسهام البحث الحالي

يتضمنُ هذا المبحث عرضا وجيزا لأبرز الدراساتِ الأجنبيةِ المنشورةَ في المجلات العلمية المرموقة و الرسائل والاطاريح الجامعية التي تناولت جوانب ومجالات مختلفة تتعلق بمتغيرات البحث وكان لها دور في اغناء البحث الحالي في الجوانب النظرية والتطبيقية، واسعفت الباحثَ في ايجاد الفجوةِ البحثيةِ واختيار الموضوع المناسب للخوض في مضمارهِ كما يلي:

1-1-1 مناقشة الأبحاث السابقة:

يرى Weekes, 2020 ان التدقيق الداخلي أمر بالغ الأهمية لخطة إدارة المخاطر وأنه يحتاج إلى تعزيز من خلال تحسين التوعية بالمخاطر والتعرض لها والتدريب، إلى جانب زيادة الدعم من لجنة التدقيق والإدارة العليا, وان مشاركة المدققين الداخليين في عملية إدارة المخاطر (RMP) امر ضروري لتفادي التعرض لحالات الاحتيال والهدر بالمال العام. واثبتت دراسة Postula, et al. 2020 وجود تأثير إيجابي لمقاييس كفاءة التدقيق الداخلي على إنجاز مهام الخدمة العامة على المستوى التشغيلي, في حين لم يتم تسجيل أي تأثير في حجم الإنجاز على المستوى الاستراتيجي, وأن تركيز التدقيق الداخلي بشكل أكبر على فحص فعالية الإدارة العامة، يساعد على تقوية تقييم عملية صنع القرار. فيما اشار Breger & Ortegren, 2020 الى أن المدققين الخارجيين أكثر استعدادًا للاعتماد على وظائف التدقيق الداخلي التي تتوافق مع معايير معهد المدققين الداخليين ولا تؤدي واجبات إدارية/استشارية، كما أن الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين يمكن أن يقلل من تكاليف التدقيق الخارجي وتحسين جودة التدقيق الداخلي. واضاف Lartey, et. al, 2020 أن الضوابط الوقائية والكشفية والتصحيحية والتوجيهية هي محددات جيدة للامتثال. كما أن الرقابة الداخلية أكثر فعالية بين الوحدات الاقتصادية التي تمارس التدابير الوقائية. أن الاعتماد المفرط على ضوابط الرقابة قد لا يؤثر بشكل كبير في الامتثال على المدى الطويل، حيث يتم وضعها لتحديد المخاطر والأحداث بعد وقوعها، وهي ممارسة شائعة بين المؤسسات العامة.

وجاءت دراسة Zammit & Kizilkaya, 2021 لتؤكد من انه على الرغم من وجود نسبة كبيرة من الشكوك المتعلقة بإدارة المخاطر (RM) والتدقيق الداخلي (IA)، إلا أنّ غالبية هيئات القطاع العام تظهر في الواقع معايير عالية لممارسات (GRC) متكاملة وموجودة في عملياتهم اليومية وبيئتهم الداخلية، إلّا أن وظيفة إدارة المخاطر هي المجال الأقل تطوراً, والسبب في ذلك يعود الى اتباع نهج رد الفعل بدلاً من النهج الاستباقي تجاه الإدارة على الرغم من ان القطاع العام لديه ثقافة تجنب المخاطر. ويتفق Tamimi, 2021

مع هذا الرأي اذ يرى ان العامل الأساس في إدارة المخاطر هو كفاءة مدير المخاطر، وتركز التدقيق الداخلي في هذا المجال على جانبين. الاول هو تقييم قسم إدارة المخاطر والتأكد من كفاءة ممارسات إدارة المخاطر في التعامل مع هذه المخاطر، والجانب الاخر هو مشاركة دوائر التدقيق الداخلي في تقديم النصائح والمقترحات والتوصيات لدائرة إدارة المخاطر. واوضحت الدراسة الي اجريت على 66% من المصارف العاملة في فلسطين ان هناك اهتماماً من قبل الادارات بدوائر ادارة المخاطر الا انها تفتقر الى التنسيق مع دوائر التدقيق الداخلي. ووجد Silva, 2021 في بحثه الذي سعى من خلاله الى عرض الفوائد التي يوفرها اعتماد برنامج الامتثال وإدارة المخاطر في الشركات العامة والخاصة، في عملياتها الداخلية وعلاقاتها مع قطاع نشاطها، وكيفية تعاونها للتخفيف من حدة الاحتيال، أن برامج الامتثال وإدارة المخاطر تحقق فوائد فعالة في مجال الحماية من المخاطر، وتخفيف الاحتيال والفساد، إلى جانب حلول حوكمة تكنولوجيا المعلومات (IT) الجديدة، مثل حوكمة المؤسسات وإدارة المخاطر والامتثال (EGRC). وكشفت دراسة Mursida & Setiyono, 2021 التي ركزت على تحديد مقاييس كفاءة التدقيق الداخلي كما تمثلها إحدى دول الاتحاد الأوروبي ومساهمتها في تحسين أداء الجهات العامة وكفاءة الإنفاق العام. أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية وكفاءة الأجهزة ودور التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية له تأثير جزئي في جودة المعلومات المتضمنة في البيانات المالية للحكومات المحلية، ومن أجل تحسين جودة معلومات البيانات المالية لا بدّ من القيام بذلك من خلال فعالية أنشطة التدقيق على البيانات المالية.

اما دراسة Nasal & Gani, 2022 فقد تناولت تقييم مدى توافق نطاق أنشطة التدقيق الداخلي مع استراتيجية مزود التأمين الصحي الاجتماعي في إندونيسيا. ودوره كشريك لإدارة المخاطر وتعزيز الامتثال وتقديم المشورة الموثوقة، وأظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يمكن أن يكون بمثابة شريك في الحوكمة وادارة المخاطر ومستشاراً موثوقاً به. اذ ان انشطة التدقيق الداخلي الكفوءة تزيد من فاعلية ادارة المخاطر، ومع ذلك فإن وظيفة التدقيق الداخلي تحتاج الى ان تتكامل مع الامتثال للمعايير بما يمكن أن تضيف فيها قيمة أكبر لنجاح استراتيجية الوحدة الاقتصادية . وناقشت دراسة Indriyani & Mappanyukki, 2022 أثر تطبيق معايير المحاسبة الحكومية، تنفيذ تكنولوجيا المعلومات, ونظام الرقابة الداخلية المحاسبي على جودة البيانات المالية مع وجود المتغير المعتدل هو الالتزام التنظيمي. باعتماد منهجًا كميًا باستخدام تقنية أخذ العينات الهادفة على 100 مشارك من جهاز الدولة المدني داخل وزارة المالية والذي يضم 53 موظفًا مركزيًا و47 موظفًا إقليميًا. وأظهرت النتائج أن تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية بالاعتماد على مبدأ الاستحقاق, استخدام تكنولوجيا المعلومات, والرقابة الداخلية المحاسبية لها تأثيرات إيجابية وهامة على جودة البيانات المالية. ومن ثم فإن الالتزام التنظيمي لا يعمل كوسط للتأثير بين تطبيق المعايير المحاسبية الحكومية وجودة البيانات المالية. ومع ذلك فإن الالتزام التنظيمي يمكن أن يخفف من التأثير بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة البيانات المالية والرقابة الداخلية وجودة البيانات المالية بشكل كبير.

اما دراسة Dương & Que, 2023 فقد تناولت العلاقة بين متغيرات اخرى مثل جودة عمل التدقيق الداخلي والاستقلالية والمؤهلات المهنية للمدققين الداخليين مع أداء المدققين الداخليين في المؤسسات في مدينة هانوي. وقد تم جمع البيانات من خلال مسح شمل 169 استبيانًا من الشركات في مدينة هانوي. وأظهرت النتائج أن جودة التدقيق لها الأثر الأكبر في فعالية التدقيق الداخلي (β=0,364). بعد ذلك، تؤثر الفرصة الوظيفية أيضًا في فعالية التدقيق الداخلي (β=0,227). ويعني ذلك أن جودة التدقيق (AQ) والفرصة الوظيفية (CO) لهما تأثيرات على فعالية التدقيق الداخلي، وبالتفاصيل، يمكن الملاحظة من خلال الاستطلاع أنه: عندما تتحسن جودة التدقيق، يمكن أن ترضي الأشخاص الذين يستخدمون نتائج التدقيق فيما يتعلق بالموضوعية والمصداقية، وفي نفس الوقت تلبية رغبة الوحدة فيما يتعلق بتعليقات المدققين من أجل زيادة فعالية العمل خلال فترة زمنية متوقعة.

ومن ناحية أخرى، فإن الطلب على المدققين الداخليين للمؤسسات يتزايد بشكل متزايد، كما تتزايد الفرصة الوظيفية للمدققين الداخليين، ويمكن للمدققين الداخليين اختيار المؤسسات المناسبة للمساهمة بقدراتهم. اما دراسة Sembiring, et al, 2023 سعت إلى اكتشاف واختبار وتحليل تأثير الثقافة التنظيمية والالتزام التنظيمي لفعالية التدقيق الداخلي الحكومي وتأثيرها على جودة البيانات المالية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الكمي. وكانت عينة الدراسة الحكومة المحلية في مقاطعة شمال سومطرة. وتمت تقنية جمع البيانات من خلال توزيع 105 استمارة, استرجعت 71 استبانة قابلة للتحليل تم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً معنوياً ذا دلالة احصائية بين متغيرات الدراسة, حيث ان الثقافة التنظيمية و الالتزام التنظيمي يؤثران على فعالية أنظمة التدقيق الداخلي الحكومي، ويؤثران في الوقت نفسه في جودة البيانات المالية، وان فعالية التدقيق الداخلي الحكومي يؤثر على جودة البيانات المالية. واوصت الدراسة بضرورة تعزيز الثقافة التنظيمية والالتزام التنظيمي لما لهما من دور في رفع فاعلية التدقيق الداخلي وجودة البيانات المالية. واظهرت نتائج الدراسة التي اجراها Sutaryo, et al, 2023 أن قدرة وظيفة التدقيق الداخلي ونضجها وخبرتها وحجمها تلعب دورًا في تحسين الامتثال المحاسبي على أساس الاستحقاق وإيجاد تأثيرات إيجابية للامتثال التشريعي والجنس والحجم. وبين اختبار الصدق والثبات أن التأثيرات تظل متسقة بالنسبة لمعظم المتغيرات. وقد شملت هذه الدراسة الحكومات المحلية في إندونيسيا والتي بلغ عددها 508 حكومة محلية لمنطقة/مدينة. أما بالنسبة للبيانات، تم تجميعها من المؤسسات المعتمدة في إندونيسيا. تم إجراء الدراسة للفترة 2015-2018 باستخدام تحليل الانحدار الخطي للبيانات المجهزة باستخدام اختبار الانحدار اللوجستي. وجاءت دراسة Liuraman, et al, 2023 لتؤكد أن تنفيذ التدقيق الداخلي كان له تأثير إيجابي وهام في نظام الرقابة الداخلية وجودة البيانات المالية للوكالات الحكومية المختارة. ومن هنا خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي الفعال ادى إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية بشكل إيجابي وكبير في جودة البيانات المالية للهيئات الحكومية في ولايات شمال شرق نيجيريا. حيث كان مجتمع البحث يضم جميع الوزارات

والإدارات والوكالات في ولايات شمال شرق نيجيريا اعتبارًا من 31 أغسطس 2023. باستخدام تقنيات أخذ العينات المنهجية وتم اخذ234 عينة من أصل 315 وحدة حكومية في الولايات المختارة.

وحاول Kanakriyah, et al, 2024 في دراسته توضيح تأثير نموذج إدارة مخاطر الشركات بشكل تجريبي على جودة البيانات المالية في سياق البنوك التجارية الأردنية، مع التركيز بشكل خاص على بعدين حاسمين: الملاءمة والتمثيل الصادق. وفقاً لفرضية مفادها: تحاول كل شركة الحد من عدم تناسق المعلومات من خلال تقديم تقارير مالية عالية الجودة لديها القدرة على إثبات صفاتها، باستخدام إدارة المخاطر كأداة لرفع جودة البيانات المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي الاستنباطي (التحليلي). شمل مجتمع البحث ما مجموعه ثلاثة عشر بنكاً تجارياً عاملاً في الأردن. تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم تم تطبيقه على عينة تم اختيارها عشوائيا مكونة من 234 موظفا من الدوائر المالية والإشرافية في هذه البنوك. وتشير نتائج الدراسة بقوة إلى أن نموذج إدارة المخاطر له تأثير كبير على جودة البيانات المالية في البنوك الأردنية.

2-1-1 إسهام البحث الحالي وموقفه من الأبحاث السابقة:

بعد الاطلاع على هذه الأبحاث وتحليلِ ما جاء فيها تبين ان اغلب الابحاث السابقة تناولت العلاقة والاثر بين متغيرين فقط من المتغيرات الاربع التي تناولها البحث الحالي, اذ توصلت الابحاث السابقة الى وجود علاقات مختلفة في تأثير متغيرات البحث وهي كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية ادارة المخاطر ودورها في تعزيز الامتثال وانعكاسه في انتاج تقارير مالية عالية الجودة, وان الاختلافات كانت تتفاوت في نسب التأثير, ومن الممكن ان يعود هذا التفاوت في النسب الى اختلاف بيئة العينات التي اجريت عليها الاختبارات, فضلاً عن المقياس المستخدم وحجم العينة. ويتشابه البحث الحالي مع اغلب البحوث السابقة في استخدام اداة الاستبيان للتوصل الى النتائج، فيما عدا بعض الابحاث التي اعتمدت على دراسة الحالة وتحليل البيانات في الجانب التطبيقي.

ميزة البحث الحالي عن الابحاث السابقة

ما يميز هذا البحث أنه البحث الاول الذي جمع بين متغيرات البحث (كفاءة التدقيق الداخلي، فاعلية ادارة المخاطر والامتثال) في محاولة للربط بينها وايجاد اثرها في المتغير الرابع (البيانات المالية عالية الجودة) في القطاع العام الحكومي والذي يتصف بندرة الأبحاث على المستوى العالمي وليس المحلي فحسب, وبهذا الربط بين متغيرات البحث فأنه يمكن ان يساعد الباحثين والمهنيين في دراسة تأثير هذه العلاقات في مهنة التدقيق الداخلي. ويمكن أن يمثل مساهمة جادة في تسليط الضوء على اهمية التكامل بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لتعزيز الامتثال للأنظمة والقوانين والمعايير والمبادئ التي تحكم المحاسبة الحكومية المعتمدة في مؤسسات القطاع العام العراقي للمساعدة في انتاج بيانات مالية ذات جودة عالية تضيف قيمة لهذه المؤسسات.

المبحث الثاني
منهجية البحث

Research Methodology

تتمثل منهجية البحث بكونها الأساس في بناء هيكل البحث العلمي بعد تحديد الفجوة البحثية واهميته، وبعد ذلك يتم عرض أهدافه وإشكالية البحث وتساؤلاته، وفرضياته، والمخطط الفرضي للبحث.

1-2-1 أهميةُ البحثِ Research Importance

تسعى العديد المنظمات المهنية ومنها معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية AII الى وضع المعايير لرفع كفاءة التدقيق الداخلي من خلال تقييم فاعلية إدارة المخاطر، وان هذا الدور المهم يفترض أن يعزز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات بحيث ينعكس على جودة البيانات المالية، لذا فأن هذا البحث يمثل مساهمة بحثية متواضعة لتقديم اضافة الى حقل المعرفة.

وتكمن أهمية البحث من الجانب العملي في تحديد كفاءة أجهزة التدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي، مع ضرورة أنشاء قسم لإدارة المخاطر, حيث يفتقر لها القطاع العام العراقي، ويطمح البحث الى أن تسهم نتائجه في حل بعض المشاكل ومنها جودة البيانات المالية.

2-2-1 هدفُ البحثِ Research Objective

يهدف البحث من الناحية النظرية الى مناقشة الأدبيات المتعلقة بموضوع الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي وكذلك فاعلية إدارة المخاطر وجودة البيانات المالية، وبيان الدور المهم بين الوظيفتين في تعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات.

أما هدفه من الناحية العملية فهو المساهمة في رفع كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي للحد من الهدر بالمال العام والفساد في كافة أشكاله والذي بدوره سيسهم في إصدار بيانات مالية بجودة عالية تتمثل بالحساب الختامي للدولة العراقية وإعداد الموازنات العامة الاتحادية.

3-2-1 مشكلة البحثِ Research problem

يواجه التدقيق الداخلي في العراق مشاكل في ضعف أدائه وخاصة في القطاع العام العراقي، مما أدى الى حالات هدر للموارد الاقتصادية على مدى عقود، ولا توجد إصلاحات حقيقية لهذه الوظيفة المهمة، في الوقت الذي تسعى فيه المنظمات المهنية ومنها معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية AII الى وضع المعايير لرفع كفاءة التدقيق الداخلي من خلال تقييم فاعلية إدارة المخاطر، وان هذا الدور المهم يفترض أن يعزز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات بحيث ينعكس على جودة البيانات المالية، وبما إن أجهزة التدقيق الداخلي في القطاع العام غير ملزمة بتطبيق هذه المعايير، فيما عدا مشروع معايير الجودة في التدقيق الصادر من مكتب الأمم المتحد في العراق لمساعدة المفتشين العموميين في تشرين الثاني 2015 ، إلا إن هذا المشروع لم ير النور ولم يفعل رغم مرور 4 سنوات عليه قبل الغاء هذه المكاتب في 2019/10/8 من قبل مجلس النواب العراقي، رغم ما يحتويه من معايير مهمة كانت ستسهم في رفع كفاءة التدقيق الداخلي ودعم فاعلية إدارة المخاطر لإعداد بيانات مالية عالية الجودة، وعليه فان البحث الحالي يستند الى التساؤلات الأتية:

1- هل توجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات؟
2- هل توجد علاقة بين فاعلية إدارة المخاطر والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات؟

3- هل توجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر مع الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات؟
4- هل كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر والامتثال لها تأثير في جودة البيانات المالية؟

1-2-4 فرضياتُ البحثِ Hypotheses

عنْ طريقِ التساؤلاتِ التي تمَ التطرقُ اليها في تساؤلات البحثِ فإنَ البحثَ الحاليَ يستندُ إلى الفرضيات الأتية:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة التدقيق الداخلي والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة معنوية لفاعلية إدارة المخاطر والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر مع الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات مع جودة البيانات المالية في الوحدات الحكومية .

1-2-5 مجتمع وعينةُ البحثِ Community and Sample Research

يتكونَ مجتمعُ البحث من المدققين الداخليين في وحدات القطاع العام العراقي، أما عينة البحث فقد كانت غير قصدية (عشوائية) تم اختيارها من خلال توزيع استبيان الإلكتروني على المدققين في الدوائر الحكومية بواقع 283 استبانة.

1-2-6 متغيراتُ البحثِ وطرائقِ قياسها Research variables and measure

يمكنَ تحديدُ متغيراتِ البحثِ (المستقلةَ والتابعةِ) وطرائقِ قياسها كالآتي:

المتغيرَ اَلْمُسْتَقِلّ الأول: كفاءة التدقيق الداخلي ، ويتم قياسه عن طريق الأسئلة المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق كما يلي:

1- المؤهلات.
2- الاستقلالية.
3- الكفاءة والعناية المهنية.
4- نطاق العمل.
5- أداء مهام التدقيق.
6- إدارة وظيفة التدقيق الداخلي.

المتغير المستقل الثاني: فاعلية إدارة المخاطر: ويتم قياسه بالاعتماد على معيار الآيزو 31000 وفق الاتي:

1- السمعة.
2- المخاطر المالية.
3- المخاطر التشغيلية.
4- المخاطر الاستراتيجية.

المتغيرَ التفاعلي : تعزيز الامتثال، ويتم قياسه وفقاً للأسئلة المتعلقة بالتزام الوحدة الحكومية بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعملها.

المتغير التابع: جودة البيانات المالية: ويتم قياسه وفقا للأسئلة المتعلقة بالهدر بالمال العام والاحتيال والأخطاء وخصائص المعلومات المحاسبية.

8-2-1 الأساليبُ والبرامجُ الإحصائيةُ Statistical Methods and Programs

لتحقيق أهدافِ البحثِ والوصولِ إلى النتائجِ الخاصةِ بعينةِ البحثِ فقدْ تَمَّ استخدامُ مجموعةٍ منْ الأساليبِ والبرامج الإحصائيةِ، وهي برنامج SPSS النسخة 0.25 ، وتم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدار البسيط والمتعدد.

9-2-1 أنموذج البحث Research Model

يوضح الشكل (1-1) أنموذج البحث متضمنا متغيرات البحث والعلاقة بينهما.

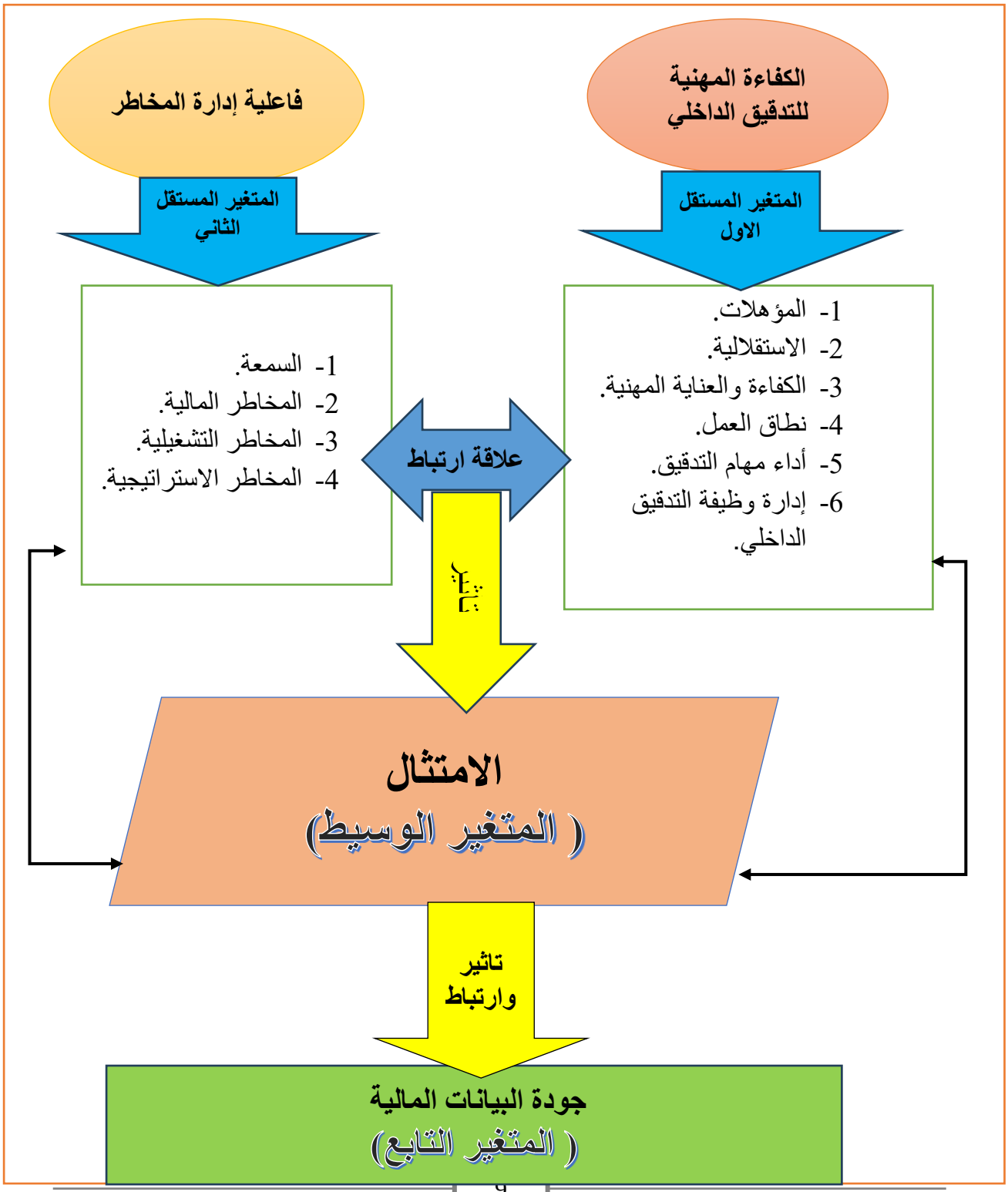

الفصل الثاني

الفصل الثاني: كفاءة التدقيق الداخلي, فاعلية إدارة المخاطر, العلاقة بين الامتثال وجودة البيانات المالية

المبحث الأول
كفاءة التدقيق الداخلي بين الواقع والطموح

المبحث الثاني
فاعلية إدارة المخاطر

المبحث الثالث
العلاقة بين الامتثال وجودة البيانات المالية.

المبحث الاول

كفاءة التدقيق الداخلي بين الواقع والطموح

Internal Audit Efficiency Between Reality and Ambition

تمهيد:

في ظل التطور المتسارع للأنشطة الاقتصادية حول العالم اصبحت وظيفة التدقيق الداخلي تلعب دورًا مهما في مساعدة مؤسسات القطاع العام على تحسين عملياتها وإدارة المخاطر فيها، وهي مسؤولة عن مراجعة وتقييم كفاءة العمليات وفعالية الضوابط المالية والامتثال للقوانين والتعليمات. هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر في كفاءة المدققين الداخليين في القطاع العام . اذ تشمل التأهيل الاكاديمي والتدريب والخبرة كما يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بأساس قوي في مبادئ التدقيق، فضلاً عن المعرفة بالقوانين والتعليمات ذات الصلة والمعايير الخاصة بالصناعة. ويمكن أن يساعد التدريب والتطوير المهني المستمر في ضمان كون المدققين الداخليين لديهم المهارات والمعرفة اللازمة لأداء واجباتهم بفعالية، وسوف يتطرق في هذا المبحث الى المفاهيم الحديثة للتدقيق الداخلي في القطاع العام والخاص وعرض المستجدات في هذا الحقل المعرفي.

2-1-1 لمحة تمهيدية عن مبادئ وممارسات التدقيق الداخلي

An introductory overview of the principles and practices of internal auditing

يعد التدقيق الداخلي (عملية منهجية) تهدف الى ضمان كون العمليات والإجراءات المتبعة (الحالة) تتوافق مع القواعد واللوائح المحددة سلفاً (المعايير) أو تختلف بأي شكل عن هذا المعيار. ولإجراء التدقيق الداخلي، يجب على المدقق تحديد وفهم المعايير التي يجب مقارنة الحالة بها. كما يقوم المدقق الداخلي بجمع الأدلة المتعلقة بالحالة القائمة. بعد ذلك يتم تحليل وتقييم الأدلة. (Kinney,et al., 2008: 14)، اما اليوم فيشير المصطلح إلى إصلاح شامل للمحاسبة والمعلومات الأخرى، اذ يقوم بها متخصص مستقل من أجل التعبير عن رأي حول انتظام وصدق المعلومات المدققة (Petrascu, 2010, p. 238), ويرى,(Handoyo.et.al., 2021: 47) ان التدقيق الداخلي هو نشاط يهدف إلى زيادة القيمة وتحسين الأداء التنظيمي. التدقيق هو عملية منهجية للحصول على المعلومات وتقييمها بشكل موضوعي ، والتحقق من مستوى الامتثال للمعايير المعمول بها وتقديم النتائج للمستخدمين المهتمين. (Chauke,2021:36), يمثل هذا النشاط نهجا منضبطا لتحسين وتقييم عمليات إدارةُ المخاطر والرقابة والحوكمة عن طريق إجراء مشاورات مستقلة وموضوعية وتوفير الضمانات.واشار (Gurama &Mansor,2018:73) الى ان التدقيق الداخلي نظام لإضافة القيمة وقياس الاداء الداخلي للمنظمة فيما يتعلق بتدقيق المدخلات والمعالجات والمخرجات. اما(kashona,2019:19) فيشير الى ان التدقيق

الداخلي هو وظيفة تقييم مستقلة يتم إنشاؤها في الوحدة الاقتصادية لتقييم وتحليل أنشطتها، والغرض منه هو مساعدة أعضاء الوحدة الاقتصادية على أداء واجباتهم بفعالية، يوضح هذا التعريف أهمية وجود وظيفة تدقيق داخلي في الوحدة الاقتصادية. كما يظهر أن التدقيق الداخلي يعزز الرقابة الداخلية للشركة. ويرى (Soh, Bennie, 2019: 2) ان التدقيق الداخلي وظيفة لتقييم الاداء داخل الوحدة الاقتصادية وهي مشابهة للحوكمة . ووفقًا لما جاء في منشورات معهد المدققين الداخليين(AII: 2013) فإن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الوحدة الاقتصادية. فهو يساعد الوحدة الاقتصادية في الوصول الى غاياتها من خلال اتباع سلوك منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية العمليات لإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، كما يرى المعهد في وجهة اخرى بأنه نشاط استشاري مستقل، وتأكيد موضوعي ، تم تصميمه لإضافة قيمة وتحسين عمليات الوحدة الاقتصادية، ليساعدها في الوصول إلى أهدافها عن طريق وضع منهج منتظم لتقييم ورفع فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. (MOCANU & CIUREA, 2019: 93) ، اما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فيشير الى ان التدقيق الداخلي بأنه خطة وتنظيم للطرق والأساليب كافة، تضعها الإدارة بالوحدة الاقتصادية، والهدف منها الحفاظ على موجوداتها، وضمان الدقة والصحة للمعلومات المحاسبية التي ترد للقوائم المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وكذلك تحقيق كفاءة تشغيلية في كل جوانب الوحدة الاقتصادية، والتأكد من التزام العاملين بالأهداف والسياسات الإدارية الموضوعة من قبل الإدارة. (صالح و السيد، 2019: 14)، وعليه فإن التدقيق الداخلي عبارة عن (عملية منهجية) يتم عن طريقها الحصول على المعلومات والتأكيدات بشكل موضوعي وتقييمها من أجل ضمان درجة الامتثال للمعايير المحددة، والإبلاغ عن هذه النتائج إلى الإدارة لغرض اتخاذ القرار. (Bandar, et al., 2021:1011).

وبشكل عام ، فان التدقيق الداخلي هو عملية منهجية للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها فيما يتعلق بحالة الوحدة الاقتصادية أو عملية أو حساب مالي أو رقابة ومقارنتها بمعايير محددة مسبقاً وإبلاغ النتائج للمستخدمين المستهدفين، وقد تكون المعايير التي تُقارن بها الحالة الحالية معياراً قانونياً أو تنظيمياً (مثل قانون Sarbanes Oxley)، أو سياسات وإجراءات يتم إنشاؤها داخليا. (الجبوري، 2021: 91)، ويعرّف مجلس معايير المحاسبة والرقابة في جمهورية العراق (ACSB) التدقيق الداخلي بأنه (هيأة مستقلة للتقييم داخل الوحدة الاقتصادية وإحدى الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية التي تضعها الإدارة لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولضمان حماية الإدارة والأصول والأموال وامتثال موظفي الوحدة الاقتصادية للسياسات الموضوعة, يوفر ضمانًا بأن تدابير الرقابة المحددة من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات يتم تنفيذها وانها كافية للتحقق من امتثالها للخطط وإجراءات الرقابة، والتحقق من أن تدابير الرقابة المحددة من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات يتم تنفيذها وكافية لتحقيق العمليات والقيود الجارية).. (الفلاحات، 2023: 113), كما ان توفير البيانات الملائمة

و الموثوقة تستوجب القدرة على امتلاك معلومات دقيقة للقيام بعملياتها، وتستخدم التدقيق الداخلي مجموعة واسعة من المعلومات التي تمكنها من المساهمة في اتخاذ القرارات وكذلك حماية الأصول والسجلات التي يمكن أن تتعرض للسرقة أو سوء الاستخدام أو التلف غير المقصود إذا لم تكن محمية بوسائل الرقابة المناسبة. وبما أن الإدارة يجب أن تضع إجراءات وقواعد لتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، فإن التدقيق الداخلي تهدف إلى منع الازدواجية غير الضرورية في الجهود المبذولة في جميع جوانب أنشطتها وحمايتها، وبالتالي تحسين الفعالية التشغيلية وتعزيز الامتثال للسياسات الموضوعة. (مارية، 2015: 5)، وبصورة عامة تم تصميم التدقيق الداخلي لمساعدة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها. وإن تحقيق الأهداف التنظيمية يحدد النجاح الذي حققته الوحدة الاقتصادية. فأن أهداف العمل هي الأهداف التنظيمية وما تريد الوحدة الاقتصادية تحقيقه. فإذا كانت هذه الاهداف متماسكة ويمكن قياسها، فهي في الواقع معايير تقييم لنجاح الوحدة الاقتصادية. وتحدد الوحدة الاقتصادية أهدافها ورؤيتها في بيانات المهمة والرؤية. (Reding, et al. 2020: 19) ، ووفقاً لتقرير نشرته لجنة إجراءات التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، فإن الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي للحسابات يرجع إلى تزايد نطاق وحجم الوحدات الاقتصادية وزيادة تعقيد هياكل الشركات. وللسيطرة على الأنشطة بفعالية، يجب أن تعتمد الإدارة على مجموعة من التقارير والتحليلات الموثوقة، فضلاً عن مسؤولية الإدارة عن حماية أصول الوحدة الاقتصادية ومنع الأخطاء واكتشاف الاحتيال. وبالتالي، فإن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية أمر ضروري، وتعتمد الإدارة على نظام الرقابة الداخلية للوفاء بهذه المسؤولية. (البغدادي و عودة، 2019: 180).

2-1-2 اهداف التدقيق الداخلي في القطاع العام

Objectives of internal audit in the public sector

لابد من توافر مجموعة من الركائز والادوات للتدقيق الداخلي في القطاع العام حتى يتمكن من تحقيق الاهداف التي يسعى الى تحقيقها البرنامج الحكومي ، حيث لا بد أن يرتكز التدقيق الداخلي على وجود خطة تنظيمية إدارية لتحدد مواطن الضعف والقوة والصلاحيات الممنوحة للمستويات الادارية لضمان محاسبة المسؤولية، والرقابة المستمرة على كل مستوى إداري.

يتطلب التدقيق الداخلي في القطاع العام كما هو في القطاع الخاص وجود نظام محاسبي سليم، يقوم على مفاهيم ومبادئ واضحة وثابتة وشاملة لجميع مراحل الدورة المستندية لعمليات الوحدات الاقتصادية، وتساعد لجان التدقيق على القيام بعملها من خلال تزويدها ب البيانات حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة في الوحدة الاقتصادية، وهذا ما يعزز الحوكمة، من خلال زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها من خلال مشاركة

الإدارة في تخطيط استراتيجية لها وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية، كذلك تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر. (رضوان، 2012: 12) ، ويتم ذلك عن طريق المراقبة المستمرة لتطبيقها، مع إمكانية تقديم الاقتراحات اللازمة لتطورها، كما ان اختبار المعلومات المالية والتشغيلية مع اعادة النظر للوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وفحص الجدوى الاقتصادية للعمليات المختلفة وكفاءتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمنشأة والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية مع المحافظة على أصول الوحدة الاقتصادية يعد من اهم مهام التدقيق الداخلي في أي قطاع خدمي وغيره من القطاعات. (يوسفي, 2019: 7)

ان التأكد من حسن تطبيق القوانين ومدى الإلزام بالسياسات والخطط الموضوعة، ومدى ملاءمة الإجراءات الخاصة بحماية الأصول والمحافظة عليها، وكذلك التحقق من درجة الثقة التي يمكن أن توليها الإدارة للمعلومات التي تعيدها في اتخاذ القرارات المناسبة. (لقايد، 2015: 13) وان اهداف التدقيق الداخلي الحديثة تتركز في مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية بالنسبة للأهداف الموسومة لتحقيق اقصى قدر ممكن من الكفاية والكفاءة الإنتاجية، واقصى قدر ممكن من الرفاهية الاجتماعية. (المهدواني، 2020: 9)، اذ إن تصنيف أهداف التدقيق هو مسألة نقاش واعتقاد. حيث ترى لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي COSO ان الأهداف الإستراتيجية تدور حول ما تفعله الإدارة وتخطط (الاستراتيجية) بالترتيب لخلق قيمة لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية، كما تركز أهداف العمليات على عمليات الوحدة الاقتصادية من أجل زيادة الفعالية والكفاءة، كما تركز اهداف التقارير بالإبلاغ عن المعلومات الداخلية والخارجية ومستوى موثوقيتها والامتثال على القوانين واللوائح الحالية وتنفيذها في الوحدة الاقتصادية. (Reding, et al. 2020: 20).

ويرى (Rainer, et al. 2020: 9) إن تعريف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي واسع النطاق ومصمم ليشمل مجموعة متنوعة من الممارسات، ولكن هذا التنوع يجعل من الصعب تعزيز التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل مجالس الإدارة. ومع ذلك، فإن تضييق التعريف من شأنه أن يتعارض مع الطريقة التي تسعى بها العديد من وظائف التدقيق الداخلي إلى تقديم قيمة لمؤسساتها والتسبب في خلافات داخل المهنة. وبالتالي، فإن فوائد التدقيق الداخلي الإلزامي تأتي مع ثمن الإكراه الداخلي. لذلك يجب تضييق تعريف التدقيق الداخلي وشرح بشكل مقنع كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يخلق قيمة للمنظمات والمجتمع، ويجب أن يكون الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) أكثر تحديدًا وإلزاميًا للمتابعة، ويجب

مراقبة الامتثال ومعاقبة الانحرافات. عندها فقط يمكن للتدقيق الداخلي أن يأمل في المطالبة بالاعتراف القانوني بخدماته. ويؤدي التدقيق الداخلي في القطاع العام العديد من المهام ، أهمها (INTOSAI ، 2010: 3).

1- فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمة وتحديد أوجه القصور والمخاطر المحتملة والتوصية بالتحسينات.

2- مراجعة العمليات والإجراءات التشغيلية والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييم كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

3- التحقق من صحة وسلامة المعلومات المالية والإدارية من خلال مراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من دقة البيانات المالية والإدارية المُعدّة. (لظن ، 2016: 25).

4- التأكد من وجود إجراءات كافية لحماية الأصول من الضياع أو الاختلاس وتقييم فعالية إدارة المخزون والأصول الثابتة.

5- تقييم الالتزام بالقوانين واللوائح من خلال مراجعة مدى التزام الوحدة الإدارية بالقوانين والأنظمة المعمول بها وتوجيه التوصيات بشأن تحسين مستوى الامتثال.

6- تقديم المشورة الفنية والاستشارات للمساعدة في تطوير السياسات والإجراءات الإدارية فضلاً عن المشاركة في مشاريع التحسين التنظيمي وتقديم النصائح والتوجيهات في المجالات الفنية ومتابعة تنفيذ التوصيات.

كما ان تعزيز كفاءة العمليات وفعاليتها يعد هدفاً اساسياً للتدقيق الداخلي من خلال تقديم النقد البناء، ويحدد(Eden & Leah,1996:262-271) أربعة مكونات أساسية للتدقيق الداخلي اوجزها في التحقق من السجلات المكتوبة، تقييم الاكتمال والإجراءات المنطقية والتوظيف والخدمات الداخلية للتأكد من أنها فعالة وتتوافق مع سياسات الوحدة الاقتصادية, تحليل السياسات, واعداد التقارير وتقديم توصية من شأنها تحسين الفعالية الإدارية. وبالتالي ، لا يمكن للتدقيق الداخلي أن يقدم نقداً بناءً إذا لم يكن فعالا وكفوءً ، ليستطيع توفير الإجراءات والسياسات لضمان النتائج المرجوة (Ridley& Cutting,2008:34). اما الفاعلية فهي مصطلح أوسع من الكفاءة، حيث تركز بشكل كبير على كيفية التأثير بالنتائج التي يمكن أن تحقق الأهداف والغايات التنظيمية المرجوة (Eze,2016:45) ، او انها انجاز خدمات أفضل أو الحصول على عوائد اعلى بالكلفة ذاتها وبوقت أو جهد معين.

2-1-3 أهمية التدقيق الداخلي للقطاع العام

The significance of internal auditing in the public sector

يعتبر التدقيق العام حجر الزاوية في إدارة القطاع العام ويوفر تقييما موضوعيا ومحايدا لكيفية إدارة الموارد العامة بشكل مسؤول وفعال لتحقيق النتائج المرجوة. وبالتالي ، فإن الممارسات الفعالة لتدقيق الحسابات في القطاع العام تتسم بأهمية بالغة ، حيث تكفل مساءلة الإدارة وتزيد الثقة بالمسؤولين وسلوكهم السليم. بينما في السابق ، كانت وظيفة المدقق الداخلي عبارة عن إجراءات إدارية بسيطة يتم إنشاؤها لضمان الامتثال للقواعد والإجراءات والسياسات والخطط المعمول بها وتركز على التحقق من دقة العمليات ، ولكن مع النمو السريع للقطاع العام ، مصحوبا بتخوف بشأن الاشراف والرقابة التنظيمية ، اما الان فقد أصبح التدقيق الداخلي للحسابات عنصرا أساسيا في تحسين جودة الرقابة الداخلية وإدارة القطاع العام (Hammayo,et.al, 2021:2) ويعتقد (kapepo,2017:14) أن مهنة المدقق الداخلي تعتبر جزءً لا يتجزأ من الرقابة الداخلية في أي منظمة. تتمثل هذه الوظيفة في مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال تحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

يتضح من وجهتي النظر أعلاه ، أن وظيفة التدقيق الداخلي مهمة في القطاع العام ، لأنها تقدم مساهمة كبيرة في الإدارة الفعالة. وهي تدعم الإدارة للوفاء بمسؤولياتها وتؤدي دورا هاما في توفير الضوابط الداخلية لحماية أصول الوحدة الاقتصادية.

2-1-4 الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع العام:

Professional practices of internal auditing in the public sector

حدد المتخصصون والباحثون في مجال التدقيق الداخلي العديد من الممارسات للتدقيق الداخلي في القطاع العام منها ما هو مرتبط بالجانب المالي وآخر مرتبط بالجوانب التشغيلية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، ويؤدي المدققون الداخليون المهام الموكلة اليهم على اعتبار انهم مستشارون للمنظمة من خلال ابداء مقترحات وتوصيات تسهم في خلق أرباح إضافية او توفير في التكاليف للمنظمة وتحسن من سمعتها لدى الجمهور من خلال الممارسات الاتية: (العواد،2021: 256)

2-1-4-1 التدقيق المالي Financial Audit:

تكون ممارسات التدقيق الداخلي من خلال التدقيق المالي للتأكد من صحه ودقة البيانات المالية ومدى امكانيه الاعتماد عليها، مثل التأكد من صحه عمليات الصرف حسب القوانين والتعليمات المعمول بها ضمن الوحدة الاقتصادية. (عز الدين, 2015: 30) , اذ يقوم المدقق الداخلي بمراجعة البيانات المالية لتحديد إلى أي مدى تعكس حسابات الوحدة الاقتصادية حقيقة المصروفات والإيرادات ، حيث يعتمد المدقق على أدلة موثوقة تدعم

رأيه ، في إطار القوانين والتشريعات والممارسات المعمول بها في الدولة التي يقع فيها مقر الوحدة الاقتصادية. (Suyono, 2012:49), ويرى (Eulerich, et all:2020:9) بأنه يُطلب من الوحدات الاقتصادية المدرجة في البورصة إجراء مستوى معين من التدقيق المالي الخارجي، حيث يقوم طرف ثالث مستقل تمامًا بإبداء الرأي في السجلات المالية للمنظمة. وقد ترغب الوحدات الاقتصادية في تحليل نتائج التدقيق بمزيد من التعمق أو إجراء تدقيق مالي داخلي استعداداً للتدقيق الخارجي. وقد تكون العديد من الاختبارات بين المدققين الداخليين والخارجيين متشابهة. وتميز طبيعة الاستقلالية عمليات التدقيق المالي عن نوعين من عمليات التدقيق المالي. اما (سليمان,2014: 322) يقسم التدقيق المالي الى تدقيق سابق لعملية الصرف من خلاله يتم التحقق من الاجراءات وسلامة القيود واكتمال الموافقات والمستندات المختصة بتنفيذ التدقيق قبل عملية الصرف ولكافة العمليات المالية, اما النوع الثاني فهو التدقيق بعد عملية الصرف حيث يتولى المدقق الداخلي تدقيق المعاملات بعد التنفيذ ليُعلم الإدارة العليا على سلامة انجاز المعاملات وفق الاجراءات والانظمة والقوانين المقررة مما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة.

2-4-1-2 تدقيق العمليات Operational Audit:

من المرجح أن يتم إجراء تدقيق تشغيلي عندما يتقاعد الموظفون الرئيسيون أو عندما يتولى فريق إدارة جديد إدارة المؤسسة. وقد ترغب الوحدة الاقتصادية في تقييم كيفية سير الأمور وكون استخدام الموارد يتم بكفاءة أكبر. في التدقيق الداخلي التشغيلي، يقوم المدقق بتقييم كون الموظفين الحاليين والعمليات الحالية تفي ببيان مهمة الوحدة الاقتصادية وقيمها وأهدافها. (Alicia:2023) ويشير الى ان تدقيق العمليات هو مراجعة أجزاء من الإجراءات والأساليب الخاصة بعمليات الوحدة الاقتصادية. (Anwar,et all:2021:172) وبالتالي، فمن خلال هذا التدقيق التشغيلي، يمكن للإدارة الحصول على معلومات تتعلق بحل المشكلات التي تواجهها الوحدة الاقتصادية، حيث تركز على تنفيذ العمل وتحسين الإجراءات وزيادة النتائج من أجل خلق الكفاءة والفعالية في الأنشطة التشغيلية للمنظمة، وخاصة وظيفة التسويق. يتكون داخل الوحدة الاقتصادية من الوظائف التي تنفذ أنشطتها وتترابط مع بعضها البعض. (Fuadah,et all:2023:228). ان عمليات التدقيق التشغيلية بالمعنى الأوسع هي عمليات تدقيق تهدف إلى إجراء اختبارات لتحديد درجة الكفاءة والفعالية في جميع جوانب الوحدة الاقتصادية ، وبالتالي فإن اختبار فعالية طرق الرقابة الداخلية من قبل المدققين الداخليين هو جزء من عمليات التدقيق التشغيلية لمساعدة الوحدات الاقتصادية على أداء عملها بشكل أكثر كفاءة وفعالية. إذا كان الهدف هو تحديد كون المرفق ينتج منتجات بكفاءة وفعالية ، فإن تحديد كون المرفق لديه عدد كاف من الموظفين المدربين للعمل على أي من خطوط التجميع هو شكل من أشكال التدقيق التشغيلي. يتم التعبير عن الكفاءة من خلال تحقيق الأهداف ، وتشير الكفاءة إلى المواد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف ، ولكن أحد الأمثلة على الكفاءة هو إنتاج أجزاء خالية من العيوب ، وتتعلق الكفاءة بما إذا كان إنتاج هذه الأجزاء هو الحد الأدنى للتكلفة. (الزبيدي،

2017: 49) تختلف عمليات التدقيق التشغيلي عن أنواع التدقيق الأخرى حيث انه يهدف الى تدقيق الكفاءة والفعالية ، وقد يكون هناك أهداف أخرى ايضاً مثل تقييم الامتثال للسياسات واللوائح أو اختبار ضوابط نظم المعلومات، ولكن التدقيق المباشر لواحد أو أكثر من الانشطة هو المهم, أي انه يتحقق عن كون الاعمال في الوحدة الاقتصادية فعالة في إحراز أهدافها وتعمل بكفاءة وعلى نحو اقتصادي، كما ان الهدف من استخدام التدقيق التشغيلي هو معرفة كون العمليات التجارية تدار بكفاءة واقتصادية ، وكفاية إجراءات نظام الرقابة . (IIAA, 2021, 7-8)

3-4-1-2 تدقيق الالتزام Compliance Audit:

وكما يعرف بتدقيق الامتثال, اذ تقوم عمليات تدقيق الامتثال بشكل منهجي بإجراء عمليات لتحديد مدى امتثال أنشطة المؤسسة للمعايير أو السياسات الصادرة عن الإدارة والقوانين والتوجيهات الحكومية ، و لتحديد جودة وملاءمة الأنظمة التي طورتها الإدارة ، ولضمان الامتثال للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتوجيهات التي لها تأثير كبير على العمليات وإعداد التقارير. (الحميري,2015: 22) , ويرى البعض بأن تدقيق الالتزام اقرب ما يكون الى التدقيق الاداري, ويذهب (صبح, 2010: 23) الى تحديد مهام هذا النوع على انها امتداد للتدقيق الداخلي للعمليات ويتخطاه الى النواحي الادارية ويبحث عن طرق اضافية لتحقيق غاية واهداف الوحدة الاقتصادية كما يحدد التجاوزات التي من الممكن ان تحدث للمبادئ الادارية والقوانين والانظمة والتعليمات حيث يقدم الاقتراحات حول النقاط التي يراها واسداء النصح للإدارة عن رأيه بكيفية تصحيحها وهذا يساعد في رفع مستوى اداء الادارة نفسها لذلك يجب ان يكون المدقق الداخلي على معرفة تامة بأعمال الوحدة الاقتصادية والقطاع, والمهام والمبادئ الادارية, اذ يمثل محركا اساسيا للتغيير والتطوير وتحسين الاداء. و بالمقارنة مع عمليات التدقيق التشغيلية ، تهدف عمليات تدقيق الامتثال في المقام الأول إلى فحص درجة امتثال الوحدة الاقتصادية لعدد من القوانين واللوائح ، فضلاً عن سياسات الرقابة الداخلية ، في حين أن عمليات تدقيق الامتثال تشبه عمليات التدقيق التشغيلية ، ولكنها تكشف عن درجة امتثال الوحدة الاقتصادية للمتطلبات القانونية والالتزامات التعاقدية. مع الأخذ في الاعتبار إدراج القسم. (المدهون, 2014 :25), وان تدقيق الالتزام يرتبط بتأكيد ان الوحدة الاقتصادية قيد التدقيق التزمت بالإجراءات و القواعد و القوانين الموضوعة من قبل الادارة العليا، مثلاً، في منظمات الأعمال الخاصة، فإن تدقيق (الامتثال) يمكن أن يحدد فيما اذا كان موظفو الحسابات قد التزموا بالإجراءات المقررة وفق القوانين والانظمة والتعليمات النافذة أو يشمل فحص معدل الأجر للتأكد من مدى ملاءمتها للحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في قوانين الوحدة الاقتصادية، أو فحص العقود والاتفاقيات مع البنوك والمقرضين وغيرهم، للتأكد من مدى التزام الوحدة الاقتصادية او البنك بالمتطلبات القانونية في هذه الاتفاقيات (قلقول وشنيخر،2018: 7) ويهدف تدقيق الالتزام الى تأكيد بأن الوحدة الاقتصادية تلتزم بالقوانين

والتعليمات والانظمة والمعايير وقواعد السلوك والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة والالتزام بالمعايير الدولية (الجبوري, 2021: 131)

4-4-1-2 التدقيق البيئي Environmental audit:

في بيئة الأعمال المعاصرة ، يجب أن تكون الوحدات الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا ، أي أن تكون قادرة على تنسيق أنشطتها مع البيئة بطريقة تكون مفيدة لكل من المجتمع والوحدة الاقتصادية. وان أحد الجوانب المهمة للمسؤولية البيئية للمنظمات هو زيادة المزايا التنافسية وتقليل التكاليف البيئية عن طريق منع التلوث البيئي والحد منه . في البلدان المتقدمة أدخلت تشريعات أكثر صرامة في هذا المجال ، مع مراقبة موحدة وموثقة جيدا لجميع الظروف ذات الصلة للمؤسسات الملوثة, بالإضافة إلى الأنظمة ، ساهم عدد من العوامل في التغيير في مواقف الشركات تجاه البيئة في السنوات الأخيرة ، مما يجعل من الممكن إنشاء صورة بيئية للمؤسسة وتقليل تأثير أشكال مختلفة من الأضرار البيئية(Ljubisavljević et al, 2017:522) ., ويشير معهد المدققين الداخليين إلى موضوع التدقيق البيئي على أنه جزء لا يتجزأ من النظام الذي يمكن للوحدة الاقتصادية من خلاله تحديد ما إذا كان نظام الإدارة البيئية الخاص بها مناسبا ، وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتشريعية ، وكذلك متطلبات السياسة الداخلية. (لظن, 2016: 21)

التدقيق البيئي هو عملية منهجية وموثقة ودورية وموضوعية في تقييم أنشطة الوحدة الاقتصادية وخدماتها فيما يتعلق بتقييم الامتثال للمتطلبات القانونية والداخلية ذات الصلة وتسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية لتعزيز الإدارة البيئية الجيدة والحفاظ على المصداقية مع الجمهور ورفع وعي الموظفين و فرض الالتزام بالسياسة البيئية للإدارات مما يؤدي الى استكشاف فرص التحسين لتطوير نظام الإدارة البيئية (EMS). (Shamsadini et all, 2023:78)) , في الواقع، تشير الأدلة إلى أن التدقيق البيئي له دور مهم ، اذ لم يعد إجراء التدقيق البيئي خيارًا ولكنه إجراء احترازي سليم وتدبير استباقي في بيئة اليوم شديدة التنظيم. حيث انها تشجع الدمج المنهجي للمنظورات البيئية في العديد من جوانب العملية الشاملة للمنظمة، وهذا يساعد على إثارة وعي جديد وأولويات جديدة في السياسات والممارسات.(ISO, 2023)

5-4-1-2 تدقيق الاداء Performance audit:

ان الغرض من تدقيق الأداء هو ضمان الفعالية والكفاءة الاقتصادية للموظفين ، وكذلك درجة الامتثال للأنظمة والقوانين ، وهذا النوع من التدقيق ينص على مراجعة شاملة للإجراءات والأساليب الإدارية ، تتضمن (تقييم الأداء تقييم الكفاءة وترشيد التكلفة) ويقصد بتقييم الأداء تحليل جميع أدوات الرصد للتأكد من درجة الاستخدام الأمثل من حيث التوافق مع السياسات والخطط والإجراءات اللاحقة ، وتحديد الانحرافات. اما تقييم الكفاءة

وترشيد التكلفة فيتم عن طريق زيادة كفاءة الإنتاجية عن طريق الحد من الخسائر الناجمة عن استخدام موارد المؤسسة وتتبع الجهود المتكررة غير الضرورية والاستخدام المهدر للموارد (اكبر, 2015: 29).ويرى (الجبوري,2021: 133) بانه يتم تصميم عمليات تدقيق الأداء لضمان الإدارة السليمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية المختلفة وتحديد المخاطر المقبولة , ويتم تصميم عمليات التدقيق الاقتصادي لضمان توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب ؛ تم تصميم عمليات تدقيق الأداء لضمان تحقيق النتائج المتوقعة بناء على الأهداف المحددة ، بجودة عالية وبأقل تكلفة .وليس من المتصور أن يستهدف تدقيق الأداء تغطية فحص شامل لجميع الجوانب الاقتصادية والكفاءة والفاعلية، بدلاً من ذلك يتم بحث بعض الامور المتعلقة بالاقتصاد أو الكفاءة أو الفاعلية، أو مجموعة منها، بناءً على المخاطر المتوقعة والمحددة. من حيث كونها اختيارية ، ومن غير المتوقع أن يقع التدقيق في خطورة عالية نتيجة هذه الانتقائية (ECA, 2017:18).

1-2-2 الكفاءة المهنية Professionalism

الكفاءة هي القدرة على استخدام المهارات الشخصية والمعرفة في المواقف الجديدة ، في إطار التخصص. وتشمل الكفاءة أيضا تنظيم العمل والتخطيط والابتكار والقدرة على التكيف مع الأنشطة غير العادية. كما تعني تحقيق النسبة المثلى بين عناصر المدخلات والمخرجات ، (السيد ، 2019: 17). ويشير (Fraser, 2023, p. 23) الى ان الكفاءة تنطوي على علاقات ثقة الممارس مع كل من أصحاب العمل والعملاء. ويستند إلى الاستقلالية والحكم التقديري والتقييم من قبل الممارسين في الحالات المعقدة. ويعتمد ذلك على أنظمة مشتركة وطويلة الأمد للتعليم والتدريب المهني وتطوير هويات وثقافات مهنية قوية. ويتم تفعيل الضوابط من قبل الممارسين أنفسهم الذين يسترشدون بقواعد الأخلاقيات المهنية، والتي يتم مراقبتها من قبل المعاهد والجمعيات المهنية. من ناحية أخرى يجد (Hunziker,2016 :1) ، بأن الكفاءة يتم تحديدها بشكل أساسي من خلال معايير تحقيق الهدف ، ونسبة المخرجات إلى المدخلات ، وكفاءة التنسيق ، والقدرة على المرونة التنظيمية. كما يتم تعريفها على أنها المهارات والمعرفة التي تؤدي الى العقلانية في استخدام الموارد المتاحة بطريقة تحقق أقصى قدر من الربحية (حورية وبالعادي ، 2015: 91) ، أو كما عرفها (حداد، 2022: 39)مجموعة من المهارات التي يكتسبها الناس ويستخدمونها بصفتهم المهنية البحتة. ويشير (خنيطل ,2022: 32) الى انه يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والكفاءة اللازمة لأداء واجباتهم الفردية ، ويجب أن يكون لدى دائرة التدقيق الداخلي ككل المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء واجباتهم. ويذهب (إبراهيم) الى أن معنى الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي تشير الى : قدرة المدقق على اداء مهام التدقيق عن معرفة ومهارة وخبرة, ووفقاً لمعايير التدقيق الداخلي, وأن يعمل على تطوير كفاءته وجودة خدماته باستمرار. (إبراهيم، 2016: 38)

2-2-1-1 مبادئ الكفاءة المهنية: Principles of Efficiency Professional

هنالك مجموعة من المؤهلات والمبادئ التي يجب أن توفرها الوحدات الاقتصادية حتى يتمكن المجتمع بصورة عامة والوحدة الاقتصادية بصورة خاصة من الحصول على كفاءات مهنية عالية، وتبدأ هذه المبادئ في مراحل متقدمة لتكوين الفرد وتستمر إلى ما بعد التقاعد، ونوجز بعض من هذه المبادئ كما يلي : (بلوداني وعزوز، 2020: 357-358)

1- **المستوى التعليمي الجيد:** يعد الإستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمار الحقيقي ، فلا يمكن تكوين فرد كفوء من دون التعليم الجيد، وفي الاونة الاخيرة فإنّ العالم ادرك المعنى الحقيقي للتأقلم مع التحولات الدولية، من خلال إعادة مفهوم التربية التعليم وإعادة الاعتبار لرأس المال البشري بعدة محاور لتطوير التعليم (صالح، 2011: 3).

2- **الاختيار الجيد للأفراد:** ان القدرة والرغبة في العمل تعتبر الأساس أو القاعدة التي يمكن من خلالها خلق كفاءة مهنية, وهنالك عدد من القدرات التي يجب توافرها في الأفراد لاختيارهم في المواقع المختلفة للمنظمة تتمثل في (القدرة الجسدية) ويقصد بها قدرات الفرد البدنية ، وتختلف من فرد إلى آخر و تختلف ايضاً من مهنة إلى أخرى , و(القدرات الذهنية) وتتمثل في قدرة الفرد على تحمل الضغوطات النفسية التي يتعرض لها أثناء أداءه لمهامه، والضغط ليس سوى ردود الأفعال الانفعالية والنفسية لعوارض أو أشياء تهدد الفرد في بيئة العمل، وتكون على حسب المكانة نوع العمل. (عزوز، 2016: 7-8).

3- **تخطيط القوى العاملة:** يعد تخطيط القوى العاملة من أهم عوامل رفع الكفاءة المهنية للأفراد كما اثبتت الدراسات والبحوث الحديثة، كما يعد واحداً من أهم عوامل رفع الكفاءة الإنتاجية للفرد أيضاً، وذلك من خلال إتباع الاساليب العلمية السليمة، ويكون تخطيط القوى العاملة إما قصير المدى أو طويل المدى وفق الحاجة ونوع العمل (بلوداني وعزوز، 2020: 358).

4- العدل الوظيفي: يشير مصطلح العدل الوظيفي الى العدالة بين العاملين كلاً حسب كفاءته وأدائه المهني وقدرته على الانجاز، وعلى وجه الخصوص العدالة في الاجور والترقية و في حجم تقسيم العمل والعدالة في المنح والحوافز. (حداد، 2022: 41).

5- مكان العمل: ويقصد به الظروف المادية للعمل في الوحدة الاقتصادية، وتشمل كل من المكاتب مستلزمات العمل وكل ما يحيق بالفرد، فلا بد من أن تكون الظروف مهيأة للعمل ومن غير المعقول ان يحاسب الفرد على الكفاءة المهنية دون توفير الظروف الملائمة، ومن هذه الظروف الإضاءة المناسبة والتهوية الجيدة، وغيرها من المتطلبات التي تختلف وفق كل مهنة. (بلوداني وعزوز، 2020: 361)

ويمكن القول أن بناء الكفاءة المهنية يحتاج الى تفاعل مجموعة من المتطلبات التي توفرها الوحدة الاقتصادية مع إمكانيات الفرد الذاتية و مكتسباته المعرفية وهذا يصب في مصلحة المجتمع ككل والوحدة الاقتصادية بصورة خاصة.

2-1-2-2 مؤشرات قياس كفاءة التدقيق الداخلي

Indicators for measuring internal audit efficiency

يتم قياس كفاءة التدقيق الداخلي عن طريق الأسئلة المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق وكما يلي:

2-2-1-2-1 المؤهلات Qualifications:

تنص المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي على أنه "يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة". (AII,2017), ومن أحد أهم الشروط لضمان فعالية التدقيق الداخلي للحسابات هو المؤهلات والمعرفة المهنية لموظفي دائرة التدقيق الداخلي للحسابات. لا توجد دراسات علمية أو إجراءات قانونية تضع متطلبات صارمة لمؤهلات المدققين الداخليين. ومع ذلك ، فإن عددا من الدراسات العملية ومتطلبات الشهادات تحدد متطلبات التأهيل ويتم الاعتراف بها في جميع أنحاء العالم. المؤهل الرئيسي والأكثر أهمية هو شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، وهو إلزامي للمدققين الداخليين الذين يتمتعون بأعلى مستوى من الاحتراف. تضمن هذه الشهادة أن المدقق الداخلي لديه معرفة نظرية وعملية كافية ، ويتطلب تحسينا مهنيا مستمرا للحفاظ على هذا الاعتماد. تعد شهادة(CIA) هي الهدف الأساسي لجميع المدققين الداخليين ، على الرغم من أن الاعتمادات الأخرى مثل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) أو شهادة المحاسب المهني المعتمد المحلي (CPA) هي أيضا مناسبة. لذلك ، من أجل الحصول على شهادة (CIA) يجب على المدققين الداخليين تلبية العديد من المتطلبات ، بما في ذلك الحصول على درجة البكالوريوس ، واجتياز امتحان مهني ، والخبرة المهنية في التدقيق ، وتطبيق مدونة قواعد السلوك للمعهد الدولي للمدققين الداخليين (AII) ، واستكمال برامج التطوير المهني وتأهيل المدققين الداخليين (CIA). (Utami, 2016:36-37),عند تحليل الخصائص الشخصية والصفات المهنية للمدققين الداخليين ، يمكن تحديد متطلبات التأهيل التالية لهم ، بناء على الأبحاث العملية التي أجريت في بلدان مختلفة: (Savčuk, 2007: 279)

1- دعم التأهيل (الشهادات المهنية). يفضل أن يكون المدققون الداخليون حاصلين على درجة البكالوريوس في مجال ذي صلة مثل المحاسبة أو إدارة الأعمال أو المالية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الخبرة الإضافية مفيدة ، على سبيل المثال ، الحصول على شهادة تدقيق داخلي من(CIA).

2- الخبرة العملية والصفات الشخصية (الاحتراف ، المهارات التحليلية ، الصدق ، الموضوعية ، التواصل الاجتماعي ، مهارات اتخاذ القرار والمسؤولية). يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين أيضا خبرة في مجال

التدقيق الداخلي أو في المجالات ذات الصلة مثل المحاسبة أو الرقابة الداخلية. الخبرة العملية في مجالات أخرى ، مثل إدارة المخاطر أو التحليل المالي ، مفيدة أيضا

3- التحسين المهني المستمر. يحتاج المدققون الداخليون إلى تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر. (IPPF 2017)

يمكن القول بأن المؤهلات العلمية هي ضرورة حتمية تتكامل مع الخبرة العملية والصفات الشخصية لإنتاج مدقق داخلي مهني يتصف بالكفاءة ويضيف قيمة للمنظمة على ان يواكب المتغيرات التي تطرأ في مجال المهنة على اعتبار انها مهنة ديناميكية تتفاعل مع متطلبات المجتمع.

والشكل التالي يوضح المؤهلات التي تدعم كفاءة المدقق الداخلي

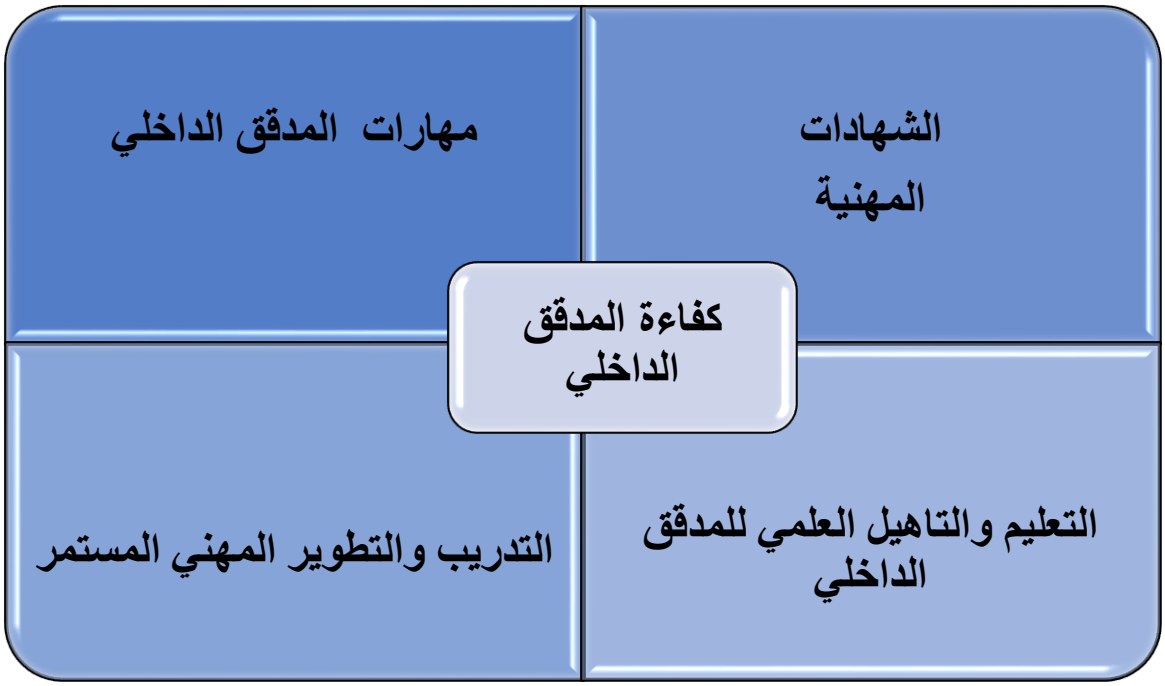

شكل (2-1) الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات أعلاه.

2-2-1-2-2 الاستقلالية Independence:

طور معهد المدققين الداخليين مفهوماً لاستقلالية المدقق الداخلي والذي يتمثل في التحرر من المواقف التي تهدد انشطة أو امكانية التدقيق الداخلي أو القائم بعملية التدقيق الداخلي من تأدية مهام التدقيق الداخلي بطريقة متحيزة (AII,2013), واشار " المطارنة " الى الاستقلالية على انها (إنّ يكون المدقق أميناً نزيهاً صادقاً ويكشف عن كل الحقائق في تقريره , لا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية أو قرابة أو نفوذ , ولا يغير قراره ورأيه نتيجة خصومه , وأنّ يبديه عن اقتناع، وعليه أنَّ لا يكتم أو يحرف أو يزيف ما يصل الى علمه من وقائع أو مخالفات (المطارنة ، 2010 : 55), كما يجب أن تكون أنشطة التدقيق الداخلي مستقلة وموضوعية في تسيير

الأعمال. يجب أن يرتبط منصب مدير التدقيق الداخلي بأعلى مستوى من الإدارة في الهيكل التنظيمي للشركة حتى يتمكن من أداء واجباته بالكامل. ويجب على مدير التدقيق الداخلي أن يؤكد مرة واحدة في السنة على الأقل الاستقلال التنظيمي لنشاط التدقيق الداخلي. ويشير(Asiimwe . & Akankunda,2019:30), الى الاستقلالية بأنها التحرر من المواقف التي تهدد نشاط التدقيق الداخلي أو قدرة الرئيس التنفيذي على أداء واجبات التدقيق الداخلي بشكل محايد. ويشير (الرمحي، 2017: 20-21) الى استقلالية المدقق الداخلي باعتبارها اتباع أعلى هرم في الهيكل التنظيمي للشركة حتى يتمكن مدير التدقيق الداخلي والمدقق الداخلي من أداء مهامه بأفضل طريقة ، دون التأثير على قراراته نتيجة تدخل عدة مستويات إدارية أو أطراف خارجية مرتبطة بالوحدة الاقتصادية. ويرى (Christopher et al) أن المسؤولية المتزايدة لوظيفة التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال المتغيرة مع زيادة المنافسة الاقتصادية والعولمة تخلق وتؤكد الضغط على التدقيق الداخلي الذي يمكن أن يعرض استقلالية التدقيق الداخلي للخطر ، وتشدد على وجوب ان تكون أن استقلالية وموضوعية متخصصي التدقيق الداخلي خالية من تضارب المصالح المادي الذي يهدد الاستقلالية والموضوعية. اي تتم إدارة التهديدات التي تؤثر على عمل المدقق الداخلي بشكل موضوعي إلى الحد الذي تتم فيه إدارة مخاطر التدقيق الداخلي بشكل صحيح (Christopher et al,2008:201).

واشار المعيار الدولي للتدقيق الداخلي رقم 1100 الى مجموعة من المعايير التي تندرج ضمن هذا المعيار ويجب ان يتمتع بها المدقق الداخلي ليضمن الاستقلالية والموضوعية في أداء مهامه على النحو التالي: - (IIA,2012)

أ .**الاستقلالية المهنية** : ان يرتبط المدقق الداخلي بأعلى جهة في الهيأة المستقلة المخولة بتعيين المدققين الداخليين والتأكد من أن عمل المدقق الداخلي يتم بفعالية.

ب .**الاستقلالية في أداء عملية التدقيق** :يجب أن يكون المدققون الداخليون محايدين وغير متحيزين في أداء واجباتهم ويجب ألا يتأثروا بالمصالح الشخصية.

ج .**الاستقلالية الفنية :**وهذا يعني أن المدققين الداخليين لديهم المهارات الفنية اللازمة لأداء واجباتهم من خلال الكفاءات العلمية والتدريب المهني المناسب.

د .**الاستقلالية المالية** : تشير الى أن يتم تحديد رواتب ومكافآت موظفي التدقيق الداخلي ومناقشة تفاصيلها من قبل الإدارة العليا.

مما سبق يمكن القول بأن استقلالية التدقيق الداخلي تعني ان يؤدي المدقق الداخلي مهامه بموضوعية وحيادية دون انحياز مرتكزاً على خبراته ومهاراته المهنية المكتسبة وقدراته الفردية, وعلى الادارة العليا

للمنظمة ان توفر الظروف الملائمة التي تضمن للمدقق الداخلي اداء مهام عملية التدقيق باستقلالية, اذاً فالاستقلالية هي نتاج جهود مشتركة من قبل الوحدة الاقتصادية والمدقق الداخلي.

2-2-1-2-3 الكفاءة والعناية المهنية Efficiency and professional care :

يطلب من المدققين بذل العناية المهنية أثناء عمليات التدقيق الداخلي وتطبيق الاجتهاد والمهارات المتوقعة منهم بمستوى معقول من التبصر والكفاءة في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة. يجب أن تكون العناية المهنية متسقة مع تعقيد عملية التدقيق ، وأثناء تطبيقها ، يجب أن يكون المدقق منتبها للضرر المتعمد والأخطاء والسهو وعدم الكفاءة والهدر والتضارب المحتمل في المصالح. يجب عليه أيضا الانتباه إلى المواقف والأفعال التي قد تحدث فيها انحرافات أو تعديات, بالإضافة إلى ذلك ، يجب على المدقق تحديد الضوابط غير الكافية والتوصية بالتحسينات التي تعزز الامتثال للإجراءات والممارسات المقبولة.(معايير الجودة في التدقيق, 2015: 8), كما عرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA,2022) على انها تطبيق الرعاية والمهارة المتوقّعة من مدقّق حكيم ومختصّ بشكل معقول في ظروف مماثلة. وتتم ممارسة العناية المهنيّة الواجبة عند إجراء عمليّات التّدقيق وفقًا للمعايير المحدّدة للمهنة. ووفقاً للمعيار (1220) من المعايير المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين الأمريكيين(IIA), ينبغي لمراجعي الحسابات الداخليين ممارسة مستوى العناية والمهارة المتوقع من مراجعي الحسابات الداخليين الذين يتمتعون بقدر معقول من الحصافة والقدرة. غير أن العناية المهنية الواجبة لا تعني العصمة من الخطأ.. اذ نصت الفقرة (ت/2) من المعيار على ضرورة أن يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار نطاق العمل لتحقيق أهداف العمل؛ ومدى تعقيد أو مادية أو أهمية المسائل التي تطبق عليها إجراءات الضمان؛ ومدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ واحتمال وجود أخطاء جوهرية أو احتيال أو عدم امتثال؛ وتكلفة اعمال التدقيق مقارنة بالفوائد المحتملة؛ وممارسة العناية المهنية الواجبة في عملهم. وتنص الفقرة نفسها على مدققي الحسابات الداخليين النظر في استخدام الضوابط القائمة على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات عند القيام بالعناية المهنية الواجبة. وتنص الفقرة (ت/3) على أنه ينبغي لمدققي الحسابات الداخليين أن يتنبهوا للمخاطر الهامة التي يمكن أن تؤثر على أهداف أو عمليات مهمة التأكيد أو الموارد اللازمة لها. ومع ذلك، فإن إجراءات التأكيد، حتى عندما تتم بالعناية المهنية الواجبة، لا تكفل تحديد جميع المخاطر الهامة .

وفي نفس السياق اكدت الفقرة (أ/1) من المعيار 1220 ينبغي أن يبذل مدققو الحسابات الداخليون العناية المهنية الواجبة في مهام الخدمات الاستشارية التي يقومون بها، مع مراعاة المسائل الاتية:- (رمحي, 2017: 25)

1- احتياجات العميل وتوقعاته، بما في ذلك طبيعة نتائج المهام وتوقيتها والإبلاغ عنها.

2- مدى تعقيد ونطاق العمل المطلوب لتحقيق أهداف المهمة.

3- تكاليف المهمة مقارنة بالفوائد المحتملة.

4- احتمال حدوث اخطاء هامة او احتيال او حالات عدم الامتثال.

2-2-1-2-4 نطاق التدقيق الداخلي Internal audit scope

ان الهدف الاساس للمدقق الداخلي باعتباره المحدد لنطاق عمله يتمثل بفحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية وجودة الاداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة. وذكر بعض الباحثين، يجوز لوظيفة التدقيق الداخلي تقديم العون والمساعدة في اعمال التدقيق الخارجي في مجال الرقابة الداخلية او الاختبارات الجوهرية، على شرط قيام المدقق الخارجي بمراقبة ومراجعة وتقييم واختبار العمل الذي قام به المدقق الداخلي. (Abbott et al.,2012: 15). وينص المعيار (SAS No.128) على ان مجال وظيفة التدقيق الداخلي يشمل تقييم وسائل الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات في تحسينها، وكذلك فحص المعلومات المالية والتشغيلية والقيام بالاستعلام عن بعض الفقرات المالية، وايضا مراجعة الامتثال للقوانين واللوائح والمتطلبات الخارجية الأخرى. وكذلك تحديد وتقييم التعرض للمخاطر والمساهمة في تحسين ادارتها وانجاز اجراءات للمساعدة في كشف الاحتيال. واخيرا تقييم عملية الحوكمة في انجازها للأهداف المتعلقة بالقيم والاخلاقيات وادارة المساءلة ومراقبة المعلومات وايصالها إلى المناطق المناسبة ضمن الوحدة الاقتصادية وفعالية التواصل بين اطراف الحوكمة. ويمكن تنظيم مهام التدقيق الداخلي وتنفيذها في إطار أوسع ، يغطي عدة مستويات داخل منظمة أو مجموعات من الوحدات الاقتصادية المماثلة ، ويمكن تطبيق نفس القواعد والمبادئ للتدقيق الداخلي في مختلف المستويات التنظيمية.(Wahab&Henital, 2022: 226). ووفق لمشروع مكتب الامم المتحدة الانمائي في العراق (UNDP) يشمل نطاق التدقيق الداخلي أيضًا التحقيق في كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية وتقييمها, ويشمل نطاق التدقيق أربعةُ مجالاتٍ هي:

2-2-1-2-4-1 أنظمة إدارة المخاطر: Risk management systems

توفر إدارة المخاطر إطارا للمنظمات لمعالجة حالة عدم اليقين والاستجابة لها. والحقيقة المتفق عليها أنه لا يوجد شيء مؤكد في الحياة ، ولكن هذا النهج يمكن أن يساعد في تحسين مرونة الأعمال ، وزيادة القدرة على التنبؤ بالتهديدات والفرص، والمساهمة في تحسين العوائد المتوقعة (Hopkin,2010:3). ويرى (Tamimi) ان التدقيق الداخلي يلعب دورا فعالا في إدارة المخاطر ، ففي الوقت الذي تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم الاستشارة وتصنيف المخاطر لكل من الإدارة التنفيذية وقسم إدارة المخاطر حيث تعتمد إدارة المخاطر على المدقق الداخلي في انجاز وظائفها المختلفة لكفاءته وخبرته في تقييم المخاطر وتشخيصها (Tamimi, 2021: 120)..واصبحت إدارة المخاطر على جدول أعمال جميع الشركات اليوم ، اذ تولي الحكومات والبورصات والمساهمون والمنظمون اهتماما كبيراً لإدارة المخاطر. كما تعد انظمة ادارة المخاطر أحد ادوات نظام إدارة

الجودة , وتم تعريف مفهوم إجراءات الوقاية من المخاطر في مقترح (ISO 9001:2015) في المقدمة (0.5 "التفكير القائم على المخاطر") والبند الرئيسي السادس (التخطيط لنظام إدارة الجودة)، وتحديداً في البند 6.1 (إجراءات معالجة المخاطر والفرص).حيث قدم هذا البند المخاطر والفرص التي يجب معالجتها في تخطيط نظام إدارة الجودة (ISO: 2015): التأكد من أن نظام إدارة الجودة يمكنه تحقيق النتائج المخطط لها، ومنع أو تقليل الآثار غير المرغوب فيها للمخاطر الناشئة، والحصول على التحسين المستمر. (Hunt, 2014: 47). وان "التفكير القائم على المخاطر" كما هو محدد في (ISO 9001: 2015) يسمح باختيار درجة التخطيط ومراقبة نظام إدارة الجودة والعمليات والأنشطة المكونة له. من الناحية العملية، يعتمد "التفكير القائم على المخاطر" على مفهوم مستوى تحمل المخاطر. وتحمل المخاطر هو قدرة الوحدة الاقتصادية على قبول المخاطر أو تجنبها. (Sitnikov & Bocean, 2015:1012).

يتضح مما تقدم أن انظمة إدارة المخاطر توفر للمنظمات امكانية التعامل مع حالات عدم اليقين او تخفيضها الى مستويات مقبولة من خلال القدرة على التنبؤ بالتهديدات والفرص بالاعتماد على التدقيق الداخلي بما يؤدي الى تحسين اداء الوحدة الاقتصادية ، حيث أن التدقيق الداخلي المختص هو أحد الأدوات الرئيسية لدعم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها ، و أن المدقق الداخلي المحترف والمختص مع الحكم المهني يوفر نتائج جيدة وكافية لدعم إدارة المخاطر.

2-2-1-2-4-2 عمليات الحوكمة :Governance processes

يعد مصطلح الحوكمة مصطلحا حديثا نسبيا في اقتصادات البلدان النامية ، وقد زادت الأزمة المالية التي شهدتها العديد من الأسواق المالية من الاهتمام بموضوع الحوكمة. كان وراء هذه الازمات عدم الكشف عن المعلومات المالية وشفافيتها للعديد من الشركات في الأسواق المالية الدولية. (الجبوري,2021: 108) وتعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق جودة الأداء والتميز باستخدام الأساليب القياسية والوصول إلى أفضل الممارسات لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ويعتبرها البعض بمثابة تدقيق مستقل تقوم به الإدارة لحماية مصالح المساهمين(العواد،2021: 293), يعرف(Zoiku) حوكمة الشركات على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدة الاقتصادية ، وهو أحد متطلباتها (Zoiku& Otoo, 2021: 201) , وجاء مفهوم الحوكمة من أجل التعبير عن حقيقة المشاكل التي تواجهها الوحدات الاقتصادية وتقديم عدد من الحلول لها. تتمثل هذه المشاكل في وجود الإدارات التي أنشأتها الهيئات التنفيذية ، والتي تعد إحدى مهام صنع القرار المتعلقة بالقضايا الفردية، دون الحق في المناقشة أو الاعتراض، والمساهمة في الحفاظ على الثقافات التي تحجم عن المشاركة في الحياة العامة ، سواء كانت مؤسسات داخلية أو خارجية ، وإضعاف تطور بعض هيئات

الدولة التي تعيد صياغة الثقافة والمعرفة والتوجيه العلمي. (وهبه, 2023: 132), ويصف (Anggadini)الحوكمة الفعالة للشركات بأنها عملية شفافة لتحديد أهداف ونتائج أنشطة الوحدة الاقتصادية وتقييم عملها ، والتدقيق الداخلي هو أحد عناصر تطبيق الحوكمة الفعالة للشركات. .(Anggadini, et al, 2021: 306) , كما ان الحاجة إلى زيادة فعالية الإدارة في الوحدة الاقتصادية ضرورية لتحسين القاعدة التشريعية ، وإدخال آليات رقابة جديدة ، وتحسين كفاءة أنظمة المحاسبة والرقابة ، وتحسين القانون ، ووجود معلومات كاملة عن الأداء المالي للمنظمة ، والنتائج. وهذا ممكن من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية والمواءمة الكاملة مع معايير التدقيق الداخلي الدولية. (Dwi, 2017: 154)

بناءً على ما سبق يمكن القول بان الحوكمة هي مجموعة من القواعد واللوائح والعمليات التي تحكم عمل الوحدة الاقتصادية. تحدد الحوكمة المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية وتساعد على ضمان الشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات.ويتمثل دور التدقيق الداخلي في تقييم عمليات الحوكمة والتوصية بالتحسينات اللازمة في الأساليب والعمليات والأنشطة التي تضيف قيمة إلى الوحدة الاقتصادية.

3-4-2-1-2-2 الضوابط الداخلية: Internal controls

هي العمليات واللوائح والإجراءات التي تضعها الوحدة الاقتصادية لمكافحة الاحتيال وتعزيز المساءلة وضمان دقة المعلومات المالية والمحاسبية. (Sani, et all, 2012: 178) وتقسم الضوابط الداخلية الى ضوابط إدارية ومحاسبية, فالإدارية هي سياسات وإجراءات التي تضعها الوحدة الاقتصادية لضمان إجراء عملياتها بطريقة آمنة وسليمة. وتشمل هذه الضوابط سياسات التوظيف وبرامج التدريب والإجراءات الإشرافية. اما الضوابط المحاسبية هي السياسات والإجراءات التي تضعها الوحدة الاقتصادية للتأكد من أن البيانات المالية دقيقة وموثوقة. تتضمن هذه الضوابط اموراً عدة مثل تسوية الحسابات المصرفية، والتحقق من دقة المعاملات، والتأكد من تسجيل جميع المعاملات بشكل صحيح.(Hamdani, et all, 2016: 129) ويتم تصميم الضوابط الداخلية لضمان تحقيق أهداف البيانات المالية والكفاءة التشغيلية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. وهنا يصبح دور التدقيق الداخلي منطقياً بشكل متزايد اذ انه مسؤول عن قيادة إدارة الضوابط الداخلية ، والانضباط الداخلي وضمان الجودة ، ويلعب التدقيق الداخلي دورا استراتيجيا وداعما. نظرا لأن مؤسسات الشركات أصبحت أكثر تعقيدا، فإن مساهمة المدققين الداخليين في الأنشطة اليومية التي تقوم على الضوابط الداخلية تحتاج أيضا إلى النمو (Honey, 2019:78) ، تشمل بعض المكونات المترابطة في أنظمة الرقابة الداخلية: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والرصد. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عوامل تؤثر على فعالية الضوابط الداخلية،

بما في ذلك الثقافة التنظيمية، والدعم الإداري، والتقدم التكنولوجي.(Ongeri, 2011: 19), ويمكن أن تكون الضوابط وقائية (لمنع الأحداث غير المرغوب فيها) ، أما بالنسبة لاكتشاف هذه الأحداث وتصحيحها ، فإن ضوابط الرقابة عبارة عن تركيبات متكاملة لمكونات التحكم والتدابير التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها وغاياتها.(Kagermann et al,2008:193) , كما يتطلب نجاح الضوابط الداخلية توافر عدة متطلبات منها ان تكون مرئية ومتضمنة في الأنشطة اليومية للمنظمة ، وأن يكون الموظفون مسؤولين عن أفعالهم وأن يتم مراجعتها وتعديلها باستمرار حسب الضرورة. (الجبوري, 2021: 163)

2-2-1-2-4-4 جودة الأداء: Performance quality

هي عملية منهجية تهدف إلى المساعدة في تحقيق مهمة الوحدة الاقتصادية وأهدافها الإستراتيجية من خلال تحسين الفعالية وتمكين الموظفين وتبسيط عملية صنع القرار. ويهدف تدقيق جودة الأداء إلى ما إذا كانت أهداف الوحدة الاقتصادية وغاياتها قد تحققت. ويتضمن المعيار الخامس من معايير الجودة للتدقيق: تشمل مهام التدقيق التخطيط لمراجعة الحسابات ومراجعة المعلومات وتقييمها وإعداد التقارير عن النتائج والمتابعة. يكون المدقق الداخلي مسؤولاً عن تخطيط وتنفيذ مهمة التدقيق، ويخضع ذلك لمراجعة وموافقة المدير الأعلى. (IIA, 2018: 17). واشار (بوقلمون وداود) الى جودة الاداء على انها مفهوم يشير إلى مدى تحقيق الأفراد أو الوحدات الاقتصادية لأهدافها وتقديم خدمات أو منتجات متفوقة. تعتبر جودة الأداء مقياسًا للكفاءة والفعالية والتميز في أداء الأفراد أو المنظمات.(بوقلمون وداود,2020: 64) ويمكن قياس جودة الأداء من خلال مجموعة متنوعة من العوامل، منها مدى دقة العمل المنجز وكفاءة استخدام الموارد وتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية ورضا العملاء والقدرة على تقديم خدمة او منتج متميز عن المنافسين(مزمل, 2022: 56)

ويمكن القول بأن جودة الاداء هي مصطلح يصف الدرجة التي تفي بها الوظيفة بالمعايير المعمول بها, و يمكن أن يشير إلى عمل شخص أو منظمة أو منتج أو خدمة. وتعد أهم عنصر للنجاح في أي مجال, اذ يمكن أن تساعد في تحسين الكفاءة والفعالية والإنتاجية وتحقيق رضا العملاء.

2-2-1-2-5 أداء مهام التدقيق Performing audit tasks

ينص معيار جودة التدقيق الخامس على أن "تشمل مهام تدقيق الحسابات التخطيط لمراجعة الحسابات وتدقيق المعلومات وتقييمها والإبلاغ عن النتائج والمتابعة. ويتولى المدقق الداخلي مسؤولية تخطيط وأداء مهمة التدقيق، ويخضع ذلك لمراجعة وموافقة المدير الأعلى" (AII, 2017: 7) وسيتم استعراض هذه المهام على النحو التالي :

أ- **التخطيط لعملية التدقيق:**

حيث يتم وضع خطة التدقيق الداخلي وفقا لنظام معين ، ويتم وصف مشاكل الوحدة الاقتصادية بتنسيق مناسب ، ويتم تحديد المهام والمواعيد النهائية اللازمة. يتلقى مدير التدقيق معلومات حول جميع أنشطة الوحدة الاقتصادية من أجل تخصيص عدد المدققين والوقت المقدر لعملية التدقيق ، ويتم ارسال نسخة الى مسؤول التدقيق للقيام بتنفيذ الخطة حسب ما هو مخطط لها(Hopkin,2010:3) ،وقد حدد (معهد المدققين الداخليين) الاعمال التي يجب القيام بها اثناء التخطيط لعملية التدقيق بأن يحصل على معلومات أولية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها تمهيداً لتحديد أهداف التدقيق ونطاق العمل وتحديد الموارد المطلوبة لإجراء أعمال التدقيق. ويتصل أيضا بكل من يلزم إبلاغه بعملية التدقيق، ويقوم بزيارات ميدانية عند الضرورة، ويحدد الأنشطة والضوابط التي يتعين تدقيقها، ويحدد مجالات التدقيق ذات الأولوية، ويحصل على آراء واقتراحات من الجهة الخاضعة للتدقيق، ويقرر متى وإلى من وكيف يتم إبلاغ نتائج التدقيق، وأخيرا يضع خطة عمل التدقيق التي يتعين الموافقة عليها.(IIA, 2018: 14)

ب- **فحص المعلومات وتقييمها:**

نص معيار التدقيق الداخلي الدولي رقم (2320) "يجب على المدققين الداخليين بناء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة" يتم جمع المعلومات عن جميع المسائل ذات الصلة بأهداف التدقيق ونطاقه. وينبغي أن توفر المعلومات أساسا سليما لنتائج وتوصيات تدقيق الحسابات، وينبغي أن تكون كافية وكاملة وملائمة ومفيدة لتمكين أي شخص عاقل ومستنير من التوصل إلى نفس الاستنتاجات التي توصل إليها مدقق الحسابات. (رميسة, 2023: 16)، كما تساعد المعلومات المفيدة المؤسسة في تحقيق أهدافها.(IIA, 2018: 17) ، واشار (Alawaqleh, 2021: 34) الى ضرورة أن يقوم مدققو الحسابات بمراجعة عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتوثيقها لتوفير ضمانات معقولة بالتزام المدقق بالموضوعية وأن أهداف التدقيق قد تحققت. ويقوم مدقق الحسابات بإعداد أوراق العمل التي توثق عملية التدقيق ومراجعتها من قبل الإدارة في مكتب التدقيق الداخلي للحسابات. وتسجل هذه الوثائق المعلومات التي تم جمعها والتحليلات التي أجريت وتشكل الأساس للنتائج والتوصيات.

ت- **تقديم التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة**:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول غرض نشاط التدقيق الداخلي وسلطته ومسؤوليته وأدائه فيما يتعلق بخطته وتوافقه مع قواعد الأخلاقيات والمعايير. ويجب أن تتضمن التقارير أيضًا قضايا المخاطر والرقابة الهامة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال،

وقضايا الحوكمة، وغيرها من الأمور التي تتطلب اهتمام الإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة. **(IPPF, 2017: 11-12)**

مما تقدم يمكن القول أن على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن تتضمن تقاريره واتصالاته مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة معلومات حول ميثاق التدقيق الداخلي واستقلالية نشاطه وخطة التدقيق والتقدم المحرز مقابل الخطة وما هي الموارد المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق والنتائج التي توصلت اليها أنشطة التدقيق وضمان التوافق مع قواعد الأخلاق والمعايير، وخطط العمل لمعالجة أي مشكلات هامة تتعلق بالتوافق كما تتطلب استجابة الإدارة للمخاطر التي قد تكون غير مقبولة للمنظمة، في رأي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.والشكل رقم (2-2) يبين مراحل عملية التدقيق

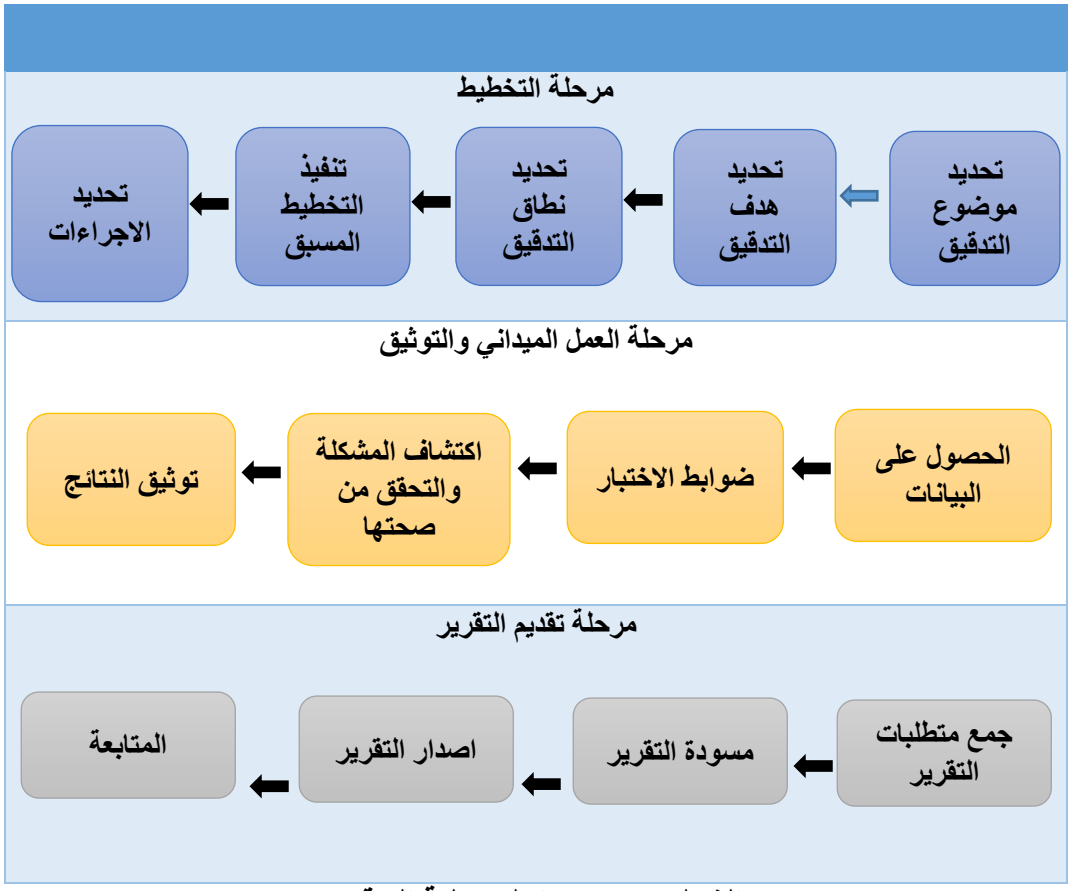

الشكل (2-2) مراحل عملية التدقيق

Source: (ISACA). 2016:7.

6-2-1-2-2 إدارة وظيفة التدقيق الداخلي: Managing the internal audit function

تتم إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية عندما يحقق الغرض والمسؤولية الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي وان يكون مطابقاً للمعايير, ويتوافق أعضاء فريق التدقيق على اتساقه مع قواعد الأخلاق والمعايير، كما يجب ان ينظر الى الاتجاهات والقضايا الجديدة التي قد تؤثر على الوحدة الاقتصادية. (IPPF, 2017: 10)، يتولى مدير التدقيق الداخلي مسؤولية الأداء الفعال لمكتب التدقيق الداخلي. وتشمل هذه المسؤولية ضمان أن تفي أعمال التدقيق بالأهداف والمسؤوليات الرسمية, وأن تسهم أنشطة التدقيق الداخلي للحسابات في تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة باستخدام نهج منظم ومنضبط يعزز الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل الوحدة الاقتصادية, وضمان الإدارة الفعالة للأداء والمساءلة وإبلاغ المعلومات عن المخاطر, وتنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بفعالية بين موظفي الوحدة الاقتصادية ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين, وضمان استخدام موارد وظيفة التدقيق الداخلي للحسابات بكفاءة وفعالية (Athanasso, 2015: 14).

من خلال المناقشات التي جرت في إطار هذا المبحث، يتضح أن كفاءة المدققين الداخليين تتأثر بعدد من العوامل ، منها المؤهلات العلمية، وتوافر الشهادات المهنية، والتدريب المستمر للمدققين الداخليين وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية, وحيازة المهارات المفيدة لحل النزاعات, و الكفاءة والعناية المهنية اللازمة لتأدية مهامه بالصورة الصحيحة، ودرجة امتثال المدققين الداخليين لمعايير التدقيق الداخلي ،و الالتزام بالمعايير الأخلاقية, فضلاً عن القدرة على تخطيط وادارة عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية, والخبرة الكافية لتحديد نطاق التدقيق. كل هذه العوامل تزيد من كفاءة عمل المدققين وتؤثر في جودة التدقيق الداخلي .

المبحث الثاني

فاعلية إدارة المخاطر

Effectiveness of Risk Management

تمهيد

في عالم الأعمال اليوم ، أصبحت إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من النجاح. اذ تواجه الوحدات الاقتصادية والحكومات والأفراد باستمرار مجموعة واسعة من المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية والاستراتيجية. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر مالية كبيرة ، وتضر بسمعة الوحدة الاقتصادية ، بل قد تؤدي إلى إغلاقها. ولتغطية هذا الموضوع بصورة اعمق لابد من ان نتطرق اولاً الى ماهية المخاطر وتصنيفاتها والتأثير الذي من الممكن ان ينجم عنها لتحديد طرق ادارتها.

2- 2-1 التأطير الفكري لمفهوم المخاطرة

Intellectual Framing of the Concept of Risk

كلمة المخاطرة هي الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي "Risk"، وهي في الأصل مشتقة من الكلمة الإيطالية "Rischiare" وتعني الجرأة على اتخاذ قرار في حالة من عدم التأكد(القاموس البريطاني:2016). والمفهوم التقليدي للخطر هو حالة او حدث غير مؤكد, وعند وقوعه قد تتعرض الوحدة الاقتصادية للخطر (جمعية شركات الاستثمار، 2017)، وعلى الرغم من صحة هذا المفهوم الا انه ليس دقيقاً تماماً، اذ يعد اسقاطاً لمفهوم المخاطرة على الجوانب السلبية فقط, والحقيقة ان هناك جوانب ايجابية قد تنتج جراء المخاطرة وعدم اليقين على الأهداف ، سواء كانت إيجابية أم سلبية، (معيار الجودة وإدارة المخاطر "ISO 31000)، ومن حيث المفهوم الاصطلاحي للمفردة فهي الحالة التي تقوم على عاملين اساسيين هما : عدم اليقين (احتمالية الحدوث), والعامل الاخر هو الاثار او النتائج اذا ما حدثت(حميدان, 2018: 1076) وعرفتها الوحدة الاقتصادية الدولية للمعايير بأنها احتمالات يكتنفها الغموض تؤثر على الاهداف مما يجعلها ذات اهمية (ISO Guide, 2009: 93) ، واشار دليل ادارة المشاريع PMI, 2012 الى ان المخاطرة هي حدث او وضع غير مؤكد يؤثر سلباً او ايجاباً في اهداف الوحدة الاقتصادية حال وقوعه، كما انها تعد حدثاً أو ظرفاً غير مؤكد في حالة حدوثه، ويكون له تأثير إيجابي أو سلبي في هدف واحد على الأقل من أهداف

المشروع، مثل الوقت أو التكلفة أو النطاق أو الجودة ، حيث يكون الهدف الزمني للمشروع هو التسليم وفقًا لأهداف المشروع والجدول الزمني المتفق عليه (Alhawari et all., 2012: 55).

ويؤيد كل من (عابدي وعبد الرحمن) ما جاء في أعلاه اذ يشيران الى ان المخاطر هي "عدم يقين" قابل للقياس ، ويمكن قياس الخطر عندما يمكن استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم اليقين (عابدي وعبد الرحمن,2023: 17).

مما تقدم يمكن القول أن المخاطر يمكن أن تشمل في أي منظمة سلسلة من الكوارث الطبيعية، والانتهاكات الأمنية، وإخفاقات الموارد البشرية، واعسار البائعين الخارجيين، والاضطرابات المالية، وبيئات العمل غير المستقرة، وفشل المشاريع.

2-2-2 تصنيف المخاطر: Risk Classification

هناك عدة معايير يمكن من خلالها تصنيف المخاطر نذكر منها :

1- المخاطر الصافية (البحتة): هي نتيجة لحالة طارئة أو خارجة عن إدارة الوحدة الاقتصادية، وتمثل عادة كوارث طبيعية أو فنية أو بشرية (الكوارث الطبيعية ، الحروب، السرقة، الخ...) وتنطوي هذه المخاطر على خسارة إذا حدثت ولا خسارة إذا لم تحدث.(الجبوري, 2022: 117)

2- مخاطر المضاربة: هي معدلات إدارية يمكن التحكم فيها مسبقا مقارنة بمخاطر المضاربة، حيث يتم قبولها مقابل فرصة تحقيق ربح، اذ ان الوحدة الاقتصادية تختار تحملها بإرادتها ويمكن أن تؤدي مخاطر المضاربة إلى أرباح أو خسائر ، لذا فإن دخول السوق بمنتج معين ينطوي على مخاطر مرتبطة بالمضاربة. على سبيل المثال ، لا يتم قبول المنتجات في السوق أو لا تغطي تكاليف طرحها في السوق، وتمثل عادةً عدم الاستقرار المالي ، إعسار الموردين ، التغيرات التكنولوجية. (عابدي وعبد الرحمن,2023: 18)

ويمكن توضيح المخاطر الصافية ومخاطر المضاربة بالشكل التالي:

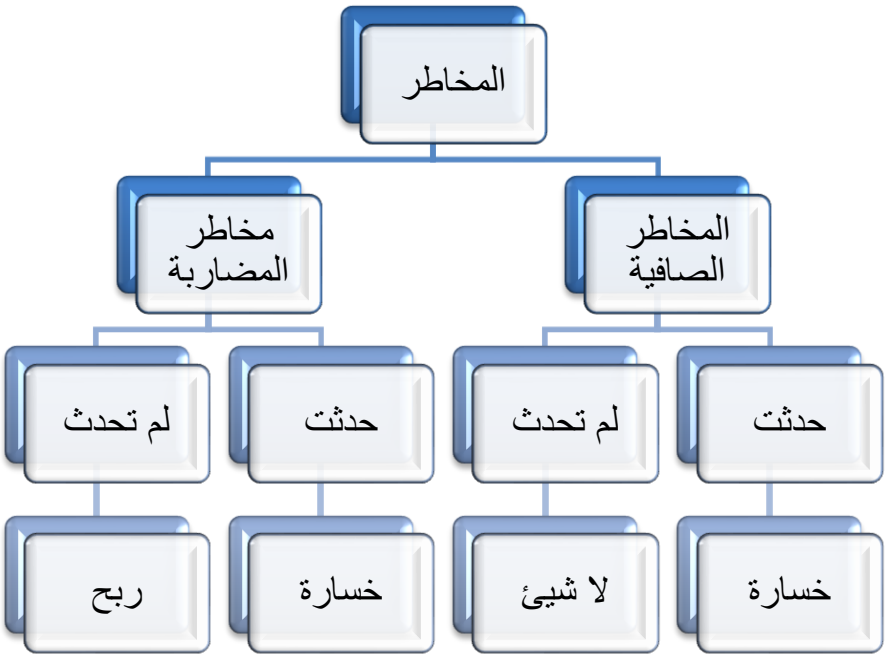

الشكل رقم (2-3) المخاطر الصافية ومخاطر المضاربة

المصدر: من اعداد الباحث

3-2-2 ادارة المخاطر: Risk Management

منذ أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 والتي خسرت على اثرها بورصة نيويورك **(NYSE)** التريليونات من الدولارات في يوم واحد وانهيار شركة **Enron** ولما لهذه الاحداث من اثار كبيرة على الاقتصاد العالمي توجهت انظار منظمات الاعمال حول العالم نحو تطبيق مفهوم إدارة المخاطر, مع الاخذ بنظر الاعتبار بأن إدارة المخاطر ممكن ان تكون شاملة لجميع أنواع المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية سواء الداخلية منها أم الخارجية , و الهدف هو توفير نهج متكامل لإدارة المخاطر لواجهة خطر عدم استمرارية الوحدات الاقتصادية من مواصلة انشطتها مع وجود المخاطر التي رافقت نشاطاتها المختلفة.

(Keith , 2014 : 36)

ومن هنا اصبح لدى منظمات الاعمال اعتقاد راسخ بضرورة تطوير واعتماد نهج ادارة المخاطر. وللتعرف على ادوات واساليب ادارة المخاطر لا بد من التعرف اولاً على هذا المفهوم.

1-3-2-2 مفهوم ادارة المخاطر: The Concept of Risk Management

ان مفهوم إدارة المخاطر يشير إلى الاستراتيجيات والأساليب والأدوات الداعمة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها إلى مستوى مقبول (Alhawari et al. 2012: 32) ، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا الإشارة إلى إدارة المخاطر على أنها مجموعة متزامنة من الإجراءات والأساليب لتوجيه المؤسسة لتقليل المخاطر لتحقيق الأهداف التنظيمية. تسمح إدارة المخاطر لصانع القرار بفهم وتقييم تأثير المخاطر. يؤدي التحكم في التعقيد إلى زيادة كفاءة التكلفة وتقليل المخاطر(Gurtu & Johny, 2021: 6). ويرىPrewett & Terry ان إدارة المخاطر المؤسسية هي إدارة متكاملة للمخاطر تتكامل مع الإستراتيجية والأداء الكلي والشامل من خلال اتباع نهج تجنب أو تنسيق المخاطر، والاعتراف بأن العديد من المخاطر مرتبطة ببعضها البعض (Prewett & Terry, 2018: 29) ، وهي عملية إدارية شاملة تبدأ من اعلى هرم الوحدة الاقتصادية وادارتها والعاملين ولكافة المستويات تهتم بتحديد, تحليل, ومعالجة المخاطر بشكل منظم, يعد تحديد واختيار الاستراتيجيات الافضل لمواجهة المخاطر على اختلافها اهم عوامل النجاح في إدارة المخاطر (Firsova & Vaghely , 2018 : 248 – 249)، كما تعد طريقة منهجية لتحديد أي مخاطر ستحدث وتحليلها وتقليلها لمنع الخسائر لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية, (Munir et all, 2020:107)، وهي عملية يقوم بها مجلس الإدارة في بيئة استراتيجية لتحديد المخاطر المحتملة وتقييمها، وتحديد مدى إدراك الوحدة الاقتصادية لها، والبحث عن سبل السيطرة على المخاطر بالحد من تواتر حدوثها أو تقليل حجم الخسائر أو التخفيف من درجة المخاطر، واتخاذ الإجراءات المناسبة لامتصاص الخسائر المتوقعة والحد من الأثر الذي يهدد العمليات(Ciocoiu et al., 2020: 22) .

يوفر معيار ISO 31000:2018 إرشادات إستراتيجية أكثر من ISO 31000:2009 ويركز بشكل أكبر على مشاركة الإدارة العليا ودمج إدارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية، (Wicaksono, 2020:4) ، ويتضمن ذلك التوصية بوضع بيان أو سياسة تؤكد الالتزام بإدارة المخاطر، وتعيين السلطة والمسؤولية والمساءلة على المستويات المناسبة داخل الوحدة الاقتصادية وضمان تخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر(Picciotto, 2020:474).، ويوصي المعيار المنقح أيضًا بأن تكون إدارة المخاطر جزءًا من هيكل الوحدة الاقتصادية وعملياتها وأهدافها واستراتيجيتها وأنشطتها، كما يركز بشكل أكبر على خلق القيمة كمحرك رئيسي لإدارة المخاطر ويتميز بمبادئ أخرى ذات صلة مثل التحسين المستمر، وإدراج أصحاب المصلحة، والتخصيص حسب الوحدة الاقتصادية ومراعاة العوامل البشرية والثقافية.(Toledo et all,)

104 :2019، وتعد المخاطر جزءًا ضروريًا من ممارسة الأعمال التجارية، وفي عالم تتم فيه معالجة كميات هائلة من البيانات بمعدلات سريعة وبشكل متزايد، يمثل تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها تحديًا لأي شركة. فلا عجب إذن أن العديد من العقود واتفاقيات التأمين تتطلب أدلة قوية على الممارسة الجيدة لإدارة المخاطر (Meyer& Torres, 2019: 153).

2-2-3-2 فاعلية ادارة المخاطر: Effectiveness of Risk Management

الفاعلية هي الاختيار الصحيح للعناصر الملائمة لتحقيق النتائج المرجوة، والإدارة التي لا تحقق النتائج المتوقعة تكون غير فعالة، الفاعلية هي تحقيق النتائج أو الأهداف المرسومة ، وهي ايضاً القيام بالأشياء الصحيحة، بالطريقة الصحيحة، وفي الوقت الصحيح، وفي المكان الصحيح، ومن قبل الأشخاص المناسبين، حيث تسهم في تحقيق الأهداف المخططة للمنظمة(Drucker, 1974: 34) كما انها تشير الى قدرة المشروع أو البرنامج أو الخدمة أو الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأهداف المطلوبة والمقصودة والمخطط لها والتغلب على العقبات التي تواجهها في تلك العملية. (ابو النصر,2023: 40)، ويتم قياس فاعلية ادارة المخاطر بالاعتماد على معيار الآيزو 31000 من حيث: السمعة، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية (ISO 31000: 2018) ، ومن المتوقع أن تعمل الشركات العالمية على خلق انسجام وتواصل وتنسيق أفضل فيما يتعلق بإدارة المخاطر. (Asmarawati & Pangeran, 2021: 378) ، وسوف نستعرض هذه المقاييس التي تم الإشارة اليها في أعلاه بالتفصيل وكما يلي:

2-2-3-2-1 مخاطر السمعة: Reputation Risk

تعد مخاطر السمعة أحد العوامل المهمة والمؤثرة في وجود الوحدات الاقتصادية ويجب قياسها والإفصاح عنها للتحوط منها، فتأثيرها السلبي يؤدي إلى فقدان الكثير من القيمة السوقية للمنظمة ، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأسباب لهذا النوع من المخاطر ، فمن الصعب جدا التنبؤ بها، ومن الممكن تحديدها وتصويرها في شكل سلسلة من السببية التي تتدفق في معظم الحالات إلى قرارات أصحاب المصلحة، وهي تعد ايضاً من مخاطر الدعاية السلبية لممارسات الوحدة الاقتصادية، وخاصة إذا تم وصف هذه الدعاية بأنها غير موثوقة، وستفقد الوحدة الاقتصادية نزاهتها، وبالتالي، سواء كان عميلا حاليا أم محتملا أم مستثمرا أم موردا أم مديرا، تنخفض ثقة أصحاب المصلحة في المنظم.(عاطف, 2023: 11)، في حين قدم مجلس اختبار المؤسسات المالية الفيدرالية (FFIEC) تعريفاً وصف مخاطر السمعة بأنها تغييرات في سلوك أصحاب المصلحة بسبب تدهور تصوراتهم تجاه الوحدة الاقتصادية. بمعنى آخر، يتغير سلوك أصحاب

المصلحة نحو الاسوأ من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية بسبب تدهور سمعتها. (Tonelli, 2007:12) ، ويرى(Ganzert, 2015: 485) ان مخاطر السمعة تشير الى الخسائر المالية الناتجة عن تدني سمعة الوحدة الاقتصادية.

من خلال ما تقدم يمكن الوصول الى السلسلة السببية التالية: أن حدوث خطر السمعة يؤدي إلى ايجاد صورة سلبية من قبل أصحاب المصلحة تجاه الوحدة الاقتصادية، وهذا قد يتسبب في تغيير سلوكهم نحو الأسوأ - من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية - وهو ما يقود في النهاية الى خسائر مالية للمنظمة.

الشكل (2-4) السلسلة السببية لمخاطر السمعة

المصدر: من اعداد الباحث

2-2-3-2-2 المخاطر المالية : Financial Risks

المخاطر المالية هي مخاطر إضافية يتحملها مالكو الوحدة الاقتصادية والمساهمون فيها فضلاً عن المخاطر التشغيلية المرتبطة باستخدام الأموال المقترضة لتمويل الأنشطة التجارية ، فمن المعروف أن المساهمين يتعرضون لمخاطر معينة مرتبطة بأنشطة الوحدة الاقتصادية، وتعرف هذه المخاطر بالمخاطر التشغيلية وتمثل مخاطر عدم اليقين بشأن أرباح التشغيل المستقبلية. (التجاني وحمدات, 2022: 13) ويشير (الشلال)الى انها جزء لا يتجزأ من الإدارة الاستراتيجية لأي منظمة وإجراء تتبعه الوحدات الاقتصادية بشكل منهجي لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطتها من أجل تحقيق فوائد مستدامة من كل نشاط. ويرى حالة من عدم اليقين ، يمكن أن يؤدي حدوثها إلى خسائر تشغيلية أو رأسمالية في الوحدة الاقتصادية ، مثل انخفاض الطلب ، وانخفاض أسعار المبيعات ، وزيادة استخدام السعة والانهيار المالي للشركة. (الشلال, 2018: 10). في حين يعبر Voronova عن المخاطر المالية على أنها تأثير عدم اليقين من حدوث عواقب مالية غير مواتية في شكل دخل و/أو خسارة رأس المال. هذا التعريف هو الأكثر منطقية ومقبولية في الأنشطة العملية

(Voronova, 2012: 436). ويرى Khoruzhy et all بأنها شكل من أشكال المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على إدارة شؤونها المالية والوفاء بالتزاماته المالية. (Khoruzhy et all, 2022: 10)

بناءً على ما سبق يمكن تقسيم تعريف المخاطر المالية بشكل تقليدي إلى مجموعتين. يتناول النهج الأول المخاطر باعتبارها خطر الخسائر المحتملة ويرتبط بتعريف المخاطر المالية. يتم تقديمه من حيث مخاطر الاستثمار (الأصول) ومن حيث جدوى إنشاء هيكل للالتزامات. اما النهج الثاني يعتبر المخاطر المالية هي احتمال حدوث عواقب مالية غير مواتية تحت تأثير عوامل مختلفة. وهذا يعني أن المخاطر المالية هي مخاطر معقدة، لأنها تشتمل على جميع مخاطر الوحدة الاقتصادية.

ويمكن تصنيف المخاطر المالية من وجهة نظر(التجاني وحمدات, 2022: 14) الى:

1. مخاطر السوق: تنشأ نتيجة للتضخم أو الركود-أو الهيكلة المتعلقة باقتصاد بلد ما أو مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية عالمياً.
2. مخاطر تشغيلية: وتشمل هذه الظروف الاقتصادية العامة مثل مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التضخم.
3. مخاطر سوق المال: مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية ، مثل عدم القدرة على التخطيط لسنة التشغيل بشكل صحيح ، ومخاطر السيولة ، وكذلك عدم القدرة على التخطيط للاحتيال المالي.

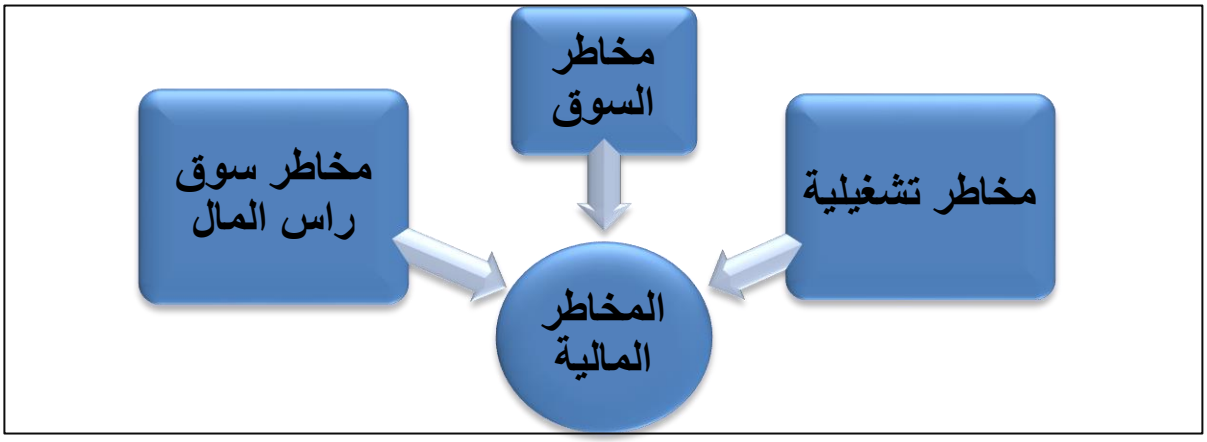

الشكل رقم (2-5) انواع المخاطر المالية

المصدر: من إعداد الباحث

2-2-3-2-3 مسببات المخاطر المالية : Causes of financial risks

تتعلق المخاطر المالية باحتمالية أن تختلف النتائج الفعلية أو المتحققة عن تلك المتوقعة، وهناك عدد من العوامل التي تزيد من المخاطر، بما في ذلك عولمة الأسواق المالية وتحرير الأنشطة المالية والمصرفية، اذ لا توجد حصانة من المخاطر التي تؤثر على المشاركين في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. (العمري, 2023: 5) كما أدى ظهور الهندسة المالية إلى زيادة تعقيد البيئة التي تعمل فيها المنظمات. ومن الممكن ان تؤدي الأدوات المستخدمة لإدارة السياسة النقدية والمعروض النقدي الى مخاطر مالية، ولا يخفى ما للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من اثار مهمة، ويعتبر الكساد أحد أسباب المخاطر المالية ، خاصة في القطاع طويل الأجل، إما نتيجة للسياسة النقدية أو نتيجة للصعوبات في قطاعي الأعمال والاستثمار. (بلعزوز واخرون, 2013: 34)، ايضاً التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية للعملة الوطنية. وانخفاض معدل الربح من الاستثمارات نتيجة المنافسة. كما تلعب القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار والحوافز دوراً رئيسياً في حدوث المخاطر المالية. وأخيراً، التغيرات في أسعار الفائدة وارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح.

2-2-3-2-4 المخاطر التشغيلية: Operational risks

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية (لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي، 2003: 120) وتنشأ المخاطر التشغيلية بمجرد بدء العمل. وهي تشمل مخاطر التعطيل، أو الاحتيال، أو الخطأ البشري، أو الأعمال الخبيثة، أو انتهاكات القوانين واللوائح، أو الهجمات والكوارث الرقمية (CHAPELLE, 2023: 56). في صناعة الخدمات المالية، تسمى المخاطر التشغيلية أيضًا المخاطر غير المالية، على عكس مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو مخاطر السيولة التي تنتج عن الأنشطة المالية البحتة مثل تخصيص الائتمان أو التداول في السوق. تأتي المخاطر التشغيلية من أسباب غير مالية، مثل فشل العمليات أو العوامل البشرية أو انهيار الأنظمة (Basel III, 2017: 5). وجاء في تعريف المعيار (ISO31000:2018) المخاطر التشغيلية بأنها "تأثير عدم اليقين على الأهداف". على الرغم من أن تعريف المخاطر التشغيلية أكثر تفصيلاً، فإن إدارتها تخدم نفس الغرض وهو تحقيق استقرار نتائج الأعمال، ومنع الحوادث ، وتأمين تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. واشار Henderson الى المخاطر التشغيلية على انها الخسائر الناتجة عن فشل النظام والمعلومات، وأوجه القصور في الرقابة الداخلية، والظروف الخارجية المعاكسة.(Henderson,2022: 32). ويحصر التعريف التنظيمي المخاطر التشغيلية في سبعة أنواع: الاحتيال الداخلي، والاحتيال الخارجي،

وممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل، والعملاء، والمنتجات والممارسات التجارية، والأضرار التي تلحق بالأصول المادية، وتعطل الأعمال وفشل الأنظمة التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات(بوليفة وقريشي, 2022: 3)

ترتبط إدارة المخاطر التشغيلية بالتقييم والوقاية والمعالجة لأنواع انتقائية من الأحداث التي يمكن أن تتحقق بطرق عديدة. وان السمة الرئيسية للمخاطر التشغيلية هي عدم تناسقها, اذ تتجسد المخاطر التشغيلية في عدد لا يحصى من الخسائر الصغيرة وعدد قليل من الخسائر المتطرفة النادرة (Fadun& Oye, 2020: 26) ويظهر تحليل الخسائر على مر السنين باستمرار أن ثلثي الخسائر التي تتكبدها الشركات كل عام ناجمة عن أكبر حوادث تشغيلية بنسبة 0.5 في المائة (ORX Association, 2022:8). في هذا السياق، تهدف إدارة المخاطر التشغيلية إلى توفير منصة لتقييم نطاقات احتمالية وتأثيرات كل نوع من المخاطر التشغيلية، باستخدام مقاييس قابلة للمقارنة لتقييم المخاطر التشغيلية المتعلقة ببعضها البعض، لتحديد أولويات اهتمام الإدارة والموارد والاستجابات (CHAPELLE, 2023: 59)

جدول (2-1) اسباب المخاطر التشغيلية

المستوى 1	المستوى 2
الاشخاص	الموارد / القدرات الكفاءة, الخبرة, الارتباطات
العمليات	تعقيد التوثيق اليدوي أتمتة المدخلات المتعددة
الانظمة	التوفر, السعة, الاداء, التقادم
الاحداث الخارجية	التغيرات الاجتماعية والسياسية الاجراءات التنظيمية تدخل اصحاب المصلحة

Source: CHAPELLE (2023)" Operational Risk Management" p. 58

2-2-3-4 المخاطر الاستراتيجية: Strategic risks

تشير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي على ان المخاطر الاستراتيجية هي المخاطر التي يحتمل وقوعها على استراتيجية قائمة، والتي تؤثر على ملاءمتها وقابليتها للتطبيق(COSO, 2020) , بينما تشير جمعية إدارة المعلومات والسجلات المحدودة بانها المخاطر التي تشكل تهديدًا لقدرة الوحدة الاقتصادية على وضع وتنفيذ استراتيجيتها الشاملة، ومن الممكن أن تحدث تلك المخاطر فارقا في دورة حياة الوحدة الاقتصادية إما بقائها أو اضمحلالها.(IRMs, 2011). او هي المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب الخطة الاستراتيجية المناسبة والتي تحدد من خلالها كما يرى (القحطاني وحسن, 2022: 8).

من خلال ما ورد اعلاه، يمكن القول أن إدارة المخاطر الاستراتيجية هي مجموعة موحدة من التدابير الاستباقية للتعامل مع الحوادث قبل وقوعها، أي انها حدث غير مؤكد، وأنها تعد القرارات التي تؤثر في الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، ومدى تقبل الوحدة الاقتصادية للمخاطر وكيفية تعاملها مع هذه المخاطر.

2-2-3-4-1 ابعاد المخاطر الاستراتيجية: Dimensions of strategic risks

1- مخاطر المستندات والمعلومات: هي المخاطر التي يمكن توقعها في حالة حدوث أخطاء فنية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة باختراق الفيروسات، والوصول غير المصرح به، واستخدام النسخ المزيفة، والتعديل غير المصرح به للمعلومات والبيانات، والمخاطر التي تهدد دقة واكتمال المعلومات والبيانات، والمخاطر البيئية مثل الحرائق والفيضانات وانقطاع الدعم الفني والصيانة من قبل مزودي الخدمة وغيرها من المخاطر البيئية، بما في ذلك مخاطر أعطال الأجهزة والبرمجيات. (shah, 2020: 354)

2- مخاطر السمعة التنظيمية: هي مخاطر الأصول غير الملموسة التي لا يتم الاعتراف بها في الميزانية العمومية للمنظمة، ويشار إليها أحيانًا باسم "رأس المال العاطفي"، ولكن لها قيمة حالية وتؤثر في القيمة المستقبلية للشركة. لذلك يجب أن تكون القرارات الاستراتيجية مدروسة مسبقاً، اذ يمكن أن يتسبب سوء إدارة المخاطر الاستراتيجية في إلحاق أضرار جسيمة بسمعة الوحدة الاقتصادية واستمرارية أعمالها. ويرجع ذلك إلى أن سمعة المؤسسة هي نتيجة لتفاعلاتها مع المستفيدين والمجتمع(Behera et all,2022:141) .

3- **مخاطر الموارد البشرية:** ترتبط الإدارة الاستراتيجية للمخاطر بالإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية. لأن هذين القطاعين يشتركان في المهام والأنشطة المتعلقة بتحديد الموارد البشرية المناسبة في الوحدة الاقتصادية وتحديد الاحتياجات التدريبية لبرامج التدريب، وهذا يعني دمج وتطوير مهارات الموارد البشرية العاملة في الوحدة الاقتصادية، وتعزيز نقاط الضعف وتحسين قدرة الوحدة الاقتصادية على التحكم في

المخاطر المحتملة. يمكن للعلاقة بين إدارة المخاطر الاستراتيجية وإدارة الموارد البشرية تحديد الامتيازات المعترف بها للموارد البشرية. وبعبارة أخرى، تشارك كلتا الإدارتين في عملية تطوير وتنفيذ برنامج السلامة في الوحدة الاقتصادية، ويمكن لإدارة الموارد البشرية أن توفر لإدارة المخاطر الاستراتيجية التصنيف المناسب للموارد البشرية وفقًا لقدرات كل موظف. بالاعتماد على رأس المال البشري للمؤسسة، يمكن للموظفين تحديد الفرص والتهديدات والاستجابة لها بشكل صحيح. وبالتالي، كلما تقدم الموظفون في حياتهم المهنية، يمكنهم إعادة بناء رأس مالهم البشري، وبناء قاعدة من الخبرات المختلفة واتخاذ قراراتهم الخاصة بالأعمال التي تنعكس على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة (الحواجرة، 2020: 657).

4- مخاطر الثقافة التنظيمية: تشير الثقافة التنظيمية إلى القواعد والقيم العقلانية والاجتماعية التي يتشاركها أعضاء المؤسسة وهي تعبير عن المبادئ التي يؤمن بها أعضاء المؤسسة. وتؤثر هذه القيم بدورها على السلوك الفردي وجوانب معينة في المؤسسة. ونتيجة لاختلاف الثقافات داخل الوحدة الاقتصادية، فإن مدى تفاعل الموظفين مع المخاطر التي تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية، ومدى حساسيتهم للكشف المبكر عن المخاطر، ومدى تفاعل الموظفين في إدارة المخاطر، أي أن الثقافة التنظيمية تشمل جميع الموظفين وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل عملية إدارة المخاطر، تخلق محور تركيز القيادة القوية في الاستراتيجية والعمليات بحيث تصبح الثقافة سمة من سمات الوحدة الاقتصادية وتعزز بعض السلوكيات المتوقعة بين أعضاء الوحدة الاقتصادية. الثقافة التنظيمية هي سمة متأصلة في الوحدة الاقتصادية لأن قيم الثقافة التنظيمية قد تختلف عن قيم بعض الأفراد أو المنظمات، أي أن الوحدات الاقتصادية تختلف في ثقافتها التنظيمية ولكل منظمة ثقافتها التنظيمية الخاصة بها (العزايزي واخرون, 2019: 70)

نتيجةً لتحليل الأدبيات والأبحاث ذات الصلة يمكن القول أن ظهور المخاطر أمر لا مفر منه عندما يتعلق الأمر بالتخطيط الاستراتيجي. وينبغي على الوحدات الاقتصادية وجميع الإدارات أن تلتزم بتنفيذ عملية إدارة المخاطر وأن تكون مستعدة ومهيأة لكل خطة من خلال توقع تأثير وشدة المخاطر على المؤسسة وسبل التخفيف من عواقب هذه المخاطر. لا تقتصر عملية إدارة المخاطر على إدارة التهديدات فقط؛ فإدارة المخاطر الاستراتيجية هي عملية شاملة تنظر إلى مستقبل الوحدة الاقتصادية وخططها ومواردها ومشاريعها وأدائها والاستخدام الأمثل للطاقة والإدارة الفعالة للعلاقات مع أصحاب المصلحة.

4-3-2-2 تنفيذ ادارة المخاطر Implementing Risk Management

في عملية إدارة المخاطر المطبقة في البحوث، تبدأ تلك العملية **من** تحديد المخاطر وتقييم المخاطر وتحديد استراتيجيات إدارة المخاطر، وتتضمن عملية تنفيذ إدارة المخاطر تحييد المخاطر فهي تهدف الى إيجاد ووصف وتسجيل حالات عدم اليقين التي يمكن أن تعيق قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأهداف، ومن ثم تحليل تأثير المخاطر وإمكانياتها، ومن ثم تحديد مستوى المخاطر التي تحدث، واخير معالجة تلك المخاطر لأنها تهدف إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالحاجة إلى بذل الجهود من عدمها (Monica& Pangeran, 2020:617) وان الغرض من معالجة المخاطر هو تحديد وتنفيذ الخيارات في التعامل مع المخاطر. وفقًا لمواصفة ISO 31000:2018، وتشمل استراتيجيات إدارة المخاطر لتخفيفها وتقليل احتمالات وقوعها، أو تقليل آثار المخاطر في حالة حدوثها، أو تقليل كليهما وقبول المخاطر، اي عدم القيام بأي علاج لهذه المخاطر، كما يجب تجنب المخاطر من خلال عدم القيام أو الاستمرار في الأنشطة التي تخلقها ، بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من احتمالات المخاطر أو آثارها من خلال التأمين، والاستعانة بمصادر خارجية، ومعاملات التحوط بالعملة الأجنبية. (Safitri&Pangeran,2020: 529-530)

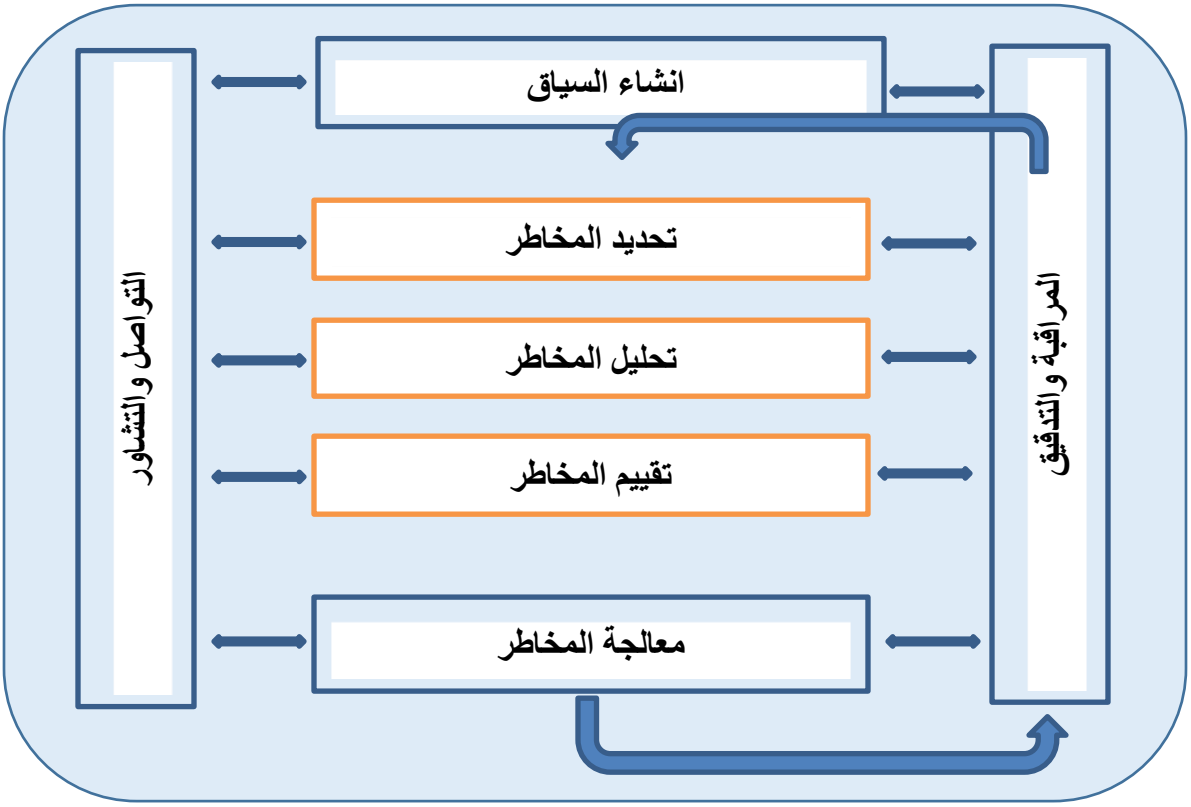

الشكل (2-6)عملية إدارة المخاطر على أساس معيار ISO 31000

Source: ISO 31000:2018

تتمثل فوائد تطبيق المعيار الدولي لإدارة المخاطر (آيزو 31000) في تسهيل تقدير التكلفة واتخاذ القرارات في التعامل مع المشكلات التي ستأتي من حيث تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تطبيق الإدارة الوقائية. وتوفر سياسة مناسبة لإدارة المخاطر تعمل على تعزيز ثقة العملاء وأصحاب المصالح. كما انها تساعد على تطبيق ضوابط نظام إدارة تحليل المخاطر بما يؤدي إلى خفض الخسائر لأدنى مستوى وتحسين أداء نظام الإدارة وزيادة مرونته، وان تطبيق معايير هذا النظام تزيد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستجابة بفاعلية للتغيرات وحماية العمل أثناء التطور كما يساعد المعيار على ضمان امتثال الوحدة الاقتصادية للقوانين واللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر. (المعهد البريطاني للمعايير, 2023)

يتضح مما سبق أن إدارة المخاطر هي عملية تحديد وإدارة وتحليل وتقييم الأحداث المحتملة قبل وقوعها من أجل تجنب الخسائر المحتملة أو تخفيف اثارها عند وقوع المخاطر. وتسمح إدارة المخاطر باكتشاف المشاكل في وقت مبكر من حدوثها وتصحيح المسارات التي أدت إليها. ومن ناحية أخرى، يمكن النظر إلى دورها في بعض الأحيان بعد وقوع المشكلة، للتعامل مع عواقب وقوع حادث أو كارثة.

وبعد الانتهاء من الادبيات التي تناولت فاعلية ادارة المخاطر سوف نتطرق في المبحث الثالث الى تعزيز الامتثال في منظمات القطاع العام وكيف يمكن ان يؤدي الى انتاج قوائم مالية عالية الجودة تسهم في نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال تحقيق الامتثال الكامل والفعال لجميع المتطلبات القانونية والأخلاقية والمهنية ذات الصلة وتحسين سمعة الوحدة الاقتصادية.

المبحث الثالث

تعزيز الامتثال وجودة البيانات المالية في القطاع العام

Enhancing Compliance and the Quality of Financial statements in the Public Sector

تمهيد

ان تعزيز الامتثال في مؤسسات القطاع العام أحد الجوانب الحيوية لنجاح الوحدة الاقتصادية، بحيث تهدف إلى تحقيق الامتثال الكامل والفعال لجميع المتطلبات القانونية والأخلاقية والمهنية ذات الصلة وتحسين سمعة الوحدة الاقتصادية وتعزيز جودة البيانات المالية، وعليه فان الوحدات الاقتصادية الحكومية كلما كانت ملتزمة بهذه المتطلبات سهلت مهمة الأجهزة الرقابية الداخلية والمتمثلة بأجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وكذلك أجهزة الرقابة العليا في البلد، بالإضافة الى تعزيز ثقة الجمهور في هذه الوحدة الاقتصادية او تلك، وسوف يعرض في هذا المبحث اهم الرؤى التي تناولتها الادبيات في هذا المجال ومناقشتها للاستفادة منها في اجراء الجانب العملي من البحث.

2-3-1 مدخل مفاهيمي للامتثال في القطاع العام

An Introduction to the Concept of Compliance in the Public Sector

سلطت الأزمة المالية لعام 2008 الضوء على مشاكل حوكمة الشركات والحاجة إلى إصلاح كامل لقطاع الشركات. واكتشف المنظمون وصناع السياسات ومديرو الأعمال ضرورة زيادة كفاءة نموذج الامتثال في سبيل تحسين الكفاءة واستعادة ثقة أصحاب المصلحة. (Ositashvili, 2024: 157). يلعب الامتثال دوراً بارزاً في تنشيط حوكمة الشركات في أعقاب الأزمة المالية. حيث نتجت الأزمة المالية لعام 2008، التي أثرت في الاقتصاد العالمي، عن قضايا في إدارة المخاطر، والأخلاق، وحوكمة الشركات. وأظهر ضرورة وجود أنظمة حوكمة قوية تعطي الأولوية للمساءلة والشفافية والحد من المخاطر. وهو ما يتطلب من الوحدات الاقتصادية اعادة النظر في مدى امتثال اداراتها وموظفيها للقوانين والانظمة واللوائح التي تحكم عمل هذه المنظمات، وتعمل الضوابط الداخلية القوية على تمكين المؤسسات من منع سوء السلوك والاحتيال والانتهاكات التنظيمية، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة بناء إطار يعزز الالتزام بالقواعد. يتطلب الامتثال

آليات شاملة لإدارة المخاطر. تساعد إدارة المخاطر على اكتشاف المخاطر التي تهدد عمليات الوحدة الاقتصادية وأموالها وسمعتها. وبتعزيز الامتثال يمكن تنشيط إدارة المخاطر ومواءمتها مع الحوكمة، مما يسمح للمنظمات بتحديد المخاطر وتقليلها باستخدام إجراءات منهجية (Nietsch & Michael, 2019: 86)،علاوة على ذلك، يتطلب الامتثال الشفافية والمسؤولية، كما يجب على الوحدات الاقتصادية أن تعمل وتفصح وتقدم التقارير بالشفافية التي يحتاجها أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والموظفين والجهات التنظيمية، إلى معلومات واضحة ودقيقة، وتضمن المساءلة أن يكون أعضاء الوحدة الاقتصادية مسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم، كما يعزز الامتثال النزاهة والأخلاق والقيم للمنظمات (Galietti & Francesco, 2015: 143)، فضلاً عن ذلك، تعمل الوحدات الاقتصادية على تعزيز ثقافة الامتثال لتشجيع الموظفين على التصرف بشكل أخلاقي، والإبلاغ عن المخالفات، وخدمة أصحاب المصلحة. يركز نموذج الامتثال على الامتثال القانوني وإدارة المخاطر والشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في أطر الحوكمة. يمكن لهذه المفاهيم أن تساعد الوحدات الاقتصادية على تحسين حوكمة الشركات وثقة أصحاب المصلحة والكفاءة. يشجع نموذج الامتثال الممارسات التجارية الأخلاقية، وتخفيف المخاطر. (Ositashvili, 2024: 160)

استخدم (روبرت ميرتون) في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي الصادر (1968) مفهوم الامتثال السلوكي للإشارة الى تقبل الأفراد للأهداف الثقافية والوسائل المشروعة او المقبولة لتحقيق الأهداف، و ميل الفرد الى ان يجعل افعاله تلتزم بالمعايير السائدة بغض النظر عن معتقداته الشخصية (الجوهري، 2010: 331)، واشار البنك الدولي الى ان مفهوم الامتثال يعتمد على حالة التوافق مع المبادئ التوجيهية أو المواصفات المعمول بها، أو عملية التحول إلى ذلك، ويمكن أن يشمل أيضًا الجهود المبذولة لضمان التزام المؤسسات بلوائح الصناعة والتشريعات الحكومية، بينما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انه الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح، كونه عنصر أساسي لأي منظمة تعمل بمسؤولية وأخلاقية. اذ يُعد تعزيز الامتثال أمرًا ضروريًا لضمان حماية الوحدات الاقتصادية من المخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمخاطر المالية على حد سواء (OECD, 2021) . بشكل عام، هناك فكرتان تلخصان مفهوم الامتثال ، ولكل منهما تركيز مختلف، ففي سياق القانون والاقتصاد والأخلاق، فإن الامتثال هو فعل الامتثال للقواعد أو القوانين أو المعايير الخارجية للتأكد من أن الإجراءات تتوافق مع القواعد والمواصفات المعمول بها، والتي غالبًا ما يتم تنفيذها من قبل جهات خارجية، ومن ناحية أخرى، يتم التأكيد على التعاون والعمل الجماعي والتركيز على مدى ارتباط أجزاء النظام بشكل جيد لتشجيع التماسك والانسجام الداخلي والتعاون المثمر داخل النظام، في حين يضمن الامتثال والالتزام بالمعايير الخارجية. ويرى (Galietti & Francesco,

2015: 17) ان على الادارات التنفيذية واجب المحاولة بحسن نية للتأكد من أن نظام المعلومات وإعداد التقارير الخاص بالوحدة الاقتصادية، والذي يخلص مجلس الإدارة إلى أنه مناسب وموجود، وأن الفشل في القيام بذلك في بعض الظروف قد يؤدي، من الناحية النظرية على الأقل، إلى ان يكون المدير مسؤولاً عن الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للمعايير القانونية المعمول بها، وتوسع مفهوم الامتثال بشكل متصاعد ليشمل مكونات أخلاقية (Miller, 2014: 18)، وبالتالي تدخل المبادئ الأساسية للامتثال في إدارة الاستدامة وتقع ضمن مسؤولية الوحدات الاقتصادية الاجتماعية(Schemer, 2013:13)، بحيث يجب التفريق بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، متمثلةً بالحوكمة التنظيمية وممارسات العمل والبيئة وممارسات الانشطة التجارية وحقوق الأنسان وتفضيلات المستهلك والمشاركة المجتمعية، وبالتالي فأن المسؤولية الاجتماعية هي مساهمة تقدمها الوحدات الاقتصادية للإدارة المستدامة وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تتعدى مفهوم الامتثال (Kleinfeld, 2018: 4)، فقد تم التركيز على أهمية الامتثال نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في المدة 2007-2008 وأوصلته إلى حافة الهاوية، ويرجع سبب الأزمة إلى افتقار الوحدات الاقتصادية إلى إدارة كفوءة للمخاطر التشغيلية والسلوك الأخلاقي, ونتيجة لذلك اصدر المنظمون في جميع أنحاء العالم عدداً كبيراً من اللوائح الخاصة بذلك (Kalia, 2015: 58)

وتقترن إدارة الامتثال بشكل عام بحوكمة الشركات، تعالج حوكمة الشركات العمليات والاجراءات والضوابط التي تعمل من خلالها الوحدات الاقتصادية (Tarantino, 2008:1)، كما انها تعد على انها الثقافة والقيم والرسالة والهيكلية والسياسات والعمليات والاجراءات التي توجه عمل المصارف والسيطرة عليها، ووفقاً لهذا المفهوم فإن أهم مسؤوليات الحوكمة هي حصر المبادئ التوجيهية التي تُتَرجم الى سياسات, تتألف من الثقافة والرسالة والقيم والأهداف المدعومة بالإجراءات (Ilva, 2011: 203)، كما عرفت الرابطة الدولية الامتثال بأنه "القدرة على اتخاذ إجراءات وفقاً لتنظيم معين أو مجموعة من المبادئ في سياق عمل الخدمات المالية, ويعمل الامتثال على مستويين, الاول هو الامتثال للقواعد الخارجية المفروضة على الوحدة الاقتصادية. والثاني يمثل الامتثال لأنظمة الرقابة الداخلية التي تفرض لتأمين الامتثال للقواعد الخارجية (Valkanov,2019: 63)

مما تقدم يمكن القول بأن الامتثال هو مسؤولية اجتماعية يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتقاد بضرورة ترسيخها في ثقافتها ورسالتها وقيمها اذا ما ارادت تحقيق الاستدامة والحفاظ على استمرارية انشطتها من خلال فرضها في نظام الرقابة الداخلية لمجاراة القواعد والانظمة التي يتم فرضها خارجياً مما يؤدي الى تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستراتيجية، وانه يمثل عملية تعليمية مستمرة لتفادي المخاطر وضمان الجودة.

2-3-2 وظائف الامتثال Compliance Jobs

يؤدي الامتثال وظائف عديدة ومهمة في المنظمات، يمكن حصرها بوظيفة الحماية، تقديم الاستشارات والمعلومات، وظيفة ضمان الجودة والابتكار, الرصد والمراقبة وأخيراً وظيفة التسويق والسمعة.

1- وظيفة الحماية: تمثل معرفة الموظفين بالقواعد مع وجود تدابير رقابية جدار حماية يساعد على منع او الحد من الانتهاكات المقصودة وغير الواعية للقواعد والانظمة، اذ ان الامتثال وظيفة وقائية تحمي الوحدة الاقتصادية وأجهزتها وموظفيها من الأفعال الجنائية والجزائية، يعد الامتثال للقوانين ذات العلاقة ومنع الضرر الوقائي مسألتين مرتبطتين ارتباطا وثيقا لأن كل انتهاك للقواعد يورث احتمالاً للضرر, من جهة على شكل خسارة مالية مباشرة أو إقصاء فرصة تجارية، ومن جهة ثانية الضرر الذي يلحق بسمعة الوحدة الاقتصادية (Grundmann Et Al, 2006, 25) لذلك، فأن وجود وظيفة امتثال ملائمة يمكن أن تخفض بشكلٍ كبير من العقوبات التي قد تفرض من قبل الهيئات التنظيمية أو المحاكم, كما يمكن أن ينتج علاقات جيدة مع السلطات الرقابية والمحافظة عليها ، وبذلك يعمل التعاون الجيد والاستباقي والثقة المتبادلة مع السلطات التنظيمية على تحديد المشاكل التنظيمية وايجاد الحلول لها في الوقت المناسب. (الحداد والعبيدي, 2021: 26)

2- وظيفة استشارية ومعلوماتية: تتمثل هذه الوظيفة في ان يضمن قسم الامتثال بقاء الموظفين على إطلاع بالقوانين المعمول بها ومعرفة بالتغييرات والتطورات الهامة، فضلاً عن الالتزام بالمبادئ والمعايير التوجيهية الداخلية, من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة (الحداد والعبيدي, 2021: 26) وبذلك فإن المضمون الأساسي للوظيفة الاستشارية يتمثل في زيادة الوعي لدى الموظفين بالمخاطر التي قد تنتج عن أفعالهم، من المفترض أن تساعد التدابير التدريبية الموظف على تحديد المخاطر وتطوير المعرفة, عندها تقتضي الضرورة بإشراك ضابط الامتثال بصفته الاستشارية (Petsche, 2012: 61). غالبا ما يؤدي مسؤول الامتثال دور خبير استشاري ومدقق حسابات ومحقق و مختص علاقات عامة كجزء من الوظيفة الاستشارية (Sosnowska, 2017: 44), كما تتضمن وظيفة المعلومات والمشورة مهام الإبلاغ التي يؤديها مسؤول الامتثال، وغالباً، تذهب تقارير الابلاغ مباشرةً إلى الإدارة أو إلى مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية، ومن الممكن أيضاً تقديم تقارير منتظمة إلى السلطات المعنية في حالة حدوث خرق تم اكتشافه (Kibling, 2016, 78).

3- وظيفة ضمان الجودة والابتكار: وفقاً للفهم الحالي للامتثال تتمثل وظيفة ضمان الجودة في مجال التدريب والاستشارات من ناحية، وفي نتائج اختبارات الوثائق من ناحيةٍ أخرى، في سبيل مراقبة الامتثال في الوقت

المناسب أو الكشف عن الانتهاكات في القواعد ان وجدت(Petsche, 2012: 61) , ولتطبيق وظيفة المراقبة بأفضل صورة، يجب تطوير هياكل مناسبة للإبلاغ ونظام احترافي للمراقبة ، من أجل ضمان امتثال الوحدة الاقتصادية للقوانين واللوائح ذات الصلة، في هذا السياق، يساعدٌ الامتثال على تحسينِ العمليات، ودعمِ الهياكل التي تم إنشاؤها، لزيادة فاعلية أنظمة الإبلاغ والمراقبة (Schwab, 2018: 15)

4 وظيفة المراقبة والرصد: تعد وظيفة المراقبة على الامتثال للوائح المعمول بها من اهم الوظائف التي تضطلع بها إدارة الامتثال مدعومةَ بتدابير مختلفة، منها نظام الرقابة الداخلي والذي تمتد جذوره في المحاسبة ويهدف بالأساس إلى المعالجة السليمة للمعاملات المحاسبية، وبالتالي فهو نظام اجرائي داعم لإدارة الامتثال، غالباً ما يستخدم الفصل بين الوظائف(الحداد والعبيدي, 2021: 28).

5- وظيفة تسويقية: يؤدي الامتثال وظيفة تسويقية في الوحدة الاقتصادية على مستويين، داخلي وخارجي, فعلى مستوى التسويق الداخلي حيث تتولى وظيفةُ الامتثالِ مهمةُ ايصال متطلبات الوحدة الاقتصادية إلى الموظفين وتعزيز قبول ودعم هذه المتطلبات. اما على مستوى التسويق الخارجي تقدم وظيفة الامتثال عرض لبرنامج الامتثال للجمهور من (عملاء وموردين وهيئات رقابية وأصحاب المصلحة الأخرين) (Petsche, 2012: 61)، لتلافي الضرر الذي قد يلحق بسمعة الوحدة الاقتصادية وممكن أن يؤدي إلى خسائر مالية، وذلك يلزم وجود وظيفة امتثال فاعلة، لا تحمي من أضرار السمعة فقط بل تعزز العلامة التجارية للمنظمة بشكل إيجابي(Schwab, 2018: 14)

مما تقدم يمكن القول أن الامتثال عملية مستمرة وليس إجراءً وقتياً وأن تنفيذ هذه العملية بشكل مثالي يرتبط بحسن إدارة العمليات وجودة المراقبة داخل الوحدة الاقتصادية، ويكون التنفيذ من خلال الأطر القانونية والسياسات والقواعد والاجراءات الموضوعة وهذا ينعكس على جودة الوحدة الاقتصادية ككل.

2-3-3 اهمية تعزيز الامتثال: The importance of enhancing compliance

يؤدي عدم الامتثال إلى عقوبات قانونية كبيرة، بما في ذلك الغرامات والسجن. تعزز المساءلة وتداعيات عدم الامتثال من خلال تحميل الأشخاص والفرق المسؤولية عن المهام والنتائج المتعلقة بالامتثال. تضمن الأدوار والواجبات الواضحة والمراقبة والإنفاذ القويين فهم الموظفين لمبادرات الامتثال وامتلاكها. مما يقلل من احتمالية وقوع المخاطر القانونية.(Ositashvili, 2024: 166) ، وان عدم الامتثال يمكن أن يضر بسمعة المؤسسة ويؤدي إلى فقدان العملاء والموظفين. الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على الامتثال هي أكثر أخلاقية وأقل خيانة للأمانة. إن برنامج الامتثال القوي يردع السلوك غير الأخلاقي ويعزز الإبلاغ، كما تعمل الوحدات الاقتصادية على تعزيز ثقافة الامتثال لتشجيع السلوك الأخلاقي وتمكين الموظفين من الإبلاغ عن

سوء السلوك وتتيح برامج الامتثال التقييم الذاتي الأخلاقي والتطوير المستمر, فالتقييم الذاتي والتحسين يعزز السلوك الأخلاقي للمنظمة ويضمن الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية, كما يؤثر الامتثال بشكل كبير على ثقافة العمل وأخلاقياته لأن دمج الأخلاقيات في ممارسات الامتثال يساعد العمال على اتخاذ قرارات أخلاقية وتقليل المخالفات. يسهم "الامتثال والأخلاق" في تحقيق النجاح المستدام وثقة أصحاب المصلحة من خلال ترسيخ السلوك المسؤول والأخلاقي في الوحدة الاقتصادية (Marcus & Alfred, 2021: 147)

تعمل ممارسات ولوائح الامتثال على تبسيط العمليات التجارية. قد يؤدي تحسين العمليات والقضاء على المخاطر واستخدام التكنولوجيا إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية والأداء المالي. يعمل التبسيط القائم على الامتثال على تعزيز الابتكار والامتثال القانوني. ولذلك، يوفر الامتثال للمنظمات وضع أفضل للنجاح في بيئة الأعمال الديناميكية والتنافسية (Grote & Rainer, 2021: 157)، ويمكن للامتثال أن يخلق بيئة عمل أكثر أماناً للموظفين والعملاء. تجذب الشفافية والمساءلة أصحاب المصلحة الذين يحترمون الممارسات التجارية الأخلاقية، مما يعزز ثقة المستهلك وثقة المستثمرين والتصور العام. بشكل عام، تحتاج الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على الامتثال إلى المساءلة (Arelano-Gault & David, 2023: 32).

2-3-4 متطلبات تطبيق الامتثال في منظمات القطاع العام
Compliance enforcement requirements in public sector organizations

لن ينجح برنامج الامتثال إلا إذا كان يعتمد على فهم واقعي للسياق التنظيمي وإذا كانت هناك استراتيجية سياسية حوله. تعد الإستراتيجية السياسية مهمة لأن برنامج الامتثال سيؤثر على المصالح المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعديل العديد من هياكل السلطة وشخصيات السلطة، وبناء على ذلك، توجد أربع خطوات حاسمة لإنجاز استراتيجية سياسية لدفع برنامج الامتثال تتمثل بالاتي:- (Arelano-Gault & David, 2023: 18)

1. بناء تحالف شرعي بين المجموعات التنظيمية المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية لدعم برنامج الامتثال في جميع مراحل التصميم والتنفيذ.

2. تحديد جدول أعمال واقعي للمراحل المختلفة التي يتعين إنجازها، مع التركيز على المكاسب الصغيرة حتى يتمكن أعضاء الوحدة الاقتصادية من ملاحظة التغييرات الرئيسية.

3. تحديد التحديات والعقبات التي تحول دون تعديل الإجراءات والممارسات لتحقيق السلوكيات الجديدة التي يطلبها برنامج الامتثال ليكون ناجحاً.

4. بناء سياسة اتصال عملية ليس فقط بسبب الحاجة إلى "الامتثال لبرنامج الامتثال" ولكن لتحديد تحولات محددة في العقلية الثقافية للمنظمة والروتين والعمليات.

2-3-5 التحديات والقيود المفروضة على نموذج الامتثال:

Compliance enforcement requirements in public sector organizations

1- الموازنة بين متطلبات الامتثال والمرونة التشغيلية

يجب على الوحدات الاقتصادية الخاضعة للامتثال أن توازن بين الامتثال والمرونة التشغيلية، يركز الامتثال على اتباع المعايير القانونية والتنظيمية والصناعية لتقليل المخاطر وحماية أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن الامتثال الصارم يمكن أن يعيق المرونة التشغيلية، مما يقلل من قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستجابة لظروف السوق المتغيرة، واغتنام الإمكانيات الجديدة. يوازن الامتثال القائم على المخاطر بين المرونة التشغيلية والامتثال، من خلال تحديد تقييمات مخاطر الامتثال وتصنفها حسب التأثير. قد تقوم الوحدات الاقتصادية بتخصيص الموارد بشكل أفضل للمناطق عالية المخاطر، مما يوفر المرونة في المناطق منخفضة المخاطر مع ضمان الامتثال في المجالات المهمة. كما تعمل التكنولوجيا والأتمتة على تسريع إجراءات الامتثال، مما يقلل العبء الإداري ويسمح بالمرونة التشغيلية. كما أنه يخلق ثقافة متوافقة تشجع المرونة والإبداع, وقد تشجع الوحدات الاقتصادية الموظفين على تحديد مشكلات الامتثال وتقديم حلول مرنة من خلال جعل الامتثال مسؤولية مشتركة ومحركًا للتطوير المستمر. (Ositashvili, 2024: 168)

2- الصراعات المحتملة بين الامتثال والابتكار

يعتمد النجاح التنظيمي على الامتثال والإبداع، إلا أنهما قد يتعارضان. ويكون على الوحدة الاقتصادية مهمة ايجاد كيفية تحقيق التوازن بين الامتثال والإبداع في المنظمات. فمن ناحية ، يشجع الابتكار الشركات على تجربة أشياء جديدة للبقاء في المقدمة، وتوفير القيمة، وإرضاء العملاء. الابتكار يتحدى الأعراف، في حين أن الامتثال يتبع اللوائح ويتقيد بها. تعطي الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على الامتثال الأولوية لتقليل المخاطر وتوحيد المعايير، الأمر الذي يمكن أن يمنع الابتكار. قد يتم خنق الأفكار المبتكرة بسبب الامتثال والمخاوف التنظيمية (Marcus & Alfred, 2021: 51).

3- التعقيدات التنظيمية وعبء الامتثال الزائد

تواجه الشركات الخاضعة للتنظيم تعقيدات تنظيمية وثقلًا جراء الامتثال. عادةً ما تتغير القوانين والقواعد ومعايير الصناعة، مما يؤدي إلى إنشاء أطر تنظيمية معقدة. إن العولمة والتكنولوجيا والحاجة إلى إدارة أفضل للمخاطر وحماية المستهلك هي أسباب هذا التعقيد. مع مرور الوقت، تتراكم المتطلبات التنظيمية، مما يتسبب في زيادة عبء الامتثال. وتشمل أنشطة الامتثال جمع البيانات، وإعداد التقارير، ووضع السياسات وتنفيذها، والرصد والتدقيق، وتدريب الموظفين. يمكن لحجم هذه الواجبات أن يجهد الموارد ويأخذ وقتًا بعيدًا عن المهام الرئيسية للشركة. (Ositashvili, 2024: 169)

مما تقدم يتضح بأنه *من الضروري على الوحدات الاقتصادية أن تكافح للتوفيق بين الامتثال والمرونة التشغيلية من خلال تحديد وتقييم المخاطر ومراقبة فجوات الامتثال ونقاط الضعف المتعلقة بالمرونة التشغيلية، كما إن الإستراتيجية القائمة على المخاطر والتكنولوجيا وثقافة الامتثال والابتكار والتفاعل مع السلطات قد تساعد المؤسسات على إيجاد التوازن.*

6-3-2 أهمية الامتثال في تحسين كفاءة مؤسسات القطاع العام

The Importance of Compliance in Improving the Efficiency of Public Sector Organisations

يساعد الامتثال الوحدات الاقتصادية على تحليل المخاطر وتقليلها ومراقبتها. إن محتوى "الامتثال" كأداة لإدارة المخاطر يعزز ممارسات الوحدة الاقتصادية المسؤولة والمستدامة. ويمكن للمنظمات اكتشاف مخاطر الامتثال من خلال ضمان الامتثال القانوني والتنظيمي، وتقييم خصوصية البيانات، والتقارير المالية، والسلامة في مكان العمل، والاستدامة البيئية، ومخاوف السلوك الأخلاقي من خلال برامج الامتثال الكاملة. اذ تقوم إدارة المخاطر القائمة على الامتثال بتطوير وتنفيذ أنظمة ولوائح مراقبة فعالة لمنع المخاطر واكتشافها. وتعمل الضوابط الداخلية الفعالة على تقليل حالات فشل الامتثال، والخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والعواقب القانونية(Ositashvili, 2024: 162), وتغطي مخاطر الامتثال نطاقًا واسعًا وقد ترتبط بالخصوصية وحماية البيانات أو أمن المعلومات أو استخدام الشبكات الاجتماعية أو الأمن السيبراني. وفي قضايا الحوكمة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بتضارب المصالح أو الفساد، وهي الجوانب التي يتم السعي إلى التخفيف منها من خلال مدونة الأخلاق والسلوك.(Plasencia et al, 2023: 4),

الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على الامتثال هي أكثر أخلاقية وأقل خيانة للأمانة. اذ إن برنامج الامتثال القوي يردع السلوك غير الأخلاقي ويعزز الإبلاغ, وتعمل الوحدات الاقتصادية على تعزيز ثقافة الامتثال لتشجيع السلوك الأخلاقي وتمكين الموظفين من الإبلاغ عن سوء السلوك. وتتيح برامج الامتثال التقييم الذاتي

الأخلاقي والتطوير المستمر. كما ان التقييم الذاتي والتحسين يعزز السلوك الأخلاقي للمنظمة ويضمن الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية. إن دمج الأخلاقيات في ممارسات الامتثال يساعد العمال على اتخاذ قرارات أخلاقية وتقليل المخالفات. ويسهم "الامتثال والأخلاق" في تحقيق النجاح المستدام وثقة أصحاب المصلحة من خلال ترسيخ السلوك المسؤول والأخلاقي في الوحدة الاقتصادية. اذ تعمل برامج الامتثال على تعزيز النزاهة والسلوك المسؤول من خلال توجيه عملية صنع القرار, تعالج إدارة المخاطر الأخلاقية الرشوة والفساد وتضارب المصالح والاحتيال والممارسات غير الأخلاقية الأخرى التي قد تؤثر على الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة فيها. (Ositashvili, 2024: 162)

3- تبسيط العمليات من خلال عمليات الامتثال والبروتوكولات

يجب على الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى الكفاءة والإنتاجية تبسيط العمليات نتيجة لممارسات ولوائح الامتثال، ومن الناحية المنطقية، تقوم عمليات الامتثال عمومًا بتحليل العمليات للعثور على حالات التكرار وعدم الكفاءة والهدر. ومع ذلك، فإن تحسين سير العمل يسمح للموظفين بالتركيز على المهام ذات القيمة المضافة، وزيادة الإنتاجية والمخرجات. يعد الالتزام بمعايير الامتثال بمثابة استراتيجية لتخفيف المخاطر من خلال معالجة المخاطر المتعلقة بالامتثال بشكل استباقي (Marcus & Alfred, 2021: 46)، كما تعمل ممارسات ولوائح الامتثال على تبسيط العمليات التجارية، قد يؤدي تحسين العمليات والقضاء على المخاطر واستخدام التكنولوجيا إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية والأداء، ولذلك، فإن هذا النوع من الوحدات الاقتصادية في وضع أفضل للنجاح في بيئة الأعمال الديناميكية والتنافسية .(Grote & Rainer, 2021: 8)

2-3-7 ادارة الامتثال: Compliance management

تعد وظيفة الامتثال خط الدفاع الثاني في سلسلة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة وفق (Accenture, 2016:8)

حيث تدعم خط الدفاع الأول (وظائف الاعمال) الذي يدار بشكل أساسي من خلال الأدوات والأدلة المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية المؤثرة في أنشطة الأعمال, فضلاً عن التدريب والتطوير والمراقبة اللاحقة للامتثال، وتعمل ادارة الامتثال على إجراء تقييم المخاطر لدعم وظيفة الامتثال في تحديد اجراءات المعالجة المناسبة للمخاطر المكتشفة ومراقبة مؤشراتها الكلية لتقديم رؤية شاملة إلى مجلس الإدارة، وبموجب هذا المنظور يضمن "الامتثال" اتساق سلوك الوحدة الاقتصادية مع اللوائح الخارجية والداخلية لتجنب مخاطر عدم الامتثال متمثلة بخطر العقوبات القانونية أو الخسائر والأضرار التي تلحق بسمعة الوحدة الاقتصادية. ويرى (الحداد والعبيدي, 2021: 39) ان وظيفة ادارة الامتثال تتمثل في إنشاء تصور شامل للمخاطر من خلال خطوط الدفاع الثلاثة، وهو ما يعد تحدياً أساسياً لأنظمة الرقابة الداخلية ووظيفة الامتثال في المنظمات، يجب

التمييز بين أدوار وظائف نظام الرقابة الداخلية، لتجنب نقاط الضعف والعيوب في النموذج العام, اذ يجب أن يكون هذا النشاط الرقابي منهجياً، متكرراً، حذراً، واستباقياً, كما ان أحد اهم العناصر الرئيسة لإدارة الامتثال هو نشر ثقافة الامتثال في الوحدة الاقتصادية. ويوضح الشكل (2-8) نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

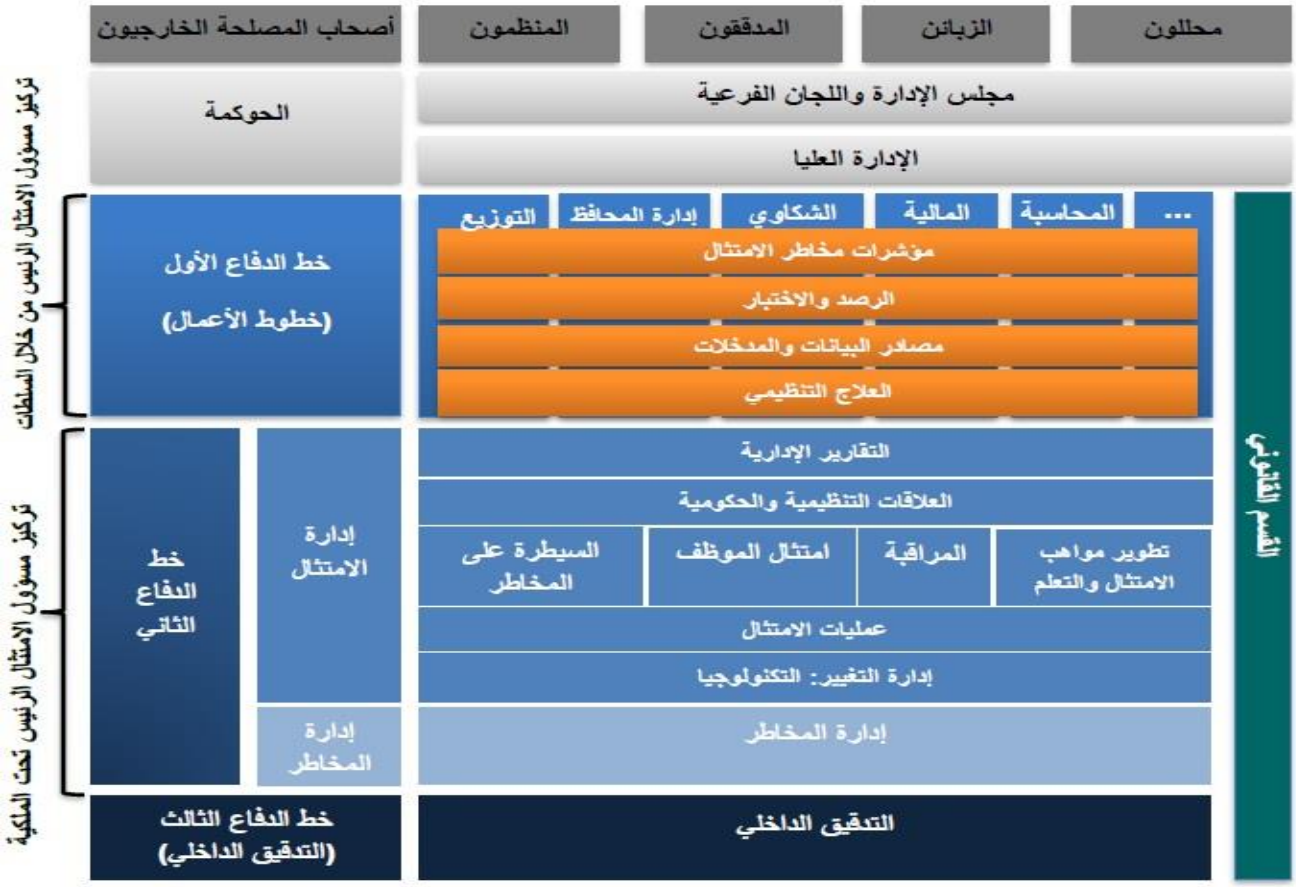

شكل (2-7) نموذج خطوط الدفاع الثلاثة

Source: Accenture. (2016). "Compliance Excellence In The Insurance Industry", High Performance. P: 8.

2-3-8 ادارة مخاطر الامتثال : Compliance risk management

وفقاً لـ ISO (19600) تعد إدارة المخاطر احد الانشطة الرئيسية في نظم إدارة الامتثال، ويمكن تنفيذ عملية إدارة مخاطر الامتثال من خلال اتباع ثلاث خطوات اساسية تبدأ بتحديد القضايا الخارجية والداخلية وتحديد الأطراف المهتمة، وأتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تفي بمتطلباتها. اي تحديد نطاق العمل وإنشاء نظام لإدارة الامتثال، ثم وضع السياسات الكفيلة بتطبيق الامتثال. تتمثل الخطوة الثانية بتحديد الالتزامات الواجب الامتثال لها, وتقييم مخاطر الامتثال المختصة بتقييم المخاطر وفقاً للمعيار ISO 31000:2009, وتتضمن

الخطوة الاخيرة التخطيط لمعالجة مخاطر الامتثال وتحقيق الأهداف. (O'connor Et Al, 2015: 94)، ويحدد معيار ISO 19600 مجموعة اخرى من المتطلبات لتنفيذ الاجراءات وتقييم الأداء وتحسين نظام إدارة الامتثال، وأنشطة الدعم لنظام إدارة الامتثال, لا ترتبط هذه المتطلبات بعملية ادارة المخاطر مباشرةً, لكنها توفر مدخلات ضرورية لأنشطة مراقبة ومراجعة المخاطر وفقاً لمقتضيات ISO 31000, مثل (التزام القيادة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات وإدارة المستندات) (الحداد والعبيدي, 2021: 39).

ان مراقبة مخاطر عدم الامتثال تشير الى وجود مستوى عال من المعرفة لدى المديرين الذين يدركون التهديد الذي ينطوي عليه على النقيض من المخاطر التشغيلية فإن خطر عدم الامتثال هو خطر غير قابل للقياس وبالتالي فهو خطر افتراضي (Dniestrzanska, 2015, 348) ، اما إدارة المخاطر فهي تحديد وتقييم وترتيب أولويات المخاطر يتبعها تطبيق منسق واقتصادي للموارد ومراقبتها والتحكم فيها لتقليل احتمالية حدوث الأحداث المؤسفة (Mourougan, 2015, 63)، ومن الضروري اتساق العمل في جميع مستويات الهيكل في الوحدة الاقتصادية لإيجاد إدارة فاعلة لمخاطر الامتثال (Wlodarczyk, 2014: 6)

ويمثل معيار ISO 19600 معياراً متكاملاً لإدارة مخاطر الامتثال، فهو يركز على كل من القضايا ذات الصلة بوحدة الامتثال وقضايا تتعلق بمسؤولية كل موظف في إدارة مخاطر عدم الامتثال وتركيزه على مسألة مهمة مثل مسؤولية الامتثال لأعلى الوظائف في الوحدة الاقتصادية (متمثلة بمديري المستوى الأعلى والمتوسط) كما مبين في الشكل ادناه.

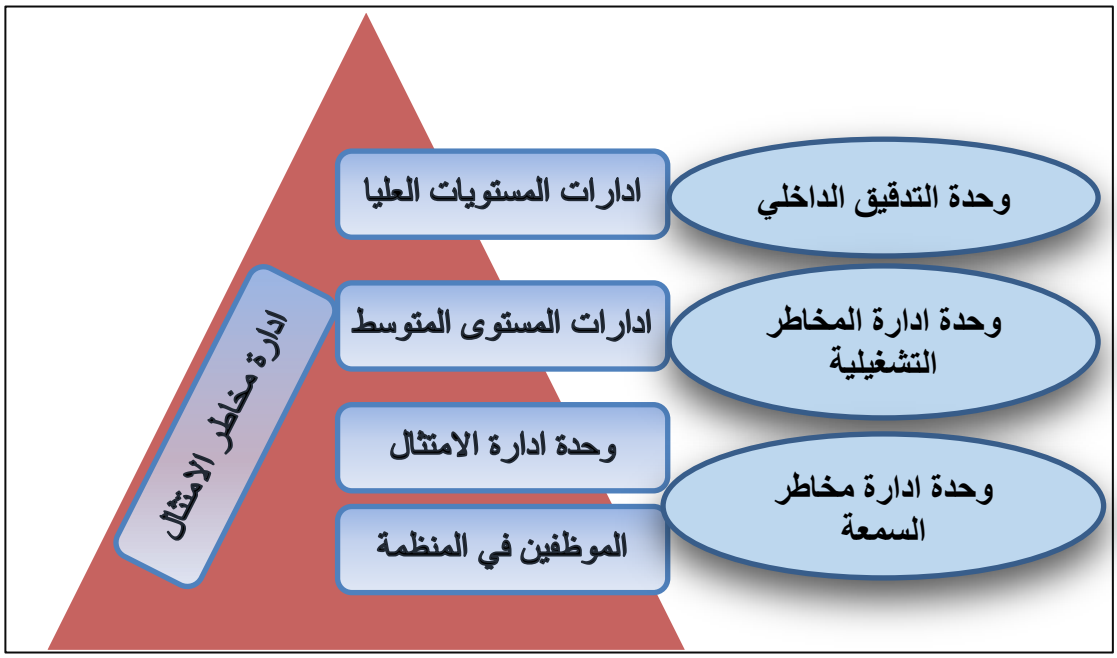

شكل رقم (2-8) نموذج ادارة مخاطر الامتثال ومسؤولية الامتثال

Source: Wlodarczyk, Grzegorz. (2014). "ISO 19600 Standard - An Attempt to Standardize Compliance Risk Management", Introductory Issues, Compliance & Mifid Blog, P: 6.

وبناءً على ما جاء في أعلاه تتضح اهمية ربط إدارة المخاطر بكل من أنشطة الإدارة بكل مستوياتها وادارة الامتثال من أجل تحقيق مزايا فريدة للمنظمة مثل المساعدة على اتخاذ القرارات بشكل أفضل وتجنب المخاطر وزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة والوحدة الاقتصادية.

2-3-9 الامتثال والتدقيق الداخلي Compliance and Internal Audit

يعد التنسيق بين الامتثال واقسام التدقيق الداخلي في الوحدات الاقتصادية شرطاً أساسيا في مجال إدارة مخاطر الاحتيال، اذ تكون العلاقة تكافلية وتعد أساسا لتحقيق التحكم الأمثل في الوحدة الاقتصادية وهو نهج هرمي من الأعلى إلى الأسفل, يركز على أهم المخاطر المحتملة ويوفر مدخلات لتحسين الرقابة وزيادة القيمة كجزء من سياسة إدارة المخاطر(الحداد والعبيدي, 2021: 46). وبالتالي فإن هدف تحسين عمليات الرقابة الداخلية من خلال تحقيق التكامل بين الامتثال لإجراءات الرقابة الداخلية يتحول إلى عامل رئيسي لتعزيز جودة نظام إدارة المخاطر من خلال الحد من المخاطر التشغيلية والقانونية ومخاطر السمعة والامتثال (Valkanov, 2019: 67)، وتكون إدارة التدقيق مسؤولة عن تدقيق الانشطة أو الإدارات التي تم تحديد المخاطر فيها و قد تهدد تحقيق الأهداف، من خلال تحقيق الاتساق بين المخاطر والأهداف يمكن معالجة أهم التهديدات التي تعرض امتثال الوحدات الاقتصادية للخطر (Vicente & Silva, 2011: 207)، كما ان إدارة التدقيق مسؤولة عن مستوى كفاءة وفاعلية سياسات وإجراءات الامتثال في الوحدة الاقتصادية, اذ تخضع هذه السياسات والاجراءات الى مراجعة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي بالتنسيق بين مسؤول وظيفة الامتثال ومسؤول التدقيق الداخلي لتبادل المعلومات, على أن يقدم ما تم التوصل اليه من نتائج إلى المدير المسؤول عن الامتثال ليتمكن من تعديل الانشطة الخاصة بالامتثال في الوقت المناسب وبشكل يوفر الحماية للمنظمة من أي مخاطر(الحداد والعبيدي, 2021: 47)، مما يضمن استقلال وظيفة التدقيق الداخلي للحفاظ على الاستنتاجات الموثوقة التي يمكن تفسيرها إلى تحسينات مهمة للمنظمة(سلمان, 2013: 16)، وبالتالي فإن الامتثال هو المسؤول عن تحديد النهج التكتيكي الذي يجب على الوحدة الاقتصادية اتباعه للامتثال للمعايير واللوائح، حيث ينعكس على سياساتها وإجراءاتها. وهذا يعني التواصل من خلال التدريب والدراسات الاستقصائية والتقييم الذاتي لضمان فهم الجميع لقضايا الامتثال, ويؤثر الامتثال التنظيمي في دورة حياة السياسات، حيث تحتاج البنوك إلى تحديد ما إذا كانت متوافقة مع

السياسات المعمول بها، وإذا لم تكن كذلك، فعليها اتخاذ خطوات لتحسين السياسات الحالية (Silva, 2011: 207)، ومن المحتمل أن يشتمل برنامج التدقيق الداخلي للحسابات على مختصين في الامتثال من خارج الوحدة الاقتصادية، مثل "المراقبين" (شخص أو كيان يكلف بإجراء تقييمات الامتثال المباشر)، أو "المستشارين" شخص أو كيان مؤهل لتقديم الاستشارة بشأن تحقيق الامتثال)، أو "الضامنين" (شخص أو كيان مؤهل لتقديم المشورة والتوجيهات لتحقيق الضمان)، أو (شركاء في الكفاءة) (كيان يوفر التوجيه والارشاد لتحقيق الامتثال وتعزيز القدرة) (Turner Am, 2016: 6).

مما تقدم يمكن القول أن العلاقة بين الامتثال والتدقيق الداخلي تكاملية, اذ يدعم التدقيق الداخلي الامتثال من خلال تقييم فعالية أنظمة وبرامج الامتثال و تحديد أوجه القصور و تقديم توصيات لتحسين أنظمة وبرامج الامتثال والتأكد من اتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة في حال وجود مخالفات وضمان دقة المعلومات التي يتم الاعتماد عليها مما يؤدي الى تقليل مخاطر عدم الامتثال وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية, ومن المهم التأكد من أن وظيفتي الامتثال والتدقيق الداخلي منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما البعض لضمان موضوعية واستقلالية انشطة التدقيق وتقييم الامتثال.

10-3-2 العلاقة بين الامتثال وجودة البيانات المالية.

The relationship between compliance and financial data quality

نظراً لتنوع وأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية من الأدوات الأساسية التي تمكن من معرفة المركز المالي للمنظمة وتحليل أدائها طوال الفترات المحاسبية لكي يتمكن المهتمون بوضع الوحدة الاقتصادية من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وتكتسب المعلومات الواردة في التقارير المالية أهمية كبيرة من حيث فهم أداء الوحدة الاقتصادية وقياس التغيرات في مركزها المالي وحقوق الملكية وتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومعرفة إيراداتها ومصروفاتها ومراقبة نتائج عملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن التقارير المالية تحتوي على ملخص للأنشطة المالية والأحداث التي وقعت خلال الفترة المالية، فيجب أن تحتوي هذه التقارير على معلومات ذات صلة ومفهومة وموثوقة وذات مصداقية يسهل على المستخدمين الوصول إليها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة. كما ان الزيادة في الفضائح المحاسبية العالمية في بداية القرن الحادي والعشرين مثل انهيار شركتي Enron و Arthur Andersen وغيرهما

الذي ادى إلى تقليل الثقة في النظام المالي وألقى بظلال من الشك على مصداقية مهنة المحاسبة, اشارت إلى وجود نقاط ضعف في جودة التقارير المالية (الجبوري,2021: 94) واصبح هناك طلب متزايد على مستوى العالم لتوضيح معنى جودة التقارير المالية، كما أن التقارير المالية عالية الجودة ضرورية للتأثير على قرارات المستخدمين الاستثمارية وتعزيز كفاءة السوق. وهناك أيضًا طلب عالمي على أنسب الطرق لتقييم جودة التقارير المالية. فكلما ارتفعت جودة التقارير المالية، زادت أهميتها بالنسبة للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية (كاظم 2022: 73) وعلاوة على ذلك، فإن جودة إعداد التقارير المالية مفهوم واسع لا يقتصر على المعلومات المالية فحسب، بل يشمل أيضًا المعلومات غير المالية الأخرى المفيدة في اتخاذ القرارات.

ويقع على عاتق الحكومة العراقية والوحدات التابعة لها والممولة من الموازنة العامة للدولة دورٌ رئيسيٌ في توفير الخدمات العامة لجمهور المواطنين في الدولة وتتخذ هذه الخدمات أبعاداً مختلفة منها سياسية، اجتماعية واقتصادية وهذا يتطلب توفير ضمانات كبيرة في كيفية الإنفاق وما يترتب عليه من أبعاد اقتصادية , مما يتطلب تصميم مجموعة من التقارير والبيانات المالية الحكومية القادرة على إنتاج معلومات محاسبية ملائمة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وقياس فاعلية الإنفاق الحكومي و كفاءة تخصيص الموارد, فضلاً عن تحقيق المساءلة والشفافية. لذلك، يركز هذا المبحث على مفهوم التقارير المالية وجودتها، وكيف يمكن أن يؤثر امتثال الوحدات الاقتصادية بالمبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق على جودة التقارير المالية وكيف يمكن تقييم هذه الجودة وقياسها.

2-3-10-1 مدخل مفاهيمي الى التقارير المالية في القطاع العام

A conceptual introduction to financial statements in the public sector

إن شكل ومضمون هذه التقارير التي تصدرها الوحدات الحكومية يختلف عنه في منظمات الأعمال ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ترتبط بطبيعة النشاط وطرق تمويله وأهداف ودوافع المستخدمين للمعلومات المحاسبية (السلطان وأبو المكارم ، 1990 : 50).لذلك تُعدّ الوعاء الذي تجمع فيه البيانات, وعرضها بالطرق المناسبة لمساعدة متخذي القرار لتحقيق عدة فوائد منها خدمة التخطيط، الرقابة، تقييم المركز المالي وتقييم أداء الوحدة الحكومية (الرماحي ، 2009 : 73) ، ويتزايد الاهتمام بالبيانات المالية في الوحدات الحكومية على اعتبارها وسيلة اتصال تعمل على مساعدة الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا النظام في تحقيق أهداف التخطيط والرقابة ويُمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم الأداء للوحدات الحكومية وأيضاً في تقييم أداء الإدارات العليا في كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة (إلهامي والسقا ، 2009 : 284).وتعد

التقارير المالية اهم عناصر النظام المحاسبي الحكومي, اذ تساعد في الرقابة على تحصيل الإيرادات ومستوى كفاءة أجهزة التحصيل والصرف ومدى التزام الوحدات الحكومية بقواعد تنفيذ تخصيصات الموازنة العامة للدولة (Paulinus, et.al, 2017: 117), اذ ان منفعة النظام المحاسبي الحكومي يتم تحديدها في ضوء مخرجات هذا النظام من معلومات تسهم في اتخاذ القرارات من خلال تقديم معلومات تمتاز بكونها مؤثرة وتعرض بشكل تقارير مالية حكومية (Irwandi & Pamungkas, 2020: 25).

إن فهم كيفية اختلاف هذه الوحدات عن مؤسسات الأعمال أمر ضروري لفهم مبادئ المحاسبة والتقارير المالية الفريدة التي تطورت للمنظمات الحكومية، وتصف البيانات المالية الوضع المالي للمؤسسة ونتائجها في وقت معين أو فترة معينة، كما انها تعرض بوضوح موقف الهيكل المالي والنتائج المالية لها, اذ يقدم البيان المالي للحكومة لكل كيان نظرة عامة على الوضع المالي المعد للكيان وأدائه (Ihor, 2018: 133). ويعد الإبلاغ شكلاً من أشكال المساءلة عن العمليات المالية للأموال العامة والتغيرات في الظروف والمواقف (Elvisa & Sanel, 2021: 560). فبالنسبة للجهات المالية الفاعلة ، فهو مفيد جدًا في اتخاذ قرارات الاستراتيجية الاقتصادية (Anggadini, 2015: 3143). يتم عرض المؤشرات المستخدمة لقياس جودة المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية للحكومات على أنها ذات صلة وموثوقة ومفهومة وقابلة للمقارنة وتتبع خطوط إعداد البيانات المالية للحكومات (Thuong et al. 2018: 254). وتكمن اهمية التقارير المالية في تعزيز امتثال الوحدات الاقتصادية لمختلف اللوائح والمتطلبات التنظيمية، وتسهيل التدقيق القانوني، فالمدقق القانوني مطالب بتدقيق البيانات المالية للمنظمة لأبداء رأيه(Anggadini, 2017: 9262) . وتعد التقارير المالية بمثابة العمود الفقري لعملية التخطيط والتحليل المالي والمقارنة واتخاذ القرارات. كما يمكن للجمهور من خلال التقارير المالية تحليل أداء الوحدات الاقتصادية وإدارتها، كما يتعين عليها تقديم التقارير المالية لغرض تقديم العطاءات وعقود العمل والمتطلبات الحكومية وما إلى ذلك (كاظم, 2022: 115).

وعليه فان التقارير المالية في القطاع العام هي مجموعة من البيانات والمعلومات التي تعكس وضع المالية العامة للحكومة وتبين تدفق الإيرادات والنفقات والدين العام والموارد المالية المتاحة. تصدر هذه التقارير بانتظام سنوياً ويتم نشرها للمساهمة في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

2-10-3-2 انواع التقارير المالية: Types of financial reports

إن التقرير المالي بأكمله هو المنتج النهائي للنظام المحاسبي الحكومي أو ما يعبر عنه بالحسابات الختامية وهي مخرجات تنفيذ الموازنة العامة للدولة لسنة معينة ويتم إعدادها بعد نهاية السنة المالية وتنظيم التسويات

اللازمة واقفال الحسابات. وتتكون من شقين ، يمثل الأول البيانات المالية وتشتمل على المصروفات والإيرادات الفعلية مقارنة بالتخصيصات المقرة في الموازنة بالإضافة إلى حركة الحسابات خارج أبواب الموازنة وتقييم الموجودات، أما الشق الثاني يتضمن المعلومات وتمثل الجانب الموضوعي معَبراً عنها بالأهداف المتحققة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مقارنة بالأهداف المخططة في الموازنة العامة. أما أهم البيانات والكشوفات المالية تتمثل بالاتي :- (العواد, 2020: 251)

1- قائمة المركز المالي: تتضمن الموجودات في الجانب المدين منها ويمثل (النقد في الصندوق، النقد في المصارف, السلف والمدينون) أما الجانب الدائن فيمثل المطلوبات وتشتمل على (الأمانات, الدائنون، جاري الخزينة وجاري دائرة المحاسبة). وعادةً يعد المركز المالي للوحدات الحكومية عن السنة الجارية والسنة السابقة لأغراض الرقابة والتقييم.(Atukalp, 2023: 81**)**

2 - حساب تنفيذ الموازنة: عبارة عن كشف يعد للإيرادات المقدرة والفعلية للسنة الجارية والسنة التي سبقتها وكذلك المصروفات الفعلية مقارنةً بمصروفات للسنة الجارية المصادق عليها والتي سبقتها ، ومن خلال هذا الحساب يتم إجراء تقييم كامل فيما يتعلق بالميزانية من حيث اداء الوحدة الحكومية في تنفيذ ما ورد من تخصيصات في الموازنة العامة للدولة. (Dahana & Ermwati, 2020: 3)

3- كشف التدفق النقدي: هو كشف يعد لتوفير المعلومات عن مصادر تمويل النقد والاستخدامات النقدية للوحدةِ الحكومية خلال السنة المالية. ويوضح هذا البيان التدفق النقدي الوارد والصادر من وإلى حسابات الوحدة الاقتصادية، والايداع الفعلي، ونشاط الحسابات المستحقة الدفع والحسابات المستحقة القبض، وكشوفات الرواتب (كاظم, 2022: 56). وتتمثل قائمة التدفقات النقدية بثلاثة مجموعات (الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية). وتمثل **الأنشطة التشغيلية** التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قصيرة الأجل والأنشطة الأساسية للمنظمة، والتي تمثل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. اما **أنشطة الاستثمار** تمثل التدفقات النقدية من بيع وشراء السلع وتقارير التدفقات من بيع وشراء الاستثمارات طويلة الأجل، مثل الممتلكات والمعدات والمنشآت والأوراق المالية القابلة للتداول. في حين تمثل **الأنشطة التمويلية** التدفقات النقدية الناتجة أو المصروفة على زيادة رأس المال والديون ودفع الفوائد وأرباح الأسهم (Spiceland et al.,2018:164 .).

4- ميزان المراجعة: هو قائمة تُعدّ في نهاية الفترة المحاسبية (شهري او سنوي)، وتُلخص جميع الأرصدة في دفتر الأستاذ العام بهدف التحقق من تساوي مجاميع الأرصدة المدينة مع مجاميع الأرصدة الدائنة لضمان

صحة القيود المُسجلة في دفتر الأستاذ العام واكتشاف الأخطاء الحسابية ويعد أداة أساسية في عملية إعداد التقارير المالية (Nino, 2023: 4)

5- كشف النقود: يشمل النقد الموجود في المصارف في رصيد الوحدة الحكومية نهاية السنة المالية و يرحل هذا الرصيد إلى قائمة المركز المالي.

6- كشف حساب السلف: يتضمن انواع مختلفة من السلف مثل (سلف تنفيذ الأعمال، سلف الموظفين، سلف المقاولين وسلف مؤقتة أخرى) ويرحل مجموع هذه السلف في نهاية السنة المالية إلى قائمة المركز المالي. وتعد حسابات وسيطة بين عملية الدفع النقدي وعملية التوثيق المستندي للمعاملات ويسجل فيها المبالغ المدفوعة كسلف وسيطة لحين توفر المستندات الثبوتية المعززة للصرف بغرض قيدها مصروفاً نهائياً. (مشكور واخرون, 2018: 125)

7- كشف الأمانات: وهو كشف يتضمن الأمانات المختلفة مثل (أمانات تحصيل الإيرادات، أمانات ضرائب، أمانات الجمارك، أمانات المحاكم، أمانات التنفيذ... الخ) ويرحل مجموع هذه الأمانات في نهاية السنة المالية إلى قائمة المركز المالي جانب المطلوبات (السعدي ، ٢٠١٢ : 31)

8- كشف المدينين: وهو كشف يتضمن مدينين لحساب الخزينة الناتج عن نقص في الصندوق نتيجة للأخطاء المحاسبية او الاختلاس. يمثل هذا الحساب المبالغ التي ترتبت لصالح الوحدة بذمة الآخرين سواء وفيت من قبلها او استحقت لها لسبب ما. (مشكور واخرون, 2018: 175)

9- كشف حساب الدائنون: يتضمن حركة الدائنون مثل (دائنو الرواتب المعادة، التأمينات النظامية للمقاولين، استقطاعات, غرامات تأخيريه... الخ) ويعكس هذا الحساب الالتزامات او النفقات المتكبدة ولم يتم دفعها خلال فترة محاسبية, ويرحل مجموع الدائنون في نهاية السنة إلى قائمة المركز المالي جانب المطلوبات. (Ilter, 2020: 85)

10- كشف نفقات الموظفين: يتضمن النفقات الخاصة بالموظفين خلال السنة المالية مقارنة بالسنة السابقة لأغراض الرقابة والتقييم ويشمل (الرواتب، المخصصات، المكافآت، الأجور المدفوعة خلال السنة) ويعد هذا الكشف معلومات نقدية عن الموظفين التي يتم تقديمها في الحسابات الختامية وان مجموع هذه النفقات يمثل مجموع الفصل الأول. (Yaghoobi et al, 2015: 156)

11- كشف المستلزمات الخدمية: ويتضمن مجموع نفقات الفَصل الثاني للسنةِ الجارية مقارنةً بالسنةِ السابقة ويشتملْ على (مخصصاتُ ونفقاتُ السفر، مخصصات الإيفاد، النشرُ والإعلام، نفقات الطبع, البريد، البرق

والهاتف، إيجار المباني، إيجار مكائن ومعدات ووسائط نقل, الضيافة والوفود, المؤتمرات والندوات الاحتفالات، مكافآت لغير المنتسبين, الاشتراك في الدورات التدريبية, النشاط الرياضي، أجور خدمات مصرفية، التنظيفات.... الخ. (Reefke & Sundaram,2017: 196)

12- كشف صيانة الموجودات الثابتة: ويتضمن هذا الكشف مجموع نفقات الفصل الرابع من الموازنة للسنة الجارية مقارنةً بالسنةِ السابقة, ويشتمل على (صيانة الأثاث, صيانة المباني، صيانة الطرق والجسور، صيانة تأسيسات الماء والكهرباء، صيانة المكائن والأجهزة والآلات, صيانة الكتب والسجلات والوثائق.... الخ) (العواد, 2012: 252)

13- كشف النفقات الرأسمالية: يتضمن هذا الكشف مجموع النفقات ضمن الفصل الخامس للسنةِ الجارية مقارنةً بالسنةِ السابقة ويشمل نفقات (الأثاث, السيارات، وسائط نقل وانتقال، المكائن والأجهزة والآلات, الكتب والمجلات, الأسلحة والذخيرة... الخ) حيث يتم تحديدها من خلال سياسة أو أحكام قانونية في الموازنة العامة للدولة.(Suambara& Darmayanti ,2020:222).

14- كشف النفقات الاستثمارية: يتضمن هذا الكشف مجموع النفقات في الفصل الثامن من الموازنة للسنة الجارية مقارنةً بالسنةِ السابقة، ويشمل أبنيةُ الوزاراتِ والدوائر الحكومية (Olayinka, 2022:57).

15- كشف الإيرادات: يتضمن مجموع ايرادات السنة الجارية مقارنةً بالسنةِ السابقة، وتشمل الرسوم الأخرى(رسم الطابع, رسم التأمين الصحي). أما الإيرادات الرأسمالية فتشتمل على بيع الموجودات الرأسمالية مثل (الأثاث، السيارات، المكائن، الكتب.. الخ) وكذلك إيرادات الإيجار لأموال الدولة، وأخيراً الإيرادات غير المصنفة أو الإيرادات المتنوعة . ويرحل مجموع هذه الايرادات الى جانب الإيرادات في قائمة المركز المالي. (مشكور واخرون, 2018: 152).

كما تتضمن الحسابات الختامية قوائم ملحقة بالبيانات الرئيسية تشمل الملاحق غير المدرجة في البيانات المالية الأساسية الملاحظات والتوضيحات والمعلومات التكميلية وملخص تفسير السياسات المحاسبية لبعض البنود في البيانات المالية، وبيان الإفصاحات عن الخصوم الطارئة والأصول الطارئة (كاظم,2022: 69)، وتقارير المديرين والاجتماعات والمناقشات والتحليلات من قبل الإدارة وغيرها من المعلومات، وأنواع معينة من البيانات التكميلية التي تلبي متطلبات المستخدمين فيما يتعلق بالبنود الواردة في بيان الدخل والميزانية العمومية، والإفصاحات عن المخاطر والشكوك التي تؤثر على المركز المالي للشركة. (شعت,2017: 45).

وفقًا لنظام المحاسبة المالية، فإن مكونات ملاحق البيانات المالية تحتوي على المعلومات ذات الطبيعة الهامة أو المفيدة لفهم المعاملات الواردة في البيانات المالية كما يلي: (حمدان وقيرواني, 2023: 56)

- القواعد المحاسبية والطرق المتبعة في مسك الحسابات وإعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير. (يتم شرح المعايير وتوضيح الانحرافات، إن وجدت، وتبريرها).
- معلومات تكميلية لازمة لفهم أفضل للميزانية وقائمة الدخل وبيانات التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية.
- معلومات حول الوحدات الاقتصادية الزميلة أو المشاريع المشتركة أو الشركات التابعة أو الشركات الأم، وعند الاقتضاء، المعاملات مع هذه الوحدات الاقتصادية أو شركاتها الأم, طبيعة العلاقة, شكل العلاقة, نوع المعاملة وسياسة تسعير هذه المعاملات.
- معلومات ذات طبيعة عامة أو معلومات عن عمليات محددة ضرورية للحصول على صورة كاملة.

وعلى الوحدات الاقتصادية ضمان أن يتمكن مستخدمو البيانات من فهم بياناتها المالية ومقارنتها ببيانات الوحدات الاقتصادية الأخرى(IFRS, 2015:48).

1- الامتثال الكامل بمعايير الابلاغ المالي.

2- تقديم موجز للسياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الاحداث المالية المطبقة فعليا .

3- يتوجب ان تدعم البيانات الملحقة البنود والفقرات الواردة في البيانات المالية الاساسية .

4- تعرض الإفصاحات ومن ضمنها (الخصوم والالتزامات التعاقدية) غير المعترف بها, مثل إدارة المخاطر, واهداف السياسات.

التشريعات الحاكمة للنظام المحاسبي الحكومي :

يُعدّ النظام المحاسبي الحكومي في العراق من الأنظمة المهمة التي تُستخدم لإدارة المال العام. وتُحكم هذا النظام مجموعة من القوانين والتشريعات التي تُحدد قواعد وإجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتسجيل العمليات المالية، والرقابة على المال العام، ويقصد بالتشريع مجموعة القوانين والتعليمات التي تنظم تطبيق وتنفيذ مبادئ وقواعد واجراءات المحاسبة الحكومية وأنواع السجلات والمستندات المستخدمة وتجانس الحسابات وتوحيد المصطلحات وتحديد الصلاحيات المالية في هذا الفرع من فروع المحاسبة .ويحكم النظام المحاسبي الحكومي في العراق القوانين والتعليمات الآتية: (العواد, 2020: 39-40)

- قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 : يُعدّ هذا القانون الأساس الذي ينظم النظام المحاسبي الحكومي في العراق.

- قانون الموازنة العامة الاتحادية : يُحدد هذا القانون قواعد وإجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١: يُحدد هذا القانون مهام واختصاصات ديوان الرقابة المالية في الرقابة على المال العام.
- قانون رواتب موظفي الدولة رقم 22 لسنة 2008 وقوانين الخدمة الخاصة.
- قانون السفر والإيفاد رقم 38 لسنة 1980 وتعديلاته.
- تعليمات رقم (1) لسنة 2008 الخاصة بتنفيذ العقود الحكومية وتعليمات الشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية الصادرة من وزارة التخطيط.
- تعليمات وزارة المالية : تصدر وزارة المالية تعليمات تنفيذية لقانون الإدارة المالية والدين العام وقانون الموازنة العامة الاتحادية.
- معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام :(IPSAS) تُعدّ هذه المعايير إطارًا مرجعيًا لتطبيق أفضل الممارسات في المحاسبة الحكومية.

11-3-2 جودة التقارير المالية Quality of financial reports

جودة التقارير المالية هي مدى وفاء المعلومات المحاسبية بالغرض منها ويمكن قياسه من خلال وجود مجموعة من الخصائص النوعية التي تمكنها من تلبية متطلبات أصحاب المصلحة الذين يسعون للحصول على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المناسبة. (Cheung et al , 2010 : 1592)، اذ أصبحت جودة التقارير المالية ظاهرة عالمية وقضية رئيسية بسبب الفضائح الكبرى في المجتمع المالي الدولي (Echobu,et.al,2017: 67)وعادة ما يثير أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة والمحاسبون المهنيون المزيد من التساؤلات والمخاوف بشأن جودة إعداد التقارير المالية. وهذا يجعل من جودة التقارير المالية موضوعاً جذاباً للباحثين، ولكن نظراً للاختلافات في وجهات النظر، لم يتم الاتفاق على تعريف محدد وشامل لجودة التقارير المالية. (Salehi,et.al,2018:6). واشار (Shigufta , 2016) إلى مدى مساعدة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية والبيانات المالية لأصحاب المصلحة على تقييم المركز المالي للمنظمة ونتائج عملياتها بدقة، وبالتالي تحسين قراراتهم الاستثمارية الحالية والمستقبلية، نظراً للدور الذي تلعبه في التقييم المالي لأداء الوحدة الاقتصادية. (Shigufta , 2016 : 198). ويرى (Elbannan, 2011) بأن جودة التقارير المالية هي "مدى إبلاغ التقارير المالية لشركة ما عن

وضعها الاقتصادي الأساسي وادائها خلال فترة القياس" (Elbannan, 2011: 210). ويذهب كلاً من (Platikanova & Perramon) الى مدى امكانية المستخدمون على تحديد اوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية فأنها تكون عالية الجودة (Platikanova & Perramon, 2012: 498) .

وبشكل عام لا يمكن تحديد تعريف مميز لجودة التقارير المالية. فالمعلومات المالية تكون ذات جودة عالية إذا كانت تعكس الخصائص النوعية المدرجة في الإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية(FASB). (Achim & Chiş, 2014: 93). بالإشارة الى للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية , مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة ومجلس معايير المحاسبة الأسترالية, فأن جودة التقارير المالية تتحقق عندما تقدم التقارير المالية معلومات دقيقة وعادلة عن المركز المالي والأداء الاقتصادي للمنظمة. (Herath & Albarqi, 2017: 2). تشير "جودة التقارير المالية" إلى خصائص التقارير المالية للمنظمة. والمعيار الرئيسي لتحديد جودة الإبلاغ المالي هو مدى الامتثال بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولاية القضائية التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية, اذ توفر مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً خيارات للمعالجة المحددة للعديد من العناصر، مع ذلك, يجب أن يكون الإبلاغ المالي العالي الجودة مفيداً في اتخاذ القرارات اذ قد لا يؤدي الامتثال لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في ذاته إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة. ومن خصائص التقارير المالية المفيدة في اتخاذ القرارات خاصيتان من خصائص التقارير المالية المفيدة في اتخاذ القرارات هما الملاءمة والتمثيل الصادق (CFA, 2019: 238) ". الغرض العام من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات عن الميزانيات المالية والأداء والتدفقات النقدية(Irwandi&Pamungkas, 2020:25). ويرى (Spiceland et. al, 2020:14) ان العوامل المعززة لإعداد التقارير المالية بجودة عالية تشتمل على المعايير المحاسبية القائمة على الإطار المفاهيمي كونه نظام متماسك من الأهداف المبادئ المترابطة التي تحسن التقارير المالية من خلال تعزيز معايير متسقة وتحدد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة والتقارير المالية. وتتمثل قيمة التقارير المالية بالمعلومات المحاسبية التي تحتويها وهي نتاج للعمليات التشغيلية التي تتم على البيانات المحاسبية التي تستخدمها الأطراف الداخلية والخارجية في وحدة اقتصادية ما للحصول على فوائد من استخدامها (Munteanu , 2020 : 65).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن تتحقق من خلال الامتثال بالمعايير القانونية والمهنية والتنظيمية لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة مع مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية.

2-3-11-1 مقاييس جودة التقارير المالية:

Financial reporting quality quantification

وفقًا للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) ، فإن المبادئ الأساسية لتقييم جودة التقارير المالية تتعلق بموثوقية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للمنظمة ونوعيتها. تسهل الخصائص النوعية تقييم فائدة التقارير المالية وتؤدي إلى مستوى عالٍ من الجودة. ولتحقيق هذا المستوى، يجب أن تكون "التقارير المالية عادلة وممثلة بصدق وقابلة للمقارنة وقابلة للتحقق منها ويتم الافصاح عنها في الوقت المناسب ومفهومة. كما تم التأكيد على أن التقارير المالية يجب أن تكون شفافة ولا تضلل المستخدمين. بالإضافة الى أن الدقة والقدرة على التنبؤ مؤشران مهمان لجودة التقارير المالية (Gajevszky, 2015: 71).

يحدد الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الذي وضعه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة/مجلس معايير المحاسبة الدولية العناصر المتفق عليها لجودة التقارير المالية، وهي الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة، وقابلية التحقق والتوقيت المناسب). وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص نوعية أساسية وخصائص تعزيزية. ويؤكد الشرح النظري لكل مصطلح على أهميته كخاصية نوعية والخصائص التي تعتبر ضرورية في الأطر المختلفة. وهي كالتالي:

اولاً: الخصائص النوعية الاساسية: Basic qualitative characteristics

أ- الملاءمة Relevance:

هي القدرة على التأثير في قرارات المستخدمين باعتبارهم مقدمي رأس المال (IASB, 2008: 35). وهي قدرة المعلومات الواردة في التقارير المالية على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفائدة والأهمية النسبية.(Beest, 2009: 10) . تتمتع المعلومات بجودة ذات صلة عندما يمكنها التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية (Purwanti et al,2022: 21) ولكي تتصف المعلومات بالملاءمة لا بد ان تكون لها قيمة توكيدية وقيمة تنبؤية, حيث تهدف الأولى إلى أن تكون مفيدة إذا كانت تساعد المستخدمين على تقييم ومراجعة وتصحيح الأحداث الحالية والماضية. (كاظم, 2022: 130)

ب- التمثيل الصادق Faithful representation:

يتضمن التمثيل الصادق جميع المعلومات اللازمة لمستخدمي البيانات المالية لفهم الحقائق الموضحة ويتضمن جميع التعاريف والتفسيرات اللازمة. (Afrinanda et al, 2022:195) و تكون المعلومات ممثلة بصدق، حين تتسم بثلاث خصائص: يجب أن تكون كاملة وغير متحيزة وخالية من الأخطاء. ستكون المعلومات ذات جودة موثوقة إذا كانت خالية من المفاهيم المضللة والأخطاء المادية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدم باعتبارها عرضًا صادقًا أو صادقًا لما يجب تقديمه، أو ما يُتوقع تقديمه بشكل معقول.(Bustani et al. 2020:13)

ثانياً: الخصائص النوعية المعززة: Enhancing qualitative characteristics

وفقًا للإطار المفاهيمي المشترك لمجلس معايير المحاسبة المالية/ مجلس معايير المحاسبة الدولية المنقح في عام 2018، فإن الخصائص النوعية المحسنة للمعلومات المالية المفيدة هي قابلية المقارنة وإمكانية التحقق والتوقيت المناسب وسهولة الفهم ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- قابلية المقارنة Comparability

القابلية للمقارنة هي خاصية نوعية تمكّن مستخدمي البيانات المالية من فهم وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين البنود المختلفة (سيد, 2022: 236-237). وهذا يعني تمكين المستخدمين من المقارنة عن طريق مقارنة مجموعة من التقارير المالية لمنظمة معينة لفترة معينة مع فترات زمنية أخرى، أو مع تقارير مالية لمنظمات أخرى لنفس الفترة، وعلى الرغم من تأثير الاتساق والثبات في استخدام المبادئ والسياسات والطرق المحاسبية على قابلية المقارنة الا انها لا تعني التوحيد والتماثل (الجحاوي والمسعودي،35:2018). ومن الجدير بالذكر ان الاتساق والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية يؤدي الى تحسين القابلية على المقارنة.

ب- إمكانية التحقق Verifiability

يتحققَ هذا المفهومِ عندما يتوصل عدد منْ الاشخاص القائمينَ بالقياسِ باستخدام نفس طريقةِ القياسِ الى نتائجَ متشابهةٍ منْ خلالِ تحليلِ نفس الدليل أو البيانات أو السجلات فهيَ تعني خلو القياسِ منْ سمةِ التحيزِ (Spiceland et al , 2015 : 19) .وقد يكون التحقق مباشر أو غير مباشر. ويعني التحقق المباشر التحقق من القيم والتأكيدات من خلال الملاحظة المباشرة، بينما

يعني التحقق غير مباشر التحقق من مدخلات النموذج وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس الطرق. (Alasbahi & Ishwara , 2021: 192)

ج- التوقيت Timeliness

يشير حسن التوقيت إلى القدرة على تزويد صانعي القرار بالمعلومات المالية في الوقت المناسب للتأثير على قراراتهم. إذْ كلما زادتْ سرعةَ ايصال المعلوماتِ المحاسبيةِ إلى المستخدمين زادت احتمالية التأثيرِ في قراراتهمْ المتنوعةِ ، وكلما زادَ التأخيرُ في ايصال المعلوماتِ كانتْ الثقةُ أكبرَ في ان المعلومات غير ملائمة لمستخدميها (Kieso et al , 2013 : 52) .

د- قابلية الفهم Understandability

يتم إعداد البيانات المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والذين يقومون بمراجعة وتحليل المعلومات المالية بعناية، لذلك فإن المعلومات المالية تكون أسهل في الفهم إذا تم تجميعها وتمييزها وعرضها بشكل واضح ودقيق. حيث يمكن تعزيز قابلية الفهم من خلال تصنيف المعلومات وتحليلها وتقديمها بوضوح ودقة (Kieso,2018:2-12). و لا تعتمدُ قابلية المعلومات للفهمِ على الخصائصِ المتعلقةِ بالمعلوماتِ فقطْ بلْ تعتمد أيضاً على خصائصِ أخرى ترتبط بمستخدمي المعلومات المحاسبية وهيَ (Spiceland et al , 2015 : 2) :

1. الإدراك , اي قدرةِ المستخدم على فهم محتوى المعلومات.
2. القدرةُ على استعمالِ المعلوماتِ للقراراتِ المتخذةِ والملائمةِ بصورة مناسبة والتي وجدتْ منْ أجلها المعلوماتِ.
3. الخبرة النوعيةُ والزمنيةُ بالتعاملِ مع المعلومات المحاسبية خلالَ فترةٍ زمنيةٍ سابقة.

يتضح مما سبق ان تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة يساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات بمزيد من الثقة، مما يؤدي إلى تحقيق المساءلة والشفافية وتمكين الجهات الرقابية من التحقق من كفاءة الوحدات الحكومية في تنفيذ التخصيصات الواردة في الموازنة والرقابة على عمليات الصرف وتحصيل الايرادات. ويستطيع المستخدمون اتخاذ قرارات أفضل عندما تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية الموثوقة.

و سيقوم الباحث في الفصل الثالث القادم بقياس متغيرات البحث احصائياً باستخدام استمارة استبيان خصصت لهذا الغرض لاختبار الفرضيات البحثية من اجل الوقوف على اهم النتائج التي تم التوصل اليها.

الفصل الثالث

قياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الأول : قياس متغيرات البحث

المبحث الثاني : اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج

المبحث الأول

مجتمع وعينة البحث وتحليل إجابات أفراد العينة

3-1-1 وصف أداة البحث

إن مجتمع البحث يتمثل بالمدققين الداخليين في القطاع العام العراقي، أما عينة البحث فكانت عشوائية، إذ تم توزيع الاستبانة الإلكترونية على المدققين الداخليين في كافة دوائر القطاع العام العراقي ، إذ بلغ عدد استمارات الاستبيان الموزع والصالحة للتحليل 283 استبانة، وقد تم تقسم الاستبانة الى اربعة محاور، يمثل المحور الأول المتغير المستقل (**كفاءة التدقيق الداخلي في القطاع العام)** وتضمّن 16 سؤلاً ، أما المحور الثاني فيمثل المتغير المستقل الثاني **(فاعلية إدارة المخاطر)** وتضمن 15 سؤلاً .

أما المحور الثالث يمثل المتغير التفاعلي **(تعزيز الامتثال)** وتضمن 14 سؤلاً ،فيما يمثل المحور الرابع المتغير التابع **(جودة البيانات المالية)** وتضمن 14 سؤلاً، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة لمضمون مفاده لا اتفق تماماً وبين خمس نقاط لمضمون اتفق تماماً للأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان ،وكما موضح بالجدول رقم (3-1) أدناه:-

الجدول (3-1) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	الدرجة	
اتفق تماماً	5	الوسط الافتراضي للمقياس = (مجموع أقيام الاستجابات) /عدد فئات المقياس
اتفق	4	
محايد	3	الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي= (1+2+3+4+5)/5= 3 درجة
لا اتفق	2	
لا اتفق تماماً	1	

3-1-2 تحليل البيانات الديمغرافية للبحث

في هذه الفقرة سيجري الباحث عرض التحليل الوصفي لعينة البحث وحسب المعلومات الديمغرافية من حيث، الجنس، الشهادة الأكاديمية، العنوان الوظيفي والتخصص العلمي، وكما موضح بالجداول رقم (3-2) في أدناه:

1- البيانات الديمغرافية

جدول (3-2) الإحصاء الوصفي لعينة البحث					
	الجنس	الشهادة الأكاديمية	الشهادة الأكاديمية	العنوان الوظيفي	التخصص العلمي
الاستمارات الصالحة	283	283	283	283	283
البيانات المفقودة	0	0	0	0	0

إشارة الى الجدول (3-2) أعلاه فان عدد الاستمارات الصالحة للتحليل حسب الجنس، الشهادة الأكاديمية، العنوان الوظيفي والتخصص العلمي ، كما يبين الجدول أعلاه عدم وجود أي بيانات مفقودة وان استمارات الاستبيان الصالحة للتحليل هي 283 استمارة.

2- التوزيع حسب الجنس

جدول (3-3) توزيع الاستبانات حسب الجنس				
التفاصيل	التكرار	النسبة المؤوية	النسبة المؤوية الصالحة	النسبة التراكمية
ذكر	205	72.4	72.4	72.4
انثى	78	27.6	27.6	100.0
المجموع	283	100.0	100.0	

الجدول رقم 3-3 يوضح نسبة المستجيبين من حجم العينة، إذ بلغت بالمرتبة الأولى الذكور 205 مستجيباً بنسبة 72.4% أما الإناث كان تكراراتهم 78 مستجيباً وبنسبة 27.6% مما يشير الى إن النسبة الأكبر ممن يعملون في التدقيق الداخلي هم من الذكور لما تتطلبه المهنة من تحديات كبيرة للقيام بهذه المهمة، والشكل رقم (3-1) أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

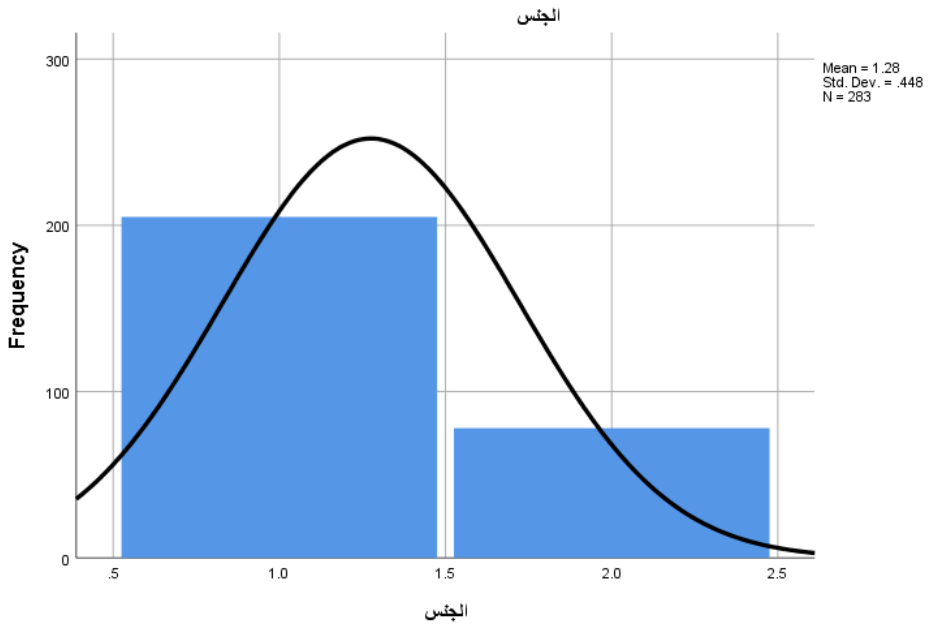

شكل (3-1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

3- التوزيع حسب سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

جدول (3-4) سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي				
التفاصيل	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة التراكمية
أقل من 5 سنوات	73	25.8	25.8	25.8
من 5 سنوات إلى 10 سنة	58	20.5	20.5	46.3
من 11 سنة الى 15 سنة	63	22.3	22.3	68.6
من 16 سنة الى 20 سنة	59	20.8	20.8	89.4
21 سنة فاكثر	30	10.6	10.6	100.0
المجموع	283	100.0	100.0	

يبين الجدول أعلاه الخبرة العملية في الوظيفة إذ بلغ عدد المستجيبين الذين تم توزيع استمارات لهم ممن لديهم خبرة من 5 سنة الى اكثر من 21 سنة 210 مستجيباً وبنسبة 74.2% وهذا يدل على الخبرة العملية الجيدة لأفراد العينة ، حيث لم تشكل نسبة المستجيبين الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات فقط 25.8% من مجوع المستجيبين، والشكل (3-2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة.

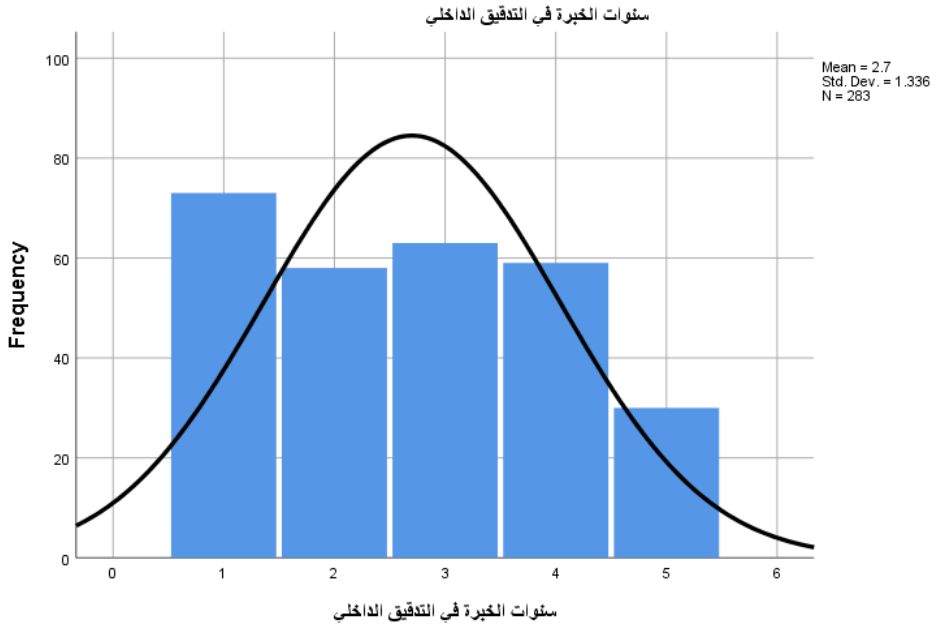

شكل (3-2) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي

4- التوزيع حسب الشهادة الأكاديمية

جدول (3-5) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة التراكمية
Valid	دبلوم	22	7.8	7.8	7.8
	بكالوريوس	139	49.1	49.1	56.9
	دبلوم عالي	18	6.4	6.4	63.3
	ماجستير او ما يعادلها	77	27.2	27.2	90.5
	دكتوراه او ما يعادلها	20	7.1	7.1	97.5
	أخرى	7	2.5	2.5	100.0
	Total	283	100.0	100.0	

استنادا الى الجدول (3-5) أعلاه يلاحَظ إن اعلى نسبة من المستجيبين هم من يحملون شهادة البكالوريوس بعدد 139 مستجيباً وبنسبة 49.1% من حجم العينة وبالمرتبة الثانية ممن يحملون شهادة الماجستير أو ما يعادلها والبالغ عددهم 77 مستجيباً وبنسبة 27.2%، ثم جاء بالمرتبة الثالثة المستجيبون الذين يحملون شهادة الدبلوم التقني بعدد 22 مدققاً وبنسبة 7.8% ، وبالمرتبة الخامسة هم من يحملون شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها بعدد 20 مستجيباً وبنسبة 7.1% من حجم العينة، أما بالمرتبة السادسة والأخيرة فحملة شهادة الدبلوم العالي بعدد 18 وبنسبة 6.4%، ويلاحَظ إن أفراد العينة ممن يحملون شهادات جامعية بكالوريوس فصعوداً قد بلغ عددهم 261 مدققاً وبنسبة 92.22% من حجم العينة، وهذا يدل على أن المستجيبين يمتلكون معظمهم الشهادات الأكاديمية التي تؤهلهم للإجابة على ما تضمنته الاستبانة من أسئلة متخصصة، والشكل أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب الشهادة.

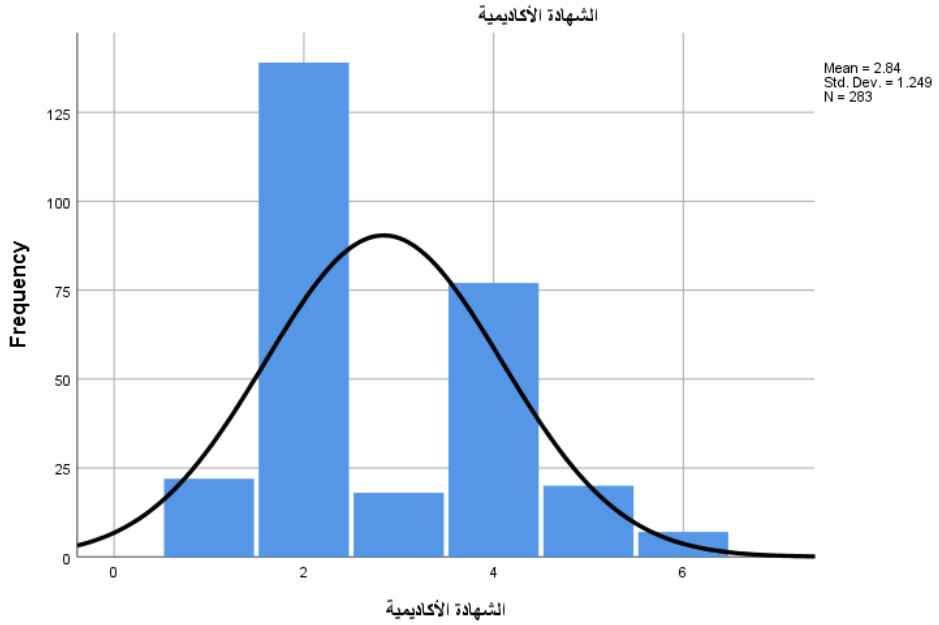

شكل (3-3) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية

5- التوزيع حسب العنوان الوظيفي

جدول (3-6) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة التراكمية
Valid	معاون مدقق	25	8.8	8.8	8.8
	مدقق	50	17.7	17.7	26.5
	مدقق اقدم	30	10.6	10.6	37.1
	معاون مدير تدقيق	68	24.0	24.0	61.1
	مدير تدقيق	66	23.3	23.3	84.5
	أخرى	44	15.5	15.5	100.0
	Total	283	100.0	100.0	

يوضح الجدول 3-6 أعلاه إن اعلى نسبة من المستجيبين هم من يحملون عنوان وظيفي معاون مدير تدقيق بعدد 68 مدققاً وبنسبة 24% من حجم العينة وبالمرتبة الثانية هم الحاصلون على عنوان مدير تدقيق بعدد 66 مديراً للتدقيق وبنسبة 23.3%، أما بالمرتبة الأخيرة فكان عنوان معاون مدقق بعدد 25 مدققاً وبنسبة 8.6% ، أما العناوين الأخرى وكما جاءت في تعليقات المستجيبين فكانت النسبة العظمى منهم من يحملون عناوين وظيفية قانونية إذ بلغت نسبتهم 15.5% من حجم العينة ويختلف عن عناوين التدقيق المذكورة بواقع 33 مدققاً وبنسبة 15.5% ، وتبين النتائج إن العناوين الوظيفية مدقق، مدقق اقدم، معاون مدير تدقيق ومدير تدقيق هم النسبة الأكبر من حجم العينة، إذ بلغ عددهم 214 وبنسبة 75.61%، وهذا مؤشر جيد جداً لإمكانية الاعتماد على النتائج وذلك لما تمتلكه العينة من خبرة كبيرة في التدقيق الداخلي، والشكل رقم (4-3) أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي.

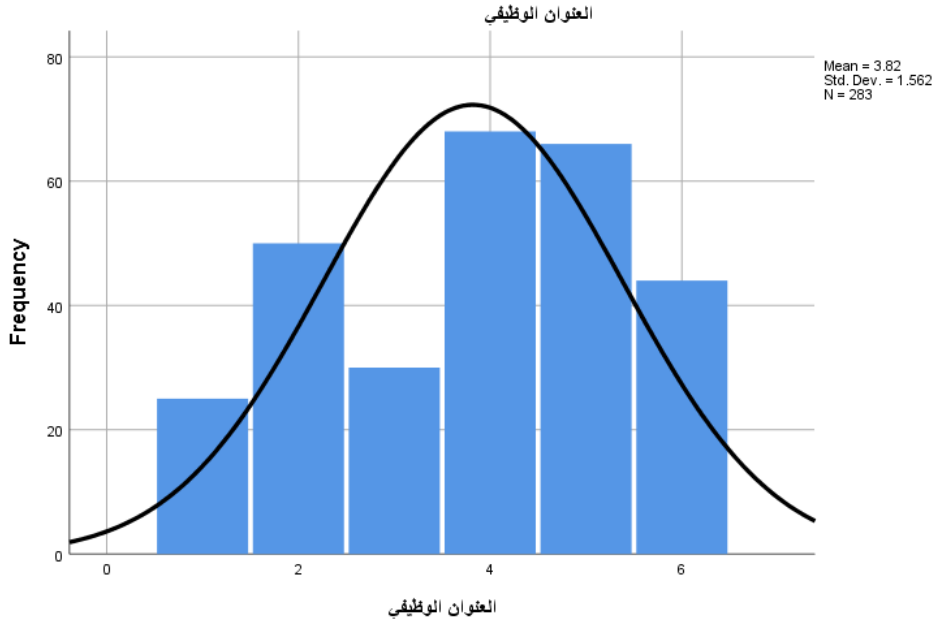

شكل (3-4) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

6- التوزيع حسب التخصص العلمي

جدول (3-7) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي				
الشهادة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الصالحة	النسبة التراكمية
محاسبة	168	59.4	59.4	59.4
إدارة أعمال	4	1.4	1.4	60.8
علوم مالية ومصرفية	42	14.8	14.8	75.6
إحصاء	8	2.8	2.8	78.4
اقتصاد	27	9.5	9.5	88.0
محاسبة قانونية	16	5.7	5.7	93.6
أخرى	18	6.4	6.4	100.0
Total	283	100.0	100.0	

يشير الجدول رقم 3-7 أعلاه الى إن اعلى نسبة من المستجيبين هم الحاصلون على شهادة في المحاسبة بواقع 168 مستجيباً وبنسبة 59.4% من حجم العينة وبالمرتبة الثانية الحاصلين على شهادة علوم مالية ومصرفية بواقع 42 مستجيباً وبنسبة 14.8% ، وفي المربة الثالثة ممن لديهم شهادة اقتصاد بواقع 27 وبنسبة 9.5% وفي المرتبة الأخيرة ممن لديهم شهادة المحاسبة القانونية، مما يشير الى إن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من الحاصلين على شهادة محاسبة وعلوم مالية ومصرفية إذ بلغ عددهم 210 مستجيباً وبنسبة 74.2%، مما يؤكد إن أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة بشكل جيد على أسئلة الاستبانة، والشكل 3-5 أدناه يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

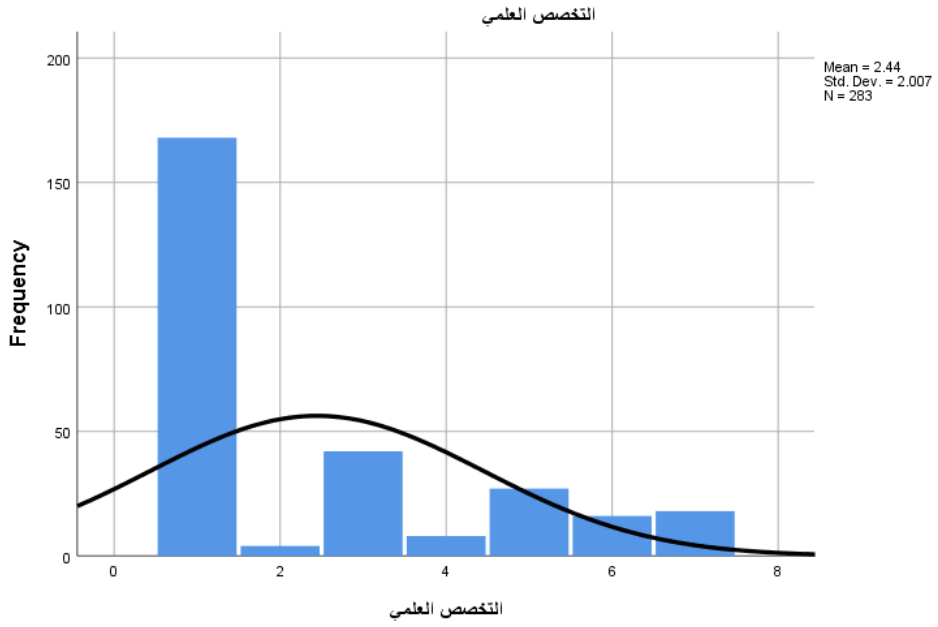

شكل (3-5) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

3-1-3 اختبار صدق وثبات وصدق الاستبيان

بعد التأكد من الصدق الظاهري والمحتوى بالاعتماد على المحكمين من الاكاديميين ذوي الخبرة في حقل الاختصاص من الذين كان لآرائهم ومقترحاتهم اثر في تعديل الاستبيان، وبعد ذلك قام الباحث باختبار العلاقة بين محاور الاستبانة ومدى ترابطها مع بعضها ومن ثم سيتم اختبار انتماء الأسئلة الى المحور باستخدام التحليل العاملي وكما في أدناه :

1-3-1-3 التحليل العاملي لاختبار العلاقة بين محاور الاستبيان:

أولا: مصفوفة الارتباط.

جدول (3-8) مصفوفة الارتباط لمحاور الاستبيان[a]

		كفاءة التدقيق الداخلي	فاعلية إدارة المخاطر	تعزيز الامتثال	جودة البيانات المالية
الارتباط	كفاءة التدقيق الداخلي	1.000	.601	.508	.547
	فاعلية إدارة المخاطر	.601	1.000	.457	.564
	تعزيز الامتثال	.508	.457	1.000	.688
	جودة البيانات المالية	.547	.564	.688	1.000
Sig. (1-tailed)	كفاءة التدقيق الداخلي		.000	.000	.000
	فاعلية إدارة المخاطر	.000		.000	.000
	تعزيز الامتثال	.000	.000		.000
	جودة البيانات المالية	.000	.000	.000	

a. Determinant = .197

يلاحَظ من الجدول (3-8) أن مصفوفة الارتباط لمحاور الاستبانة تشير الى وجود ارتباط جيد بين المحور الثالث (تعزيز الامتثال) والمحور الرابع (جودة البيانات المالية) إذ بلغت نسبة الارتباط 0.688 ، وفي الدرجة الثانية كان الارتباط بين المحور الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) والمحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر)، حيث بلغت نسبته 0.601 ، وان الارتباط بين المحور الرابع (جودة البيانات المالية) وبين المحور الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) متوسط وكانت نسبته 0.547، أما الارتباط بين المحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) والمحور الرابع (جودة البيانات المالية) فكانت 0.564 وهو متوسط أيضاً، فيما كان الارتباط المحور الثالث (تعزيز الامتثال) والمحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) ضعيف نسبياً وبلغت نسبته 0.457، إذ كلما اقترب الارتباط من العدد (1) يكون قوياً، وفي كل الأحوال رغم إن درجات الارتباط تتراوح بين المتوسط والجيد إلا إن القيمة المعنوية بين المحاور كانت 0.00 مما يشير الى ترابط محاور الاستبانة بشكل كبير وهي صالحة للتحليل.

ثانياً: اختبار KMO and Bartlett's

جدول (3-9) اختبار كمو وبارتليتس		
مقياس كايزر ماير أولكين لكفاية أخذ العينات		.821
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	16484.058
	Df	1711
	Sig.	.000

يلاحَظ من الجدول 3-9 أعلاه إن نسبة كفاية العينة بلغت 82.1% وهي نسبة عالية جدا واكبر من 70% المقبولة إحصائيا وفق مقياس KMO and Bartlett's وان المعنوية بلغت 0.00 وهي اقل من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05. مما يعني أن العينة التي تم اختيارها مقبولة ويمكن الاعتماد على نتائج تحليلها. والشكل أدناه يوضح عدد المحاور وقيمة كل محور.

3-1-3-2 التحليل العاملي لاختبار انتماء الأسئلة الى المحور

لغرض اختبار صدق الاستبانة والأسئلة التي تضمنتها سيتم اختبار كل سؤال من المحاور الثلاثة ودرجة انتمائه الى المحور، وكما في أدناه:

1- المحور الأول: كفاءة التدقيق الداخلي

جدول(3-10) أسئلة المحور الأول		
الأسئلة	أولى	نسبة الانتماء
السؤال الأول	1.000	.800
السؤال التاسع	1.000	.604
السؤال الثالث	1.000	.674
السؤال الثالث عشر	1.000	.689
السؤال الثامن	1.000	.636
السؤال الثاني	1.000	.801
السؤال الثاني عشر	1.000	.697
السؤال الحادي عشر	1.000	.740
السؤال الخامس	1.000	.702
السؤال الخامس عشر	1.000	.760
السؤال الرابع	1.000	.743
السؤال الرابع عشر	1.000	.748
السؤال السابع	1.000	.670
السؤال السادس	1.000	.586
السؤال السادس عشر	1.000	.605
السؤال العاشر	1.000	.747
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

يوضح الجدول أعلاه أن جميع أسئلة الاستبانة تنتمي الى محور (كفاءة التدقيق الداخلي) ،وبلغت نسبة الانتماء للأسئلة اعلى من 40% وسواء كانت هذه النسبة سالبة أو موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس ، وتراوحت نسب الانتماء بين 58.6% للسؤال السادس الى 80.1% للسؤال الثاني، مما يعني وجود انتماء قوي للأسئلة ضمن المحور الأول.

جدول (3-11) إجمالي التباين لأسئلة المحور الأول

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	7.120	44.498	44.498	7.120	44.498	44.498	4.070	25.438	25.438
2	1.975	12.341	56.840	1.975	12.341	56.840	3.184	19.903	45.341
3	1.175	7.343	64.183	1.175	7.343	64.183	2.541	15.882	61.223
4	.932	5.823	70.006	.932	5.823	70.006	1.405	8.783	70.006
5	.671	4.197	74.203						
6	.628	3.922	78.125						
7	.562	3.512	81.637						
8	.511	3.193	84.830						
9	.491	3.067	87.897						
10	.417	2.606	90.503						
11	.371	2.320	92.823						
12	.339	2.118	94.940						
13	.263	1.645	96.586						
14	.210	1.311	97.897						
15	.180	1.124	99.021						
16	.157	.979	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول أعلاه درجة قوة السؤال ضمن المحور، وتشير النتائج الى أن التباين لجميع أسئلة هذا المحور هي اكبر من الواحد وكانت بين 44.341 الى 1.124 ، أما السؤال الأخير السادس عشر كانت نسبته 0.979 % وهي قريبة من الواحد ، وان جميع النسب التراكمية اكبر من 40% وتراوحت ما بين 44.498 % الى 100% ، وسواء كانت هذه النسبة سالبة أو موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس والتي تعد نسب تمثيل السؤال للبيانات ، والرسم البياني (3-6) يوضح تباين الأسئلة مع المحور الأول.

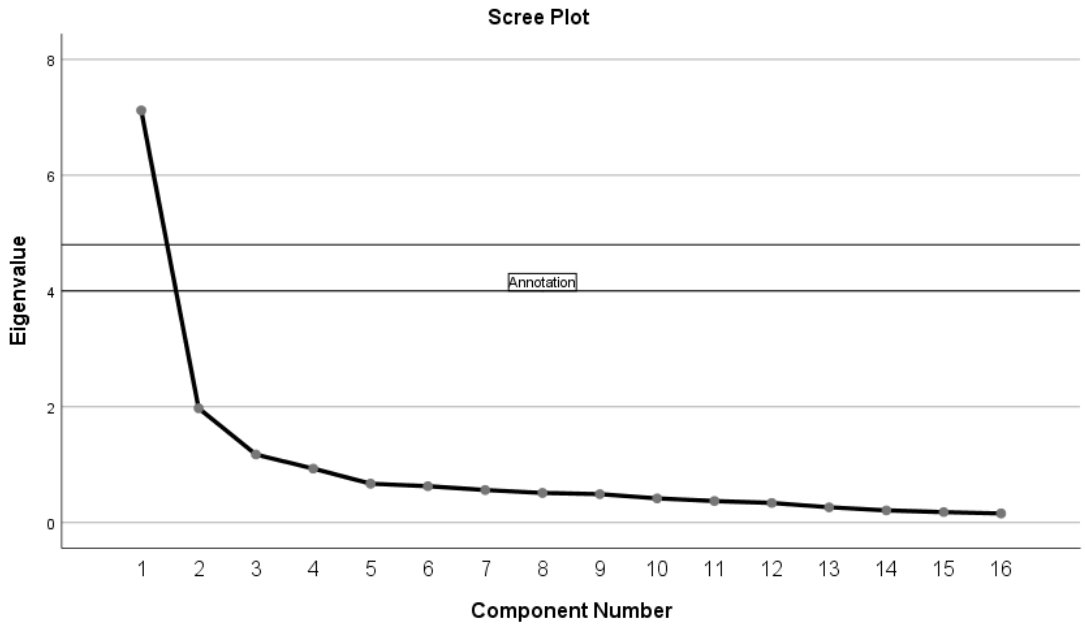

شكل (3-7) تباين الأسئلة مع المحور الأول

2- المحور الثاني: فاعلية إدارة المخاطر

جدول (3-12) أسئلة المحور الثاني		
الأسئلة	أولى	نسبة الانتماء
السؤال الخامس والعشرين	1.000	.598
السؤال الثامن عشر	1.000	.688
السؤال العشرون	1.000	.712
السؤال الثامن والعشرين	1.000	.721
السؤال الرابع والعشرين	1.000	.722
السؤال السابع عشر	1.000	.728
السؤال السابع والعشرين	1.000	.738
السؤال الحادي والعشرين	1.000	.748
السؤال الثالث والعشرين	1.000	.750
السؤال السادس والعشرين	1.000	.760
السؤال الثاني والعشرين	1.000	.785
السؤال الثلاثون	1.000	.788
السؤال التاسع عشر	1.000	.820
السؤال التاسع والعشرين	1.000	.851
السؤال الحادي والثلاثين	1.000	.854
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

يوضح الجدول رقم (3-12) أعلاه إن جميع أسئلة الاستبانة تنتمي الى محور (فاعلية إدارة المخاطر)، وبلغت نسبة الانتماء للأسئلة اعلى من 0.40% وسواء كانت هذه النسبة سالبة أو

موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس ، إذ تراوحت نسب الانتماء بين 59.8% الى 85.4% مما يشير الى وجود انتماء قوي للأسئلة مع المحور الثاني.

جدول (3-13) إجمالي التباين لأسئلة المحور الثاني

الأسئلة	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	7.420	49.468	49.468	7.420	49.468	49.468	3.964	26.425	26.425
2	1.897	12.645	62.113	1.897	12.645	62.113	3.619	24.129	50.555
3	1.064	7.096	69.209	1.064	7.096	69.209	2.214	14.757	65.311
4	.881	5.872	75.080	.881	5.872	75.080	1.465	9.769	75.080
5	.673	4.485	79.565						
6	.568	3.789	83.355						
7	.482	3.210	86.565						
8	.436	2.904	89.469						
9	.348	2.322	91.791						
10	.293	1.956	93.747						
11	.251	1.672	95.419						
12	.245	1.635	97.055						
13	.166	1.107	98.161						
14	.147	.983	99.144						
15	.128	.856	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يبين الجدول 3-23 أعلاه درجة قوة السؤال ضمن المحور، وتشير النتائج الى أن التباين لجميع أسئلة هذا المحور هي اكبر من الواحد وكانت بين 49.468 الى 1.107 ، أما السؤال الرابع عشر (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر الرشوة) فكان نسبته 0.984 وهي ضعيفة ولكنها قريبة من الواحد، فيما كان السؤال الخامس عشر (تعرضت الدائرة سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية) حقق ادنى نسبة بلغت 0.856 % ضعيفة الى حد ما ، أما النسب التراكمية كانت جميعها اكبر من 40% وتراوحت ما بين 49.468 % الى 100% ، وسواء كانت هذه النسبة سالبة أم موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس اذ تعد نسب تمثيل السؤال للبيانات ، والرسم البياني (3-8) يوضح تباين الأسئلة مع المحور الثاني.

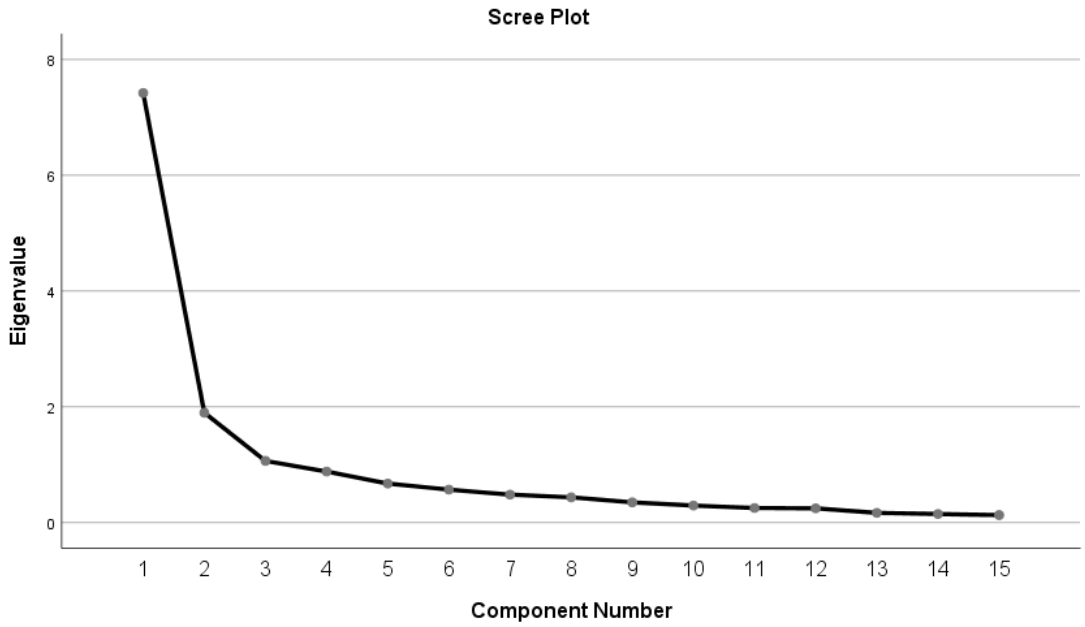

شكل (3-8) تباين الأسئلة مع المحور الثاني

3- المحور الثالث: تعزيز الامتثال

جدول (3-14) أسئلة المحور الثالث

الأسئلة	أولى	نسبة الانتماء
السؤال الخامس والثلاثين	1.000	.599
السؤال الرابع والثلاثين	1.000	.635
السؤال الخامس والأربعين	1.000	.654
السؤال التاسع والثلاثين	1.000	.681
السؤال الثاني والثلاثين	1.000	.689
السؤال الأربعون	1.000	.701
السؤال الحادي والأربعين	1.000	.704
السؤال السادس والثلاثين	1.000	.705
السؤال السابع والثلاثين	1.000	.762
السؤال الثامن والثلاثين	1.000	.765
السؤال الرابع والأربعين	1.000	.780
السؤال الثالث والثلاثين	1.000	.791
السؤال الثاني والأربعين	1.000	.798
السؤال الثالث والأربعين	1.000	.859
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

يوضح الجدول رقم (3-14) أعلاه إن جميع أسئلة الاستبانة تنتمي الى محور (فاعلية إدارة المخاطر)، وبلغت نسبة الانتماء للأسئلة اعلى من 40% وسواء كانت هذه النسبة سالبة أم موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس ، إذ تراوحت نسب الانتماء بين 59.9% الى 85.9% مما يشير الى وجود انتماء قوي للأسئلة مع المحور الثالث.

جدول (3-15) إجمالي التباين لأسئلة المحور الثالث									
	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
الأسئلة	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	6.195	44.252	44.252	6.195	44.252	44.252	3.444	24.600	24.600
2	1.874	13.385	57.637	1.874	13.385	57.637	2.632	18.803	43.403
3	1.159	8.276	65.913	1.159	8.276	65.913	2.027	14.477	57.879
4	.894	6.389	72.302	.894	6.389	72.302	2.019	14.423	72.302
5	.775	5.538	77.840						
6	.656	4.689	82.528						
7	.586	4.189	86.717						
8	.461	3.295	90.012						
9	.387	2.765	92.777						
10	.312	2.226	95.003						
11	.233	1.664	96.667						
12	.201	1.433	98.100						
13	.164	1.175	99.275						
14	.102	.725	100.000						
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

يبين الجدول رقم (3-15) أعلاه درجة قوة السؤال ضمن المحور الثالث (فاعلية إدارة المخاطر)، وتشير النتائج الى أن التباين لجميع أسئلة هذا المحور هي اكبر من الواحد وكانت بين 44.252 الى 1.175 ، أما السؤال الرابع عشر (الدائرة ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية ولا توجد أي ملاحظات معلقة للثلاث سنوات الماضية) فكانت نسبته 0.725 وهي ضعيفة ضمن هذا المحور، أما النسب التراكمية كانت جميعها اكبر من 40% وتراوحت ما بين 44.252 % الى 100% ، وسواء كانت هذه النسبة سالبة أم موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس والتي تعد نسب تمثيل السؤال للبيانات ، والرسم البياني (3-8) يوضح تباين الأسئلة مع المحور الثالث.

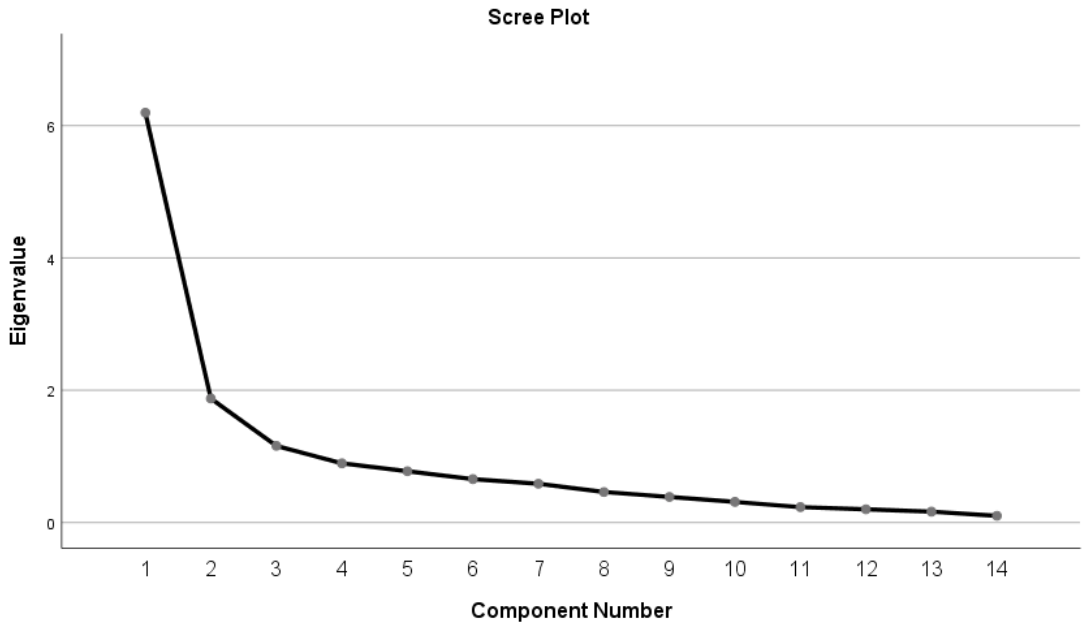

شكل (3-9) تباين الأسئلة مع المحور الثالث

4- المحور الرابع: جودة البيانات المالية

جدول (3-16) أسئلة المحور الرابع

الأسئلة	أولى	نسبة الانتماء
السؤال السابع والخمسون	1.000	.494
السؤال الثاني والخمسون	1.000	.553
السؤال الرابع والخمسون	1.000	.582
السؤال الثامن والخمسون	1.000	.584
السؤال التاسع والخمسون	1.000	.650
السؤال السادس والأربعين	1.000	.654
السؤال الثامن والأربعين	1.000	.678
السؤال التاسع والأربعين	1.000	.693
السؤال السابع والأربعين	1.000	.702
السؤال الحادي والخمسون	1.000	.719
السؤال الثالث والخمسون	1.000	.723
السؤال السادس والخمسون	1.000	.733
السؤال الخمسون	1.000	.741
السؤال الخامس والخمسون	1.000	.761

Extraction Method: Principal Component Analysis.

يوضح الجدول رقم (3-16) أعلاه إن جميع أسئلة الاستبانة تنتمي الى محور (جودة البيانات المالية)، وبلغت نسبة الانتماء للأسئلة اعلى من 40% وسواء كانت هذه النسبة سالبة أو موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس ، إذ تراوحت نسب الانتماء بين 40.9% الى 76.1% مما يشير الى وجود انتماء قوي للأسئلة مع المحور الرابع.

جدول (3-17) إجمالي التباين لأسئلة المحور الرابع									
	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
الأسئلة	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.229	37.352	37.352	5.229	37.352	37.352	3.125	22.324	22.324
2	1.693	12.094	49.446	1.693	12.094	49.446	2.302	16.444	38.768
3	1.398	9.987	59.433	1.398	9.987	59.433	1.960	13.998	52.766
4	.945	6.752	66.185	.945	6.752	66.185	1.879	13.419	66.185
5	.813	5.805	71.990						
6	.758	5.415	77.405						
7	.749	5.352	82.757						
8	.538	3.841	86.599						
9	.448	3.199	89.798						
10	.351	2.506	92.304						
11	.336	2.397	94.700						
12	.284	2.030	96.730						
13	.244	1.746	98.476						
14	.213	1.524	100.000						
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

يبين الجدول رقم (3-17) أعلاه درجة قوة السؤال ضمن المحور الرابع (جودة البيانات المالية)، وتشير النتائج الى أن التباين لجميع أسئلة هذا المحور هي اكبر من الواحد وكانت بين 37.352 الى 1.524، أما النسب التراكمية كانت جميعها اكبر من 40% وتراوحت بين 37.352 % الى 100% ، وسواء كانت هذه النسبة سالبة أو موجبة فهي المقبولة إحصائيا وفق هذا المقياس والتي تعد نسب تمثيل السؤال للبيانات ، والرسم البياني (3-9) يوضح تباين الأسئلة مع المحور الرابع.

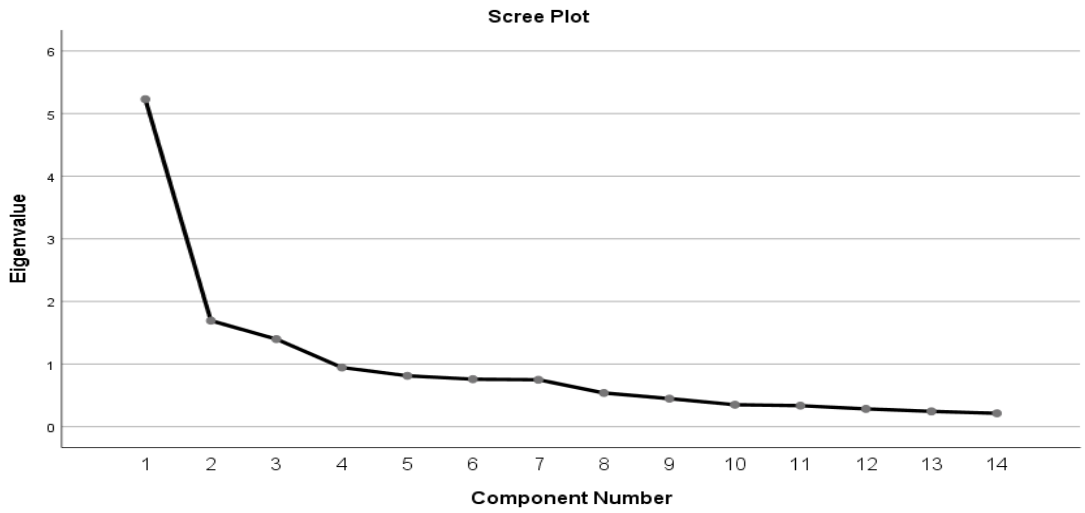

شكل (3-9) تباين الأسئلة مع المحور الرابع

3-1-4 ثبات المقياس بطريقة التصفية النصفية split-half reliability

لغرض التأكد من ثبات المقياس المستخدم من خلال حساب معاملات كرونباخ الفا وبطريقة التجزئة النصفية تم الاستعانة ببرنامج SPSS الإصدار 25 وكانت النتائج كالاتي: -

جدول (3-18) معاملات الثبات لجميع المحاور

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.922
		N of Items	30[a]
	Part 2	Value	.926
		N of Items	29[b]
	Total N of Items		59
Correlation Between Forms			.971
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.985
	Unequal Length		.985
Guttman Split-Half Coefficient			.985

a. The items are: Q 1, Q 3, Q 5, Q 7, Q 9, Q 11, Q 13, Q 15, Q 17, Q 19, Q 21, Q 23, Q 25, Q 27, Q 29, Q 31, Q 33, Q 35, Q 37, Q 39, Q 41, Q 43, Q 45, Q 47, Q 49, Q 51, Q 53, Q 55, Q 57, Q 59.

b. The items are: Q 2, Q 4, Q 6, Q 8, Q 10, Q 12, Q 14, Q 16, Q 18, Q 20, Q 22, Q 24, Q 26, Q 28, Q 30, Q 32, Q 34, Q 36, Q 38, Q 40, Q 42, Q 44, Q 46, Q 48, Q 50, Q 52, Q 54, Q 56, Q 58.

يوضح الجدول أعلاه إن قيمة الثبات للقسم الأول والثاني لجميع أسئلة المحاور الأربعة تقريباً متساوية، وكانت نسبة الجزء الأول 92.2 % والجزء الثاني 92.6% وهي قريبة من الـ (1) لذلك، فهي تمثل نسبة ثبات عالية ، علماً إن قيمة المقبولة إحصائياً لا تقل عن 0.7 ، وقد قسمت البيانات الى قسمين، فالقسم الأول يمثل 30 سؤلاً فرديا والقسم الثاني 29 سؤلاً زوجياً وبمجموع كلي 59 سؤلاً للمحاور الأربعة لغرض إيجاد العلاقة بين القسمين، إذ أظهرت النتائج إن معامل الارتباط بين

القسمين هو 97.1 % وان معامل Guttman بنسبة 98.5% وهي نسبة عالية جداً، مما يشير الى ثبات الاستبيان بشكل كبير.

جدول (3-19) معامل الثبات للمحور الأول: كفاءة التدقيق الداخلي			
Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.851
		N of Items	8[a]
	Part 2	Value	.859
		N of Items	8[b]
	Total N of Items		16
Correlation Between Forms			.933
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.965
	Unequal Length		.965
Guttman Split-Half Coefficient			.965
a. The items are Q 1, Q 3, Q 5, Q 7, Q 9, Q 11, Q 13, Q 15.			
b. The items are Q 2, Q 4, Q 6, Q 8, Q 10, Q 12, Q 14, Q 16.			

يبين الجدول رقم 3-19 أعلاه إن قيمة الثبات للقسم الأول وفق مقياس الفا كرونباخ هي 0.851 والقسم الثاني 0.859، وهما قريبتان من الـ (1) ولذلك فهي تمثل نسب ثبات عالية، علماً إن القيمة المقبولة إحصائيا لا تقل عن 0.7 ، وقد قسمت البيانات الى قسمين، الأول يمثل 8 أسئلة فردية والقسم الثاني 8 أسئلة زوجية وبمجموع كلي 16 سؤلاً للمحور، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بينهما هو 93.% والتي تعد ارتباطاً عالياً، أما معامل Guttman هو 0.965 وهي نسبة قريبة جداً من الـ (1) وتعد عالية ، مما يشير الى ثبات أسئلة المحور الأول.

جدول (3-20) معامل الثبات للمحور الثاني: فاعلية إدارة المخاطر			
Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.843
		N of Items	8[a]
	Part 2	Value	.856
		N of Items	7[b]
	Total N of Items		15
Correlation Between Forms			.946
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.972
	Unequal Length		.973
Guttman Split-Half Coefficient			.972
a. The items are Q 17, Q 19, Q 21, Q 23, Q 25, Q 27, Q 29, Q 31.			
b. The items are Q 18, Q 20, Q 22, Q 24, Q 26, Q 28, Q 30.			

يبين الجدول رقم 3-20 أعلاه إن قيمة الثبات للقسم الأول وفق الفا كرونباخ هي 0.84 والقسم الثاني 0.864، وهما قريبتان من الـ (1) ولذلك فهي تمثل نسب ثبات عالية، علماً إن القيمة المقبولة إحصائيا لا تقل عن 0.7 ، وقد قسمت البيانات الى قسمين، الأول يمثل 8 أسئلة فردية

والقسم الثاني 7 أسئلة زوجية وبمجموع كلي 15 سؤلاً للمحور، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بينهما هو 94.6 والتي تعد نسبة ارتباط عالية جداً، أما معامل Guttman هو 0.972 وهي نسبة قريبة جداً من الـ (1) وتعد عالية ، مما يشير الى ثبات أسئلة المحور الثاني.

جدول (3-21) معامل الثبات للمحور الثالث: تعزيز الامتثال

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.857
		N of Items	7[a]
	Part 2	Value	.876
		N of Items	7[b]
	Total N of Items		14
Correlation Between Forms			.909
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.953
	Unequal Length		.953
Guttman Split-Half Coefficient			.952
a. The items are: Q 33, Q 35, Q 37, Q 39, Q 41, Q 43, Q 45.			
b. The items are: Q 32, Q 34, Q 36, Q 38, Q 40, Q 42, Q 44.			

يبين الجدول رقم 3-21 أعلاه إن قيمة الثبات للقسم الأول وفق الفا كونباخ هي 0.857 والقسم الثاني 0.876، وهما قريبتان من الـ (1)، ولذلك فهي تمثل نسب ثبات عالية، علماً إن القيمة المقبولة إحصائيا لا تقل عن 0.7 ، وقد قسمت البيانات الى قسمين، الأول يمثل 7 أسئلة فردية والقسم الثاني 7 أسئلة زوجية وبمجموع كلي 14 سؤلاً للمحور، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بينهما هو 90.9% والتي تعد نسبة ارتباط عالية ، أما معامل Guttman هو 0.952 وهي نسبة قريبة جداً من الـ (1) وتعد عالية ، مما يشير الى ثبات أسئلة المحور الثالث.

جدول (3-22) معامل الثبات للمحور الرابع: جودة البيانات المالية

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.824
		N of Items	7[a]
	Part 2	Value	.827
		N of Items	7[b]
	Total N of Items		14
Correlation Between Forms			.901
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.948
	Unequal Length		.948
Guttman Split-Half Coefficient			.948
a. The items are Q 47, Q 49, Q 51, Q 53, Q 55, Q 57, Q 59.			
b. The items are Q 46, Q 48, Q 50, Q 52, Q 54, Q 56, Q 58.			

يبين الجدول رقم 3-22 أعلاه إن قيمة الثبات للقسم الأول وفق الفا كونباخ هي 0.824 والقسم الثاني 0.827، وهما قريبتان من الـ (1)، علماً إن القيمة المقبولة إحصائيا لا تقل عن 0.7 ، وقد قسمت البيانات الى قسمين، الأول يمثل 7 أسئلة فردية والقسم الثاني 7 أسئلة زوجية وبمجموع كلي 14 سؤلاً للمحور، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بينهما هو 90.1% اذ تعد نسبة

ارتباط عالية جداً ، أما معامل Guttman هو 0.948 وهي نسبة قريبة جداً من الـ (1) وتعد عالية ، مما يشير الى ثبات أسئلة المحور الرابع.

جدول (3-23) معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان			
المحور	اسم المحور	عدد الفقرات	الارتباط
الأول	كفاءة التدقيق الداخلي	16	%93.3
الثاني	فاعلية إدارة المخاطر	15	%94.6
الثالث	تعزيز الامتثال	14	%90.9
الرابع	جودة البيانات المالية	14	%90.1
جميع المحاور		59	%97.1

ويبين الجدول أعلاه ارتفاع نسب الارتباط لجميع المحاور من الاستبانة وهي قريبة جدا من الـ (1)، علماً إن معامل الثبات لجميع المحاور يزيد عن 70% وهي قيم مرتفعة من الناحية الإحصائية.

جدول (3-24) معاملات التجزئة النصفية split-half reliability لاختبار ثبات الاستبيان			
المحور	اسم المحور	عدد الفقرات	التجزئة النصفية Spearman-Brown
الأول	كفاءة التدقيق الداخلي	16	%96.5
الثاني	فاعلية إدارة المخاطر	15	%97.2
الثالث	تعزيز الامتثال	14	%95.3
الرابع	جودة البيانات المالية	14	%94.8
جميع المحاور		59	%97.1

وفقاً للجدول أعلاه فقد تم اعتماد نسب ثبات وفق Spearman-Brown، وتشير النتائج الى ارتفاع معاملات الثبات لجميع محاور الاستبانة وان معامل الثبات لجميع المحاور تعد قيماً مرتفعة جداً من الناحية الإحصائية ويمكن الاعتماد عليه في التطبيق العملي بحسب مقياس Nunnally والذي اعتمد 0.70 كحد ادنى للثبات. (Nunnally Bernstein, 1994:264-265).

5-1-4 قياس الاتساق الداخلي

كما وتم قياس الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبيان والأسئلة المكونة له باستخدام معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه باستخدام برنامج SPSS إصدار 25 ، والجدول (3-25) ، (3-26)، (3-27) و (3-28) توضح معاملات الارتباط بين أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وكما يلي:

جدول (3-25) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور (كفاءة التدقيق الداخلي)

		Q 1	Q 2	Q 3	Q 4	Q 5	Q 6	Q 7	Q 8	Q 9	Q 10	Q 11	Q 12	Q 13	Q 14	Q 15	Q 16
Q 1	Pearson Correlation	1	.749**	.535**	.416**	.303**	.248**	.283**	.300**	.260**	.426**	.410**	.287**	.300**	.344**	.271**	.266**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 2	Pearson Correlation	.749**	1	.539**	.348**	.248**	.177**	.188**	.284**	.325**	.413**	.472**	.272**	.351**	.364**	.345**	.451**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.003	.002	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 3	Pearson Correlation	.535**	.539**	1	.414**	.209**	.163**	.266**	.190**	.335**	.237**	.311**	.234**	.296**	.386**	.268**	.342**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.006	.000	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 4	Pearson Correlation	.416**	.348**	.414**	1	.493**	.485**	.358**	.369**	.228**	.286**	.383**	.269**	.378**	.436**	.337**	.411**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 5	Pearson Correlation	.303**	.248**	.209**	.493**	1	.651**	.432**	.512**	.388**	.690**	.543**	.423**	.481**	.441**	.354**	.445**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 6	Pearson Correlation	.248**	.177**	.163**	.485**	.651**	1	.538**	.467**	.442**	.595**	.534**	.452**	.566**	.488**	.383**	.407**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.006	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 7	Pearson Correlation	.283**	.188**	.266**	.358**	.432**	.538**	1	.730**	.517**	.538**	.529**	.684**	.652**	.801**	.565**	.401**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 8	Pearson Correlation	.300**	.284**	.190**	.369**	.512**	.467**	.730**	1	.381**	.505**	.526**	.609**	.577**	.624**	.522**	.342**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283

Q 9	Pearson Correlation	.260**	.325**	.335**	.228**	.388**	.442**	.517**	.381**	1	.599**	.550**	.545**	.583**	.623**	.548**	.573**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 10	Pearson Correlation	.426**	.413**	.237**	.286**	.690**	.595**	.538**	.505**	.599**	1	.652**	.454**	.548**	.477**	.305**	.572**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 11	Pearson Correlation	.410**	.472**	.311**	.383**	.543**	.534**	.529**	.526**	.550**	.652**	1	.577**	.550**	.562**	.500**	.585**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 12	Pearson Correlation	.287**	.272**	.234**	.269**	.423**	.452**	.684**	.609**	.545**	.454**	.577**	1	.631**	.712**	.620**	.435**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 13	Pearson Correlation	.300**	.351**	.296**	.378**	.481**	.566**	.652**	.577**	.583**	.548**	.550**	.631**	1	.841**	.572**	.500**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 14	Pearson Correlation	.344**	.364**	.386**	.436**	.441**	.488**	.801**	.624**	.623**	.477**	.562**	.712**	.841**	1	.720**	.484**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 15	Pearson Correlation	.271**	.345**	.268**	.337**	.354**	.383**	.565**	.522**	.548**	.305**	.500**	.620**	.572**	.720**	1	.502**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 16	Pearson Correlation	.266**	.451**	.342**	.411**	.445**	.407**	.401**	.342**	.573**	.572**	.585**	.435**	.500**	.484**	.502**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين المحور الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) ككل والأسئلة المتكون منها كانت قيماً ذات دلالة إحصائية وان معظم قيم (Sig. (2-tailed كانت أصغر من 0.05. وجميع تلك القيم كانت قيماً موجبة، مما يشير الى وجود ارتباط طردي بين كل فقرة وبين المحور الأول، وهذا يعكس الاتساق الداخلي العالي بين فقرات هذا المحور.

جدول (3-26) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور (فاعلية إدارة المخاطر)

		Q 17	Q 18	Q 19	Q 20	Q 21	Q 22	Q 23	Q 24	Q 25	Q 26	Q 27	Q 28	Q 29	Q 30	Q 31
Q 17	Pearson Correlation	1	.707**	.312**	.637**	.765**	.324**	.399**	.739**	.493**	.756**	.702**	.491**	.396**	.434**	.395**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 18	Pearson Correlation	.707**	1	.407**	.611**	.618**	.340**	.411**	.587**	.353**	.574**	.719**	.359**	.271**	.314**	.324**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 19	Pearson Correlation	.312**	.407**	1	.480**	.262**	.421**	.455**	.354**	.456**	.264**	.432**	.180**	.095	.208**	.153**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.002	.110	.000	.010
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 20	Pearson Correlation	.637**	.611**	.480**	1	.660**	.369**	.477**	.678**	.393**	.569**	.645**	.531**	.435**	.382**	.429**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 21	Pearson Correlation	.765**	.618**	.262**	.660**	1	.355**	.408**	.789**	.441**	.708**	.631**	.565**	.491**	.523**	.454**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 22	Pearson Correlation	.324**	.340**	.421**	.369**	.355**	1	.604**	.422**	.537**	.325**	.297**	.062	.070	.119*	.013
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.300	.238	.045	.831
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 23	Pearson Correlation	.399**	.411**	.455**	.477**	.408**	.604**	1	.481**	.445**	.459**	.482**	.143*	.101	.190**	.077
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.016	.089	.001	.196
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 24	Pearson Correlation	.739**	.587**	.354**	.678**	.789**	.422**	.481**	1	.583**	.723**	.664**	.485**	.437**	.458**	.413**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283

Q 25	Pearson Correlation	.493**	.353**	.456**	.393**	.441**	.537**	.445**	.583**	1	.514**	.450**	.179**	.158**	.231**	.130*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.002	.008	.000	.029
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 26	Pearson Correlation	.756**	.574**	.264**	.569**	.708**	.325**	.459**	.723**	.514**	1	.639**	.451**	.343**	.374**	.317**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 27	Pearson Correlation	.702**	.719**	.432**	.645**	.631**	.297**	.482**	.664**	.450**	.639**	1	.453**	.360**	.387**	.344**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 28	Pearson Correlation	.491**	.359**	.180**	.531**	.565**	.062	.143*	.485**	.179**	.451**	.453**	1	.812**	.758**	.809**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.002	.000	.000	.300	.016	.000	.002	.000	.000		.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 29	Pearson Correlation	.396**	.271**	.095	.435**	.491**	.070	.101	.437**	.158**	.343**	.360**	.812**	1	.803**	.851**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.110	.000	.000	.238	.089	.000	.008	.000	.000	.000		.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 30	Pearson Correlation	.434**	.314**	.208**	.382**	.523**	.119*	.190**	.458**	.231**	.374**	.387**	.758**	.803**	1	.850**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.045	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 31	Pearson Correlation	.395**	.324**	.153**	.429**	.454**	.013	.077	.413**	.130*	.317**	.344**	.809**	.851**	.850**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.010	.000	.000	.831	.196	.000	.029	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويلاحظ من الجدول (3-26) أعلاه إن جميع معاملات الارتباط بين المحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) ككل والأسئلة المتكون منها كانت قيماً ذات دلالة إحصائية وان معظم قيم (Sig. (2-tailed كانت أصغر من 0.05. وجميع تلك القيم كانت قيماً موجبة، مما يشير الى وجود ارتباط طردي بين كل فقرة وبين المحور الأول، وهذا يعكس الاتساق الداخلي العالي بين فقرات هذا المحور. ، فيما عدا الأسئلة الآتية:

1. السؤال التاسع عشر (ترتبط إدارة المخاطر من الناحية العملية والإدارية بالإدارة العليا) والسؤال التاسع والعشرين (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر التزوير)، حيث كان الارتباط بينهما ضعيفاً وبلغ 9.5% والقيمة المعنوية كانت 0.110.
2. السؤال الثاني والعشرين (يعي الموظفون في الدائرة المخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات) والسؤال التاسع والعشرين (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر التزوير)، حيث كان الارتباط بينهما ضعيف وبلغ 7% والقيمة المعنوية كانت 0.238.
3. السؤال الثاني والعشرين (يعي الموظفون في الدائرة المخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات) والسؤال الحادي والثلاثين (تعرضت الدائرة سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية)، حيث كان الارتباط بينهما ضعيف وبلغ 13% والقيمة المعنوية كانت 0.831.
4. السؤال الثاني والعشرين (يعي الموظفون في الدائرة المخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات) والسؤال الحادي والثلاثين (تعرضت الدائرة سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية)، حيث كان الارتباط بينهما ضعيف وبلغ 13% والقيمة المعنوية كانت 0.831.
5. السؤال الثالث والعشرين (يمتلك الموظفون في الدائرة ثقافة الكشف والإبلاغ عن المخاطر الى الجهات ذات العلاقة) والسؤال التاسع والعشرين (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر التزوير)، حيث كان الارتباط بينهما ضعيف وبلغ 10.1% والقيمة المعنوية كانت 0.689.

جدول (3-27) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور (تعزيز الامتثال)

		Q 32	Q 33	Q 34	Q 35	Q 36	Q 37	Q 38	Q 39	Q 40	Q 41	Q 42	Q 43	Q 44	Q 45
Q 32	Pearson Correlation	1	.817**	.552**	.541**	.443**	.388**	.269**	.283**	.287**	.293**	.346**	.306**	.320**	.335**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 33	Pearson Correlation	.817**	1	.632**	.573**	.439**	.378**	.370**	.299**	.386**	.279**	.416**	.363**	.329**	.418**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 34	Pearson Correlation	.552**	.632**	1	.658**	.447**	.389**	.446**	.320**	.437**	.384**	.490**	.414**	.494**	.556**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 35	Pearson Correlation	.541**	.573**	.658**	1	.349**	.298**	.420**	.407**	.286**	.359**	.370**	.417**	.458**	.415**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 36	Pearson Correlation	.443**	.439**	.447**	.349**	1	.524**	.590**	.521**	.401**	.425**	.488**	.503**	.450**	.372**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 37	Pearson Correlation	.388**	.378**	.389**	.298**	.524**	1	.547**	.496**	.417**	.391**	.490**	.574**	.387**	.405**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 38	Pearson Correlation	.269**	.370**	.446**	.420**	.590**	.547**	1	.682**	.607**	.600**	.735**	.731**	.666**	.562**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 39	Pearson Correlation	.283**	.299**	.320**	.407**	.521**	.496**	.682**	1	.631**	.647**	.628**	.587**	.630**	.533**

	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 40	Pearson Correlation	.287**	.386**	.437**	.286**	.401**	.417**	.607**	.631**	1	.452**	.655**	.604**	.569**	.479**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 41	Pearson Correlation	.293**	.279**	.384**	.359**	.425**	.391**	.600**	.647**	.452**	1	.725**	.699**	.684**	.537**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 42	Pearson Correlation	.346**	.416**	.490**	.370**	.488**	.490**	.735**	.628**	.655**	.725**	1	.842**	.820**	.704**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 43	Pearson Correlation	.306**	.363**	.414**	.417**	.503**	.574**	.731**	.587**	.604**	.699**	.842**	1	.749**	.557**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 44	Pearson Correlation	.320**	.329**	.494**	.458**	.450**	.387**	.666**	.630**	.569**	.684**	.820**	.749**	1	.685**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
Q 45	Pearson Correlation	.335**	.418**	.556**	.415**	.372**	.405**	.562**	.533**	.479**	.537**	.704**	.557**	.685**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول (3-27) أعلاه يتضح إن جميع معاملات الارتباط بين المحور الثالث (تعزيز الامتثال) ككل والأسئلة المتكون منها كانت قيم ذات دلالة إحصائية وان معظم قيم Sig. (2-tailed) كانت أصغر من 0.05. وجميع تلك القيم كانت قيم موجبة، مما يشير الى وجود ارتباط طردي بين كل فقرة وبين المحور الثالث الذي تنتمي له، وهذا ما يعكس الاتساق الداخلي العالي بين فقرات هذا المحور.

جدول (3-28) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة لمحور (جودة البيانات المالية)

		Q 46	Q 47	Q 48	Q 49	Q 50	Q 51	Q 52	Q 53	Q 54	Q 55	Q 56	Q 57	Q 58	Q 59
Q 46	Pearson Correlation	1	.599**	.318**	.266**	.197**	.431**	.319**	.114	.378**	.358**	.445**	.445**	.294**	.489**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.001	.000	.000	.054	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 47	Pearson Correlation	.599**	1	.580**	.465**	.315**	.686**	.468**	.330**	.569**	.600**	.577**	.439**	.368**	.568**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 48	Pearson Correlation	.318**	.580**	1	.621**	.423**	.623**	.571**	.364**	.630**	.638**	.550**	.378**	.500**	.592**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 49	Pearson Correlation	.266**	.465**	.621**	1	.420**	.543**	.607**	.240**	.521**	.545**	.558**	.404**	.501**	.375**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 50	Pearson Correlation	.197**	.315**	.423**	.420**	1	.253**	.341**	.631**	.403**	.412**	.381**	.480**	.249**	.387**
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 51	Pearson Correlation	.431**	.686**	.623**	.543**	.253**	1	.627**	.200**	.627**	.640**	.537**	.405**	.566**	.462**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.001	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 52	Pearson Correlation	.319**	.468**	.571**	.607**	.341**	.627**	1	.325**	.725**	.557**	.518**	.434**	.553**	.525**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 53	Pearson Correlation	.114	.330**	.364**	.240**	.631**	.200**	.325**	1	.458**	.386**	.371**	.345**	.137*	.398**
	Sig. (2-tailed)	.054	.000	.000	.000	.000	.001	.000		.000	.000	.000	.000	.021	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283

Q 54	Pearson Correlation	.378**	.569**	.630**	.521**	.403**	.627**	.725**	.458**	1	.671**	.534**	.449**	.458**	.548**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 55	Pearson Correlation	.358**	.600**	.638**	.545**	.412**	.640**	.557**	.386**	.671**	1	.697**	.363**	.524**	.605**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 56	Pearson Correlation	.445**	.577**	.550**	.558**	.381**	.537**	.518**	.371**	.534**	.697**	1	.379**	.533**	.631**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 57	Pearson Correlation	.445**	.439**	.378**	.404**	.480**	.405**	.434**	.345**	.449**	.363**	.379**	1	.287**	.339**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000	.000
	N	281	281	281	281	281	281	281	281	281	281	281	281	281	281
Q 58	Pearson Correlation	.294**	.368**	.500**	.501**	.249**	.566**	.553**	.137*	.458**	.524**	.533**	.287**	1	.511**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.021	.000	.000	.000	.000		.000
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
Q 59	Pearson Correlation	.489**	.568**	.592**	.375**	.387**	.462**	.525**	.398**	.548**	.605**	.631**	.339**	.511**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).															
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).															

ويلاحظ من الجدول 3-28 أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين المحور الأول (جودة البيانات المالية) ككل والأسئلة المتكون منها كانت قيماً ذات دلالة إحصائية وان معظم قيم Sig. (2-tailed) كانت أصغر من 0.05. وجميع تلك القيم كانت قيماً موجبة، فيما عد السؤال السادس والأربعين (تتضمن البيانات المالية في الجهة التي اعمل فيها معلومات كافية لتقييم الأداء المالي) والسؤال الثالث والخمسين (تستخدم الدائرة التكنولوجيا في إعداد وعرض البيانات المالية) حيث كانت الارتباط بينهما ضعيفاً جداً إذ بلغ 11.4% والقيمة المعنوية 0.54.

6-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان وانها صالحة في الفقرات السابقة، سيقوم الباحث بتحليل إجابات أفراد العينة وفق مقايس التشتت وبيان تأثير إجابات أفراد العينة من حيث الاتفاق والاختلاف وحسب كل محور من المحاور الأربعة التي تمثل متغيرات البحث مع بيان ترتيب الأسئلة (الفقرات) ضمن المحور الواحد، كما في الجداول أدناه:

1-16-3 التحليل الوصفي لمحور كفاءة التدقيق الداخلي

جدول (3-29) التحليل الوصفي لمحور كفاءة التدقيق الداخلي

		Q 1	Q 2	Q 3	Q 4	Q 5	Q 6	Q 7	Q 8	Q 9	Q 10	Q 11	Q 12	Q 13	Q 14	Q 15	Q 16
N	Valid	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
	البيانات المفقودة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوسط الحسابي الموزون		4.20	4.12	3.71	3.69	3.83	3.84	3.79	3.87	4.07	4.06	4.05	3.80	3.86	3.82	3.88	3.96
الانحراف المعياري		.743	.726	.880	.939	1.003	.921	.893	.834	.776	.792	.749	.988	.876	.861	.894	.740

يوضح الجدول 3-29 أعلاه عدد الاستبانات الموزعة لمحور كفاءة التدقيق الداخلي البالغة 283 استبيان، كما يبين الجدول عدم وجود بيانات مفقودة أثناء التحليل، كما إن جميع المتوسطات الحسابية هي اكبر من الوسط الفرضي للمقياس والمحدد بـ (3) درجات حيث بلغت اعلى قيمة للوسط الحسابي 4.20 وادنى قيمة 3.69، وان الانحرافات المعيارية تتراوح بين 0.740 الى 1.003، مما يدل على عدم وجود تشتت للبيانات عن وسطها الحسابي، مما يعكس تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة ضمن المحور الأول.

2-6-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة للمحور كفاءة التدقيق الداخلي

جدول (3-30) استجابة أفراد العينة للمحور الأول

الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماماً		الوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب الفقرات[1]
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %			
X 1	100	35.3	152	53.7	19	6.7	12	4.2	0.0	0.0	4.2	0.743	4
X 2	81	28.6	169	59.7	20	7.1	13	4.6	0.0	0.0	4.12	0.726	2
X 3	48	17.0	134	47.3	75	26.5	23	8.1	3	1.1	3.71	0.880	10
X 4	45	15.9	152	53.7	41	14.5	43	15.2	2	0.7	3.69	0.939	14

16	1.003	3.83	0.4	1	15.5	44	11.3	32	48.3	131	26.5	75	X 5
13	0.921	3.84	0.7	2	11.3	32	13.1	37	52.7	149	22.3	63	X 6
11	0.893	3.79	0.4	1	13.1	37	11.0	31	58.3	165	17.3	49	X 7
7	0.834	3.87	0.4	1	10.2	29	9.2	26	62.6	177	17.7	50	X 8
6	0.776	4.07	0.0	0	7.1	20	5.7	16	60.8	172	26.5	75	X 9
1	0.692	4.06	0.4	1	4.9	14	11.7	33	54.8	155	28.3	80	X 10
5	0.749	4.05	0.4	1	4.9	14	8.8	25	61.5	174	24.4	69	X 11
15	0.988	3.80	1.4	4	14.5	41	8.8	25	53.4	151	21.9	62	X 12
9	0.876	3.86	0.0	0	11.7	33	11.3	32	56.5	160	20.5	58	X 13
8	0.861	3.82	0.0	0	10.8	30	15.5	44	54.8	155	19.1	54	X 14
12	0.894	3.88	0.0	0	11.3	32	12.4	35	53.0	150	23.3	66	X 15
3	0.740	3.96	0.4	1	4.9	14	12.4	35	62.9	178	19.4	55	X 16
	0.798	3.909	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول (كفاءة التدقيق الداخلي)										

يبين الجدول((3-30) إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 3.909 ، وهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري بلغ 0.798 وهو منخفض، وهذا يدل على تقارب كبير لإجابات أفراد العينة الخاصة وعدم وجود تشتت بالإجابات لهذا المحور.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح أن جميع الفقرات كانت أوساطها الحسابية المحسوبة اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة **بالسؤال العاشر** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في المكافآت والقدرة على منع تكرارها) قد حققت اقل قيمة انحراف معياري إذ بلقت قيمته 0.692 وجاءت **بالمرتبة الأولى** ، وكان الوسط الحسابي له 4.07 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال في المكافآت والقدرة على منع تكرارها ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 83.1% وهي نسبة عالية جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل كبير بهذا الموضوع. .

أما الفقرة المتمثلة **بالسؤال الخامس** (يمتلك عدد كافي من موظفي التدقيق الداخلي شهادة جامعية في المحاسبة من جامعات رصينة) فقد حققت اعلى قيمة انحراف معياري إذ بلغت 1.003 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.83 وهو ادنى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السادسة عشرة** ، ورغم تحقيق هذه الفقرة اعلى قيمة للانحرافات المعياري والتي تشير الى تشتت السؤال عن المحور ولكن ليس بنسبة كبيرة، إذ توضح النتائج إن نسبة 74.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام على وجود عدد كافٍ من موظفي التدقيق ممن لديهم شهادات جامعية في المحاسبة ومن جامعات رصينة فيما يختلف معهم بنسبة 15.9% والنسبة المتبقية فهم محايدون.

أما بالنسبة للفقرات الأخرى، كانت النتائج كالاتي:-

- **السؤال الأول:** (لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال المحاسبة) فقد كان الوسط الحسابي بمقدار 4.2 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، والذي كان **بالمرتبة الرابعة** ، والانحراف المعياري بلغ 0.743 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة حول وجود خطة للتدريب في مجال المحاسبة للمدققين الداخليين في القطاع العام الحكومي العراقي، مما يدل على كفاءة أقسام التدقيق الداخلي لعينة البحث.
- **السؤال الثاني:** (لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال التدقيق الداخلي) فقد كان الوسط الحسابي بمقدار 4.12 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، والذي كان **بالمرتبة الثانية** ، والانحراف المعياري بلغ 0.726 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة حول وجود خطة للتدريب في مجال التدقيق الداخلي للمدققين الداخليين في القطاع العام الحكومي العراقي،، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 88.3%، مما يدل على كفاءة أقسام التدقيق الداخلي لعينة البحث.
- **السؤال الثالث:** (لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال العلوم الإدارية والإحصاء)، فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.880 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة العاشرة**، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.71 وهو اعلى من الوسط الافتراضي ، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون بشكل كبير على وجود خطة للتدريب في مجال العلوم الإدارية والإحصاء للمدققين الداخليين في القطاع العام الحكومي العراقي، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 64.3%، مما يشير على كفاءة أقسام التدقيق الداخلي لعينة البحث بمستوى متوسط.
- **السؤال الرابع:** (تمتلك الدائرة التي اعمل فيها خطط استراتيجية للتعليم المستمر لموظفي التدقيق الداخلي) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.939 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الرابعة عشر**، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.69 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس، وهذا يعني أن أفراد عينة الاستبيان متفقين بان شعب وأقسام التدقيق الداخلي التي يعملون فيها لديها خطط استراتيجية للتعليم المستمر لموظفيها، إذ بلغت درجة الاتفاق حول هذه الفقرة 69.6% وهي درجة متوسطة، مما يستوجب إيلاء موضوع استراتيجية التعليم المستمر أهمية اكبر.
- **السؤال السادس:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في المناقصات الحكومية) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.921 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثالثة عشرة**، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.84 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني إن أفراد العينة يتفقون على قدرة المدققين الداخليين في شعبهم وأقسامهم على كشف الاحتيال في المناقصات الحكومية، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 80% وهي نسبة جيدة جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل كبير.
- **السؤال السابع** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الإيفادات لكبار المسؤولين) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.917 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثانية عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 4.29 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن أفراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال في الإيفادات لكبار المسؤولين ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 75% وهي نسبة جيدة ، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بهذا الموضوع.
- **السؤال الثامن:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في أعمال الصيانة) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.834 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة السابعة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.87 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا

يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال في أعمال الصيانة ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 80.3% وهي نسبة جيدة جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل كبير بهذا الموضوع.

- **السؤال التاسع:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الرواتب) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.776 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة السادسة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 4.07 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على وجودموظفيهم على كشف الاحتيال في الرواتب ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 83.1% وهي نسبة جيدة جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل كبير بهذا الموضوع.
- **السؤال الحادي عشر:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الأخطاء في موازين المراجعة والتوجيه بتعديلها) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.740 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الرابعة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 4.01 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الأخطاء في موازين المراجعة والتوجيه بتعديلها، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 87.3% وهي نسبة عالية جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل كبير بهذا الموضوع.
- **السؤال الثاني عشر:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال الخاص بلجان المشتريات بكل سهولة ودون أي عقبات) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.988 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الخامسة عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.80 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال الخاص بلجان المشتريات بكل سهولة ودون أي عقبات ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 75.3% وهي نسبة جيدة ، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بهذا الموضوع.
- **السؤال الثالث عشر:** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال بالتصرف في الأمانات خلافاً للقانون) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.876 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة التاسعة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.86 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال الخاص بلجان المشتريات بكل سهولة ودون أي عقبات ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 77% وهي نسبة جيدة ، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل بهذا الموضوع.
- **السؤال الرابع عشر: :** (لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الإيرادات المتنوعة بكل سهولة) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.861 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثامنة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.82 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على كشف الاحتيال الخاص بالإيرادات المتنوعة بكل سهولة، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 73.9% وهي نسبة جيدة جداً، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بهذا الموضوع.
- **السؤال الخامس عشر** (يستطيع التدقيق الداخلي من تقديم الحلول المناسبة عند وجود مخالفات مالية واقتراح المعالجات لغرض تصحيحها) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.894 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثانية عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.88 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قدرة موظفيهم على تقديم الحلول المناسبة عند وجود مخالفات مالية واقتراح المعالجات لغرض تصحيحها، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 73.9% وهي نسبة جيدة ، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بهذا الموضوع.

- **السؤال السادس عشر** (يسهم التدقيق الداخلي في الدائرة بشكل فاعل بتقويم الأداء السنوي للأقسام المختلفة وتصحيح الانحرافات إن وجدت) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.711 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة العاشرة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 4.34 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون بمساهمة التدقيق الداخلي في دوائرهم بفاعلية لتقويم الأداء السنوي للأقسام المختلفة وتصحيح الانحرافات إن وجدت ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 76.3% وهي نسبة عالية ، مما يؤكد كفاءة التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة من حيث بتقويم أداء أقسام دوائرهم.

3-6-1-3 التحليل الوصفي لمحور كفاءة التدقيق الداخلي

جدول (3-31) التحليل الوصفي للمحور الثاني

		Q 17	Q 18	Q 19	Q 20	Q 31	Q 22	Q 23	Q 24	Q 25	Q26	Q 27	Q 28	Q 29	Q 30	Q 31
N	Valid	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
	البيانات المفقودة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوسط الحسابي الموزون		3.40	3.70	4.08	3.60	3.63	4.16	4.11	3.35	4.03	3.35	3.69	3.56	3.57	3.73	3.58
الانحراف المعياري		1.30	1.15	.765	1.23	1.28	.673	.941	1.30	.971	1.33	1.12	1.32	1.25	1.31	1.29

يوضح الجدول 3-31 أعلاه عدد الاستبانات الموزعة لمحور فاعلية إدارة المخاطر والبالغة 283 استبيان، كما يبن الجدول عدم وجود بيانات مفقودة أثناء التحليل، كما إن جميع المتوسطات الحسابية هي اكبر من الوسط الفرضي للمقياس والمحدد بـ (3) درجات حيث بلغت اعلى قيمة للوسط الحسابي 4.16 وادنى قيمة 3.35، وان الانحرافات المعيارية تتراوح بين 0.686 الى 1.33، مما يدل الى عدم وجود تشتت للبيانات عن وسطها الحسابي، مما يعكس تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة ضمن المحور.

4-6-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة للمحور فاعلية إدارة المخاطر

جدول (3-32) استجابة أفراد العينة ضمن المحور الثاني

الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماماً		الوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب الفقرات[2]
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %			
X 17	33	11.7	81	28.6	46	16.3	121	42.8	2	0.7	3.08	1.098	10
X 18	40	14.1	125	44.2	37	13.1	81	28.6	0	0.0	3.44	1.051	7
X 19	36	12.7	188	66.4	35	12.4	24	8.5	0	0.0	3.83	0.751	2
X 20	25	8.8	109	38.5	55	19.4	90	31.8	4	1.4	3.22	1.035	6
X 21	46	16.3	87	30.7	50	17.7	99	35.0	1	0.4	3.28	1.118	11
X 22	45	15.9	193	68.2	30	10.6	15	5.3	0	0.0	3.95	0.690	1
X 23	53	18.7	141	49.8	52	18.4	37	13.1	0	0.0	3.74	0.911	4
X 24	28	9.9	78	27.6	48	17.0	127	44.9	2	0.7	3.01	1.073	9
X 25	40	14.1	148	52.3	53	18.7	41	14.5	1	0.4	3.65	0.907	3
X 26	28	9.9	71	25.1	53	18.7	128	45.2	3	1.1	2.98	1.070	8
X 27	24	8.5	136	48.1	45	15.9	78	27.6	0	0.0	3.37	0.979	5
X 28	41	14.5	79	27.9	55	19.4	103	36.4	5	1.8	3.17	1.127	13
X 29	43	15.2	99	35.0	40	14.1	99	35.0	2	0.7	3.29	1.121	12
X 30	56	19.8	75	26.5	59	20.8	89	31.4	4	1.4	3.32	1.331	15
X 31	43	15.2	93	32.9	46	16.3	95	33.6	6	2.1	3.25	1.139	14
الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر)											3.372	1.027	

يبين الجدول((3-32) إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 3.372، وبذلك فهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري بلغ 1.027، وهذا يدل على تقارب الى حد ما لإجابات أفراد العينة، وعدم وجود تشتت كبير بالإجابات لهذا المحور.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح أن جميع الفقرات كانت أوساطها الحسابية المحسوبة اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة **بالسؤال الثاني والعشرين** (يعي الموظفون في الدائرة المخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات) قد حققت اقل قيمة انحراف معياري إذ بلقت قيمته 0.690 وجاءت **بالمرتبة الأولى** ، وكان الوسط الحسابي له 3.95 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة بوعي موظفيهم المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء معالجة البيانات، ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 84.1% وهي نسبة عالية جداً، مما يؤكد فاعلية إدارة المخاطر من قبل التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة بشكل جيد جداً. .

أما الفقرة المتمثلة **بالسؤال الثلاثون** (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر الرشوة) قد حققت اعلى قيمة انحراف معياري إذ بلغت 1.331 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.32 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الخامسة عشر** ، ورغم تحقيق هذه الفقرة اعلى قيمة للانحرافات المعياري ، إذ توضح النتائج أن نسبة 46.3% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام على تعرض دوائرهم الى مخاطر الرشوة، فيما يختلف معهم بنسبة 32.8% والنسبة المتبقية فهم محايدون.

أما بالنسبة للفقرات الأخرى، كانت النتائج كالاتي:-

السؤال السابع عشر: (توجد استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر معتمدة من قبل الدائرة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 1.098 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.08 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة العاشرة** ، ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 40.3% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر معتمدة من قبل الدائرة ، فيما يختلف معهم بنسبة 43.5% والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يتطلب زيادة الوعي للإدارات الحكومية بالاهتمام باستراتيجيات إدارة المخاطر بشكل اكبر.

- **السؤال الثامن عشر:** (تتولى الإدارة العليا وضع الإجراءات والتعليمات الخاصة بتنفيذ إدارة المخاطر) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 1.051 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.44 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السابعة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 58.3% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام تولي الإدارة العليا في دوائرهم وضع الإجراءات والتعليمات الخاصة بتنفيذ إدارة المخاطر ، فيما يختلف معهم بنسبة 32.4% والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يتطلب زيادة الوعي للإدارات الحكومية بوضع الإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر.
- **السؤال التاسع عشر:** (ترتبط إدارة المخاطر من الناحية العملية والإدارية بالإدارة العليا) قد حققت انحراف معياري منخفض إذ بلغ 0.751 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.83 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثانية** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 79.1% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بارتباط إدارة المخاطر من الناحية العملية والإدارية بالإدارة العليا في دوائرهم، وتعد نسبة جيدة، فيما يختلف معهم بنسبة 8.5% فقط، والنسبة المتبقية فهم محايدون.

- **السؤال العشرون:** (يتوفر نظام اتصال فعال ومفتوح بين إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.035 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة السادسة**، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.22 وهو اعلى من الوسط الافتراضي للمقياس، وهذا يعني أن أفراد عينة الاستبيان متفقين بتوفر نظام اتصال فعال ومفتوح بين

إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة، إذ بلغت درجة الاتفاق حول هذه الفقرة 47.3% وهي درجة منخفضة، مما يستوجب إيلاء توفير نظام فعال ومفتوح بين إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة أهمية اكبر.

- **السؤال الحادي والعشرين:** (تسعى الإدارة العليا بشكل دوري ومستمر إعادة النظر بأنظمة تقدير المخاطر وتحديد المستويات المقبولة على ضوء التطور المستجدة)، فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.118 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الحادية عشر**، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.28 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني إن أفراد العينة يتفقون بسعي الإدارة العليا بشكل دوري ومستمر إعادة النظر بأنظمة تقدير المخاطر وتحديد المستويات المقبولة على ضوء التطور المستجدة، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 47% وهي نسبة منخفضة، مما يستوجب على الإدارات الحكومية السعي بشكل دوري ومستمر في إعادة النظر بأنظمة تقدير المخاطر.
- **السؤال الثالث والعشرين** (يمتلك الموظفون في الدائرة ثقافة الكشف والإبلاغ عن المخاطر الى الجهات ذات العلاقة) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.911 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الرابعة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.74 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على وجود ثقافة الكشف والإبلاغ عن المخاطر الى الجهات ذات العلاقة ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 68.5% وهي نسبة متوسطة مما يستوجب زيادة الوعي وتعزيز ثقافة الكشف والإبلاغ عن المخاطر لتحقيق الأهداف المحددة.
- **السؤال الرابع والعشرين:** (توفر الدائرة موارد كافية، مثل البنية التحتية والأدوات والتكنولوجيا والموارد البشرية لدعم إدارة المخاطر بشكل فعال) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.073 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة التاسعة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.01 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على وجود موارد كافية في دوائرهم، مثل البنية التحتية والأدوات والتكنولوجيا والموارد البشرية لدعم إدارة المخاطر بشكل فعال ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 68.5% وهي نسبة متوسطة مما يستوجب دعم إدارة المخاطر بشكل اكبر لتحقيق أهدافها بفاعلية.
- **السؤال الخامس والعشرين:** (تمتلك الدائرة وسائل وإجراءات للحد من المخاطر تتمثل في (إجراءات رقابية وقائية ورقابة مستمرة، انظمة حماية امن المعلومات) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.907 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثالثة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.65 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على امتلاك دوائرهم موارد كافية في دوائرهم وسائل وإجراءات للحد من المخاطر تتمثل في (إجراءات رقابية وقائية ورقابة مستمرة، انظمة حماية امن المعلومات ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 66.4% وهي نسبة متوسطة مما يستوجب إيلاء الاهتمام اكثر من قبل إدارات القطاع العام بإجراءات حماية امن المعلومات.
- **السؤال السادس والعشرين:** (توجد خطة لدى إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.070 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثامنة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 2.98 وهو اقل من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت

الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات ، وهذا يعني أن أفراد لا يتفقون على امتلاك إدارة المخاطر في دوائرهم خطة لمواجهة أخطار الأزمات والكوارث الطبيعية ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 35% فقط وهي نسبة منخفضة جداً، مما يستوجب إيلاء على إدارات المخاطر في القطاع العام وضع خطط استراتيجية لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.

- **السؤال السابع والعشرين:** (يتم توثيق وتقييم التحسينات التي تم اقتراحها من خلال وإدارة المخاطر) فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 0.979 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الخامسة** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.37 وهو اكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على قيام دوائرهم بتوثيق وتقييم التحسينات التي تم اقتراحها من خلال وإدارة المخاطر، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 56.6% وهي نسبة ضعيفة، مما يستوجب من دوائر القطاع العام إيلاء دوائر القطاع العام أهمية لتوثيق وتقييم التحسينات التي تقدمها إدارات المخاطر لتحقيق الفاعلية.
- **السؤال الثامن والعشرين:** (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر الاحتيال في البيانات المالية)، فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.127 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الثالثة عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.17 وهو اكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على تعرض دوائرهم لمخاطر الاحتيال في البيانات المالية ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 42.4% ونسبة أفراد العينة التي لا توافق أو لا توافق تماماً كانت 35.7% والنسبة الباقية فهم محايدون، ورغم انخفاض نسبة الاتفاق، ولكن مؤشر خطير جداً لعدم وجود إجراءات كافية لإدارة مخاطر الاحتيال في البيانات المالية، مما يشير الى عدم فاعلية الإجراءات الحالية.
- **السؤال التاسع والعشرين:** (تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر التزوير)، فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.121 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الرابعة عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.29 وهو اكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على تعرض دوائرهم سابقاً لمخاطر التزوير ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 50% وان نسبة أفراد العينة التي لا توافق أو لا توافق تماماً كانت 35.7% والنسبة الباقية فهم محايدون، ورغم انخفاض نسبة الاتفاق، ولكنها مؤشر خطير جداً لعدم وجود إجراءات كافية لإدارة مخاطر التزوير، مما يشير الى عدم فاعلية الإجراءات الحالية.
- **السؤال الحادي والثلاثين:** (تعرضت الدائرة سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية)، فقد كان الانحراف المعياري بمقدار 1.139 والذي يقيس مدى تقارب آراء افراد العينة والذي كان طبقا لذلك **بالمرتبة الرابعة عشر** ، وكان الوسط الحسابي بمقدار 3.25 وهو اكبر من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات ، وهذا يعني أن افراد العينة يتفقون على تعرض دوائرهم سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 50% وان نسبة أفراد العينة التي لا توافق أو لا توافق تماماً كانت 48.1% والنسبة الباقية فهم محايدون، ورغم انخفاض نسبة الاتفاق، ولكنها مؤشر خطير جداً لعدم وجود إجراءات كافية لإدارة مخاطر الموجودات النقدية وغير النقدية، مما يشير الى عدم فاعلية الإجراءات الحالية.

5-6-1-3 التحليل الوصفي لمحور تعزيز الامتثال

جدول (3-33) التحليل الوصفي للمحور الثالث

		Q 32	Q 33	Q 34	Q 35	Q 36	Q 37	Q 38	Q 39	Q 40	Q 41	Q 42	Q 43	Q 44	Q 45	Q 46
N	Valid	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283
	البيانات المفقودة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الوسط الحسابي الموزون		4.13	4.16	4.14	4.35	3.76	4.04	3.93	3.95	3.90	4.07	3.88	3.88	3.86	4.02	3.94
الانحراف المعياري		.707	.632	.743	.654	.794	.731	.780	.847	.675	.860	.776	.781	.759	.765	.712

يوضح الجدول 3-33 أعلاه عدد الاستبانات الموزعة لمحور تعزيز الامتثال والبالغة 283 استبيان، كما بين الجدول عدم وجود بيانات مفقودة أثناء التحليل، كما إن جميع المتوسطات الحسابية هي اكبر من الوسط الفرضي للمقياس والمحدد بـ (3) درجات حيث بلغت اعلى قيمة للوسط الحسابي 4.35 وادنى قيمة 3.76، وان الانحرافات المعيارية تتراوح بين 0.632 الى 0.860، مما يدل الى عدم وجود تشتت للبيانات عن وسطها الحسابي، مما يعكس تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة ضمن المحور.

6-6-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة للمحور تعزيز الامتثال

جدول (3-34) استجابة أفراد العينة ضمن المحور الثالث

الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماماً		الوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب الفقرات[3]
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %			
X 32	82	29.0	167	59.0	24	8.5	10	3.5	0	0.0	4.14	0.707	4
X 33	77	27.2	181	64.0	19	6.7	6	2.1	0	0.0	4.16	0.632	1
X 34	88	31.1	157	55.5	28	9.9	9	3.2	1	0.4	4.14	0.743	6
X 35	124	43.8	138	48.8	19	6.7	1	0.4	1	0.4	4.35	0.654	2
X 36	32	11.3	180	63.6	44	15.5	25	8.8	2	0.7	3.76	0.794	12
X 37	76	23.7	173	61.1	31	11.0	11	3.9	1	0.4	4.04	0.731	5
X 38	53	18.7	178	62.9	31	11.0	20	7.1	1	0.4	3.93	0.780	10
X 39	78	27.6	130	45.9	60	21.2	14	4.9	1	0.4	3.95	0.847	13
X 40	43	15.2	178	62.9	55	19.4	6	2.1	1	0.4	3.90	0.675	3

X 41	96	33.9	129	45.6	41	14.5	16	5.7	1	0.4	4.07	0.860	14
X 42	48	17.0	174	61.5	41	14.5	19	8.7	1	0.4	3.88	0.776	9
X 43	45	15.9	184	65.0	30	10.6	23	8.1	1	0.4	3.88	0.781	11
X 44	44	15.5	174	61.5	47	16.6	17	6.0	1	0.4	3.86	0.759	7
X 45	66	23.3	177	62.5	22	7.8	17	6.0	1	0.4	4.02	0.765	8
الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث (تعزيز الامتثال)											**4.00**	**0.750**	

يبين الجدول((3-34) إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 4.00، وبذلك فهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري منخفض بلغ 0.750، وهذا يدل على تقارب إجابات أفراد العينة الى حدّ ما ، وعدم وجود تشتت كبير بالإجابات لهذا المحور.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح أن جميع الفقرات كانت أوساطها الحسابية المحسوبة اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة **بالسؤال الثالث والثلاثين** (يضمن الامتثال الاستعمال لسليم للمال العام والتصدي للانحرافات) قد حققت اقل قيمة انحراف معياري إذ بلقت قيمته 0.632 وجاءت **بالمرتبة الأولى** ، وكان الوسط الحسابي له 4.16 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة بوعي موظفيهم المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء معالجة البيانات، ، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 91.2% وهي نسبة عالية جداً، مما يؤكد وعي عين البحث إن امتثال العاملين بكافة الأقسام بالأنظمة والقوانيين والتعليمات يضمن الاستعمال لسليم للمال العام والتصدي للانحرافات.

أما الفقرة المتمثلة بالسؤال الواحد والأربعين (الدائرة ملتزمة بقانون رواتب موظفي الدولة رقم 22 لسنة 2008 وتعديلاته دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية) قد حققت اعلى قيمة انحراف معياري إذ بلغت 0.860 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.07 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الرابعة عشر** ، ورغم تحقيق هذه الفقرة اعلى قيمة للانحرافات المعياري ، إذ توضح النتائج أن نسبة 79.5% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام دوائرهم بقانون رواتب موظفي الدولة رقم 22 لسنة 2008 وتعديلاته دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية ، فيما يختلف معهم بنسبة 6.1% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

أما بالنسبة للفقرات الأخرى، كانت النتائج كالاتي:-

السؤال الثاني والثلاثين: (يساهم الامتثال في ترشيد وضبط الإنفاق العام) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.707 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.14 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الرابعة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 88% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام مساهمة الامتثال في ترشيد وضبط الإنفاق العام، فيما يختلف معهم بنسبة 4.5% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الرابع والثلاثين: (يضمن الامتثال أن الموارد العامة تم تحصيلها وفقا للقواعد والقوانين) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.743 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.14 وهو اعلى من الوسط الافتراضي

لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السادسة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 86.6% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام إن الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات سوف يضمن أن الموارد العامة التي يتم تحصيلها ستكون وفقا للقواعد والقوانين ، فيما يختلف معهم بنسبة 3.7% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يعني وعي أفراد العينة إن امتثالهم للقوانين والتعليمات يكون ضماناً للحفاظ على الموارد المالية العامة.

السؤال الخامس والثلاثين: (الامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات يعزز الثقة لدى المواطنين في حفظ الموارد والممتلكات العامة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.654 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.35 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثانية**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 92.6% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام إن الامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات سوف يضمن أن الموارد العامة التي يتم تحصيلها ستكون وفقا للقواعد والقوانين يعزز الثقة لدى المواطنين في حفظ الموارد والممتلكات العامة ، فيما يختلف معهم بنسبة 0.8% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يعني وعي أفراد العينة إن امتثالهم للقوانين والتشريعات يكون ضماناً للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة.

السؤال السادس والثلاثين: (يمتلك الموظفون المعرفة والفهم للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة التي تحكم عمل الوحدة الحكومية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.794 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.76 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثانية عشر**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 74.9% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام على امتلاككم موظفيهم المعرفة والفهم للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة التي تحكم عمل الوحدة الحكومية، فيما يختلف معهم بنسبة 9.5% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يعني نسبة كبيرة من أفراد العينة لديهم فهم والمعرفة بالقوانين مما يشير الى قدرتهم على توجيه الأقسام المختلفة للالتزام بالامتثال.

السؤال السابع والثلاثين: (يسهم التدقيق الداخلي في الدائرة بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.731 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.04 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الخامسة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 84.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بإسهام التدقيق الداخلي في دوائرهم بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، فيما يختلف معهم بنسبة 8.3% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

السؤال الثامن والثلاثين: (إن الدائرة ملتزمة بتعليمات العقود الحكومية رقم 1 لسنة 2014 بكل دقة دون وجود أي مخالفات مؤشرة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.780 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.93 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة العاشرة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 81.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة بتعليمات العقود الحكومية رقم 1 لسنة 2014 بكل دقة دون وجود أي مخالفات مؤشرة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، فيما يختلف معهم بنسبة 7.5% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

السؤال التاسع والثلاثين: (إن الدائرة ملتزمة بتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.847 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.95 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثالثة عشر** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 73.5% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة بتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية ، فيما يختلف معهم بنسبة 5.3% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة الى حد ما.

السؤال الأربعون: (الدائرة ملتزمة بقانون المناقصات العامة رقم 21 لسنة 2013 المعدل دون تأشير أي مخالفات عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.675 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.90 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثالثة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 78.1% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة بقانون المناقصات العامة رقم 21 لسنة 2013 المعدل دون تأشير أي مخالفات عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية، فيما يختلف معهم بنسبة 5.3% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة الى حد ما.

السؤال الثاني والأربعين: (الدائرة ملتزمة بتطبيق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.776 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.88 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة التاسعة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 78.5% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة بتطبيق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية، فيما يختلف معهم بنسبة 8.1% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة الى حد ما.

السؤال الثالث والأربعين: (الدائرة ملتزمة بتطبيق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.781 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.88 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الحادية عشر** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 80.9% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة بتطبيق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية ، فيما يختلف معهم بنسبة 8.5% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

السؤال الرابع والأربعين: (الدائرة ملتزمة بمراقبة التزام موظفيها بقواعد السلوك الأخلاقي الصادر عن هيئة النزاهة الاتحادية لسنة 2016 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.759 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.86 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السابعة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 80.9% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة ملتزمة بمراقبة التزام موظفيها بقواعد السلوك الأخلاقي الصادر عن هيئة النزاهة الاتحادية لسنة 2016 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من

قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية ، فيما يختلف معهم بنسبة 6.4% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

السؤال الخامس والأربعين: (الدائرة ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية ولا توجد أي ملاحظات معلقة للثلاث سنوات الماضية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.765 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.02 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثامنة** ، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 85.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بالتزام الدائرة ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية ولا توجد أي ملاحظات معلقة للثلاث سنوات الماضية ، فيما يختلف معهم بنسبة 6.4% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

3-1-6-7 التحليل الوصفي لمحور جودة البيانات المالية

جدول (3-35) التحليل الوصفي للمحور الرابع

		Q 46	Q 47	Q 48	Q 49	Q 50	Q 51	Q 52	Q 53	Q 54	Q 55	Q 56	Q 57	Q 58	Q 59
N	Valid	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	283	281	283	283
	البيانات المفقودة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0
الوسط الحسابي الموزون		3.94	3.94	3.90	3.86	3.15	3.74	3.76	3.37	3.76	3.92	4.04	3.55	3.91	4.06
الانحراف المعياري		.712	.732	.773	.851	1.051	.826	.840	1.072	.828	.732	.535	.675	.785	.571

يوضح الجدول 3-35 أعلاه عدد الاستبانات الموزعة لمحور جودة البيانات المالية والبالغة 283 استبيان، كما يبن الجدول عدم وجود بيانات مفقودة أثناء التحليل، كما إن جميع المتوسطات الحسابية هي اكبر من الوسط الفرضي للمقياس والمحدد بـ (3) درجات حيث بلغت اعلى قيمة للوسط الحسابي 4.06 وادنى قيمة 3.15، وان الانحرافات المعيارية تتراوح بين 0.535 الى 1.072، مما يدل الى عدم وجود تشتت للبيانات عن وسطها الحسابي، مما يعكس تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة ضمن المحور.

3-1-6-8 تحليل إجابات أفراد العينة لمحور جودة البيانات المالية

جدول (3-36) استجابة أفراد العينة ضمن المحور الرابع

الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		محايد		لا اتفق		لا اتفق تماماً		الوسط الحسابي	انحراف معياري	ترتيب الفقرات[4]
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %			
X 46	45	15.9	192	67.8	30	10.6	15	5.3	1	0.4	3.94	0.507	1
X 47	50	17.7	184	65.0	33	11.7	15	5.3	1	0.4	3.94	0.536	3
X 48	50	17.7	177	62.5	36	12.7	19	6.7	1	0.4	3.90	0.597	5
X 49	52	18.4	167	59.0	41	14.5	18	6.4	5	1.8	3.86	0.725	8
X 50	23	8.1	103	36.4	58	20.5	91	32.2	8	2.8	3.15	1.106	14
X 51	34	12.0	173	61.1	49	17.3	23	8.1	4	1.4	3.74	0.681	7
X 52	38	13.4	171	60.4	48	17.0	21	7.4	5	1.8	3.76	0.840	12
X 53	37	13.1	118	41.7	44	15.5	80	28.3	4	1.4	3.37	1.072	13
X 54	35	12.4	180	63.6	36	12.7	30	10.6	2	0.7	3.76	0.828	11
X 55	46	16.3	185	65.4	37	13.1	13	4.6	2	0.7	3.92	0.732	9
X 56	42	14.8	213	75.3	26	9.2	1	0.4	1	0.4	4.04	0.535	2
X 57	18	6.4	129	45.6	123	43.5	11	3.9	0	0.0	3.55	0.675	6
X 58	48	17.0	184	65.0	32	11.3	15	5.3	4	1.4	3.91	0.785	10
X 59	51	18.0	201	71.0	29	10.2	1	0.4	1	0.4	4.06	0.571	4
الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الرابع (جودة البيانات المالية)											3.778	0.728	

يبين الجدول((3-36) إن الوسط الحسابي الموزون لهذا المحور هو 3.778، وبذلك فهو اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس البالغ 3 درجات، وبانحراف معياري منخفض بلغ 0.728، وهذا يدل على تقارب الى حد ما لإجابات أفراد العينة، وعدم وجود تشتت كبير بالإجابات لهذا المحور.

وعلى المستوى التفصيلي لهذا المحور يتضح أن جميع الفقرات كانت أوساطها الحسابية المحسوبة اكبر من الوسط الافتراضي للمقياس، وكانت الفقرة المتمثلة **بالسؤال السادس والأربعين** (تتضمن البيانات المالية في الجهة التي اعمل فيها معلومات كافية لتقييم الأداء المالي) قد حققت اقل قيمة انحراف معياري إذ بلقت قيمته

0.507 وجاءت **بالمرتبة الأولى** ، وكان الوسط الحسابي له 3.94 مما يعكس درجة الاتفاق العالية في إجابات أفراد العينة بان البيانات المالية لدوائرهم فيها معلومات كافية لتقييم الأداء المالي، إذ بلغت نسبة الاتفاق والاتفاق التام 83.7% وهي نسبة جيدة جداً، مما يؤكد إن المعلومات لدوائر عينة البحث كافية لتقييم الأداء المالي.

أما الفقرة المتمثلة بالسؤال الخمسون: (توفر التقارير المالية للدائرة معلومات مالية وغير مالية كافية للجمهور) قد حققت اعلى قيمة انحراف معياري إذ بلغت 1.106 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.15 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الرابعة عشر**، إذ توضح النتائج أن نسبة 44.5% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بتوفير دوائرهم تقارير مالية وغير مالية لاطلاع الجمهور عليها، ، فيما يختلف معهم بنسبة 35% والنسبة المتبقية فهم محايدون، وان انخفاض نسبة الاتفاق هذه تشير الى إن الدوائر عينة البحث لم تحقق احدى قواعد الموازنة العامة الاتحادية ألا وهي الشفافية.

أما بالنسبة للفقرات الأخرى، كانت النتائج كالاتي:-

السؤال السابع والأربعين: (تكشف البيانات المالية للدائرة المقدمة بشكل واضح عن المصادر واستخدامات الأموال في الدائرة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.536 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.94 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثالثة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 80.2% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تصدر بيانات مالية توضح فيها عن المصادر واستخدامات الأموال في الدائرة،، فيما يختلف معهم بنسبة 5.7% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الثامن والأربعين: (تعد البيانات المالية المقدمة من قبل الدائرة دقيقة وموثوقة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.597 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.90 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الخامسة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 80.2% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تعد بيانات مالية دقيقة وموثوقة، فيما يختلف معهم بنسبة 7.1% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يشير الى جودة البيانات المالية للعينة المبحوثة بنسبة عالية.

السؤال التاسع والأربعين: (يتم تقديم البيانات المالية الحكومية في التوقيت المطلوب الى الجهات ذات العلاقة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.725 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.86 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثامنة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 77.4% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تقدم البيانات المالية الحكومية في التوقيت المطلوب الى الجهات ذات العلاقة ، فيما يختلف معهم بنسبة 8.2% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الحادي والخمسون: (تتسم البيانات المالية للدائرة بخلوها من أخطاء المقصودة وغير المقصودة) قد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.681 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.74 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السابعة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 73.1% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تعد بيانات مالية تخلو من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة، فيما يختلف معهم بنسبة 9.5% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الثاني والخمسون: (تتسم البيانات المالية في الدائرة بالشفافية والوضوح)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.840 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.76 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت

الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثانية عشر**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 73.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تعد بيانات مالية تتسم بالشفافية والوضوح، فيما يختلف معهم بنسبة 9.2% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الثالث والخمسون: (تستخدم الدائرة التكنولوجيا في إعداد وعرض البيانات المالية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 1.072 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.37 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثالثة عشر**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 54.8% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تستخدم التكنولوجيا في إعداد وعرض البيانات المالية ، فيما يختلف معهم بنسبة 29.7%، والنسبة المتبقية فهم محايدون، مما يتطلب من الوحدات الحكومية الاعتماد على النظم المحاسبية الإلكترونية بشكل اكبر.

السؤال الرابع والخمسون: (هناك تعاون كافٍ بين الجهات الرقابية ووزارة المالية والوزارة المعنية لضمان جودة البيانات المالية)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.828 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.76 وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الحادية عشر**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 76% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم لديهم تعاون كافٍ بين الجهات الرقابية ووزارة المالية والوزارة المعنية لضمان جودة البيانات المالية، فيما يختلف معهم بنسبة 11.3% ، والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الخامس والخمسون: (تعد البيانات المالية في الدائرة وفق الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بها)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.732 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.92، وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة التاسعة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 81.7% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تعد البيانات المالية وفق الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بها، فيما يختلف معهم بنسبة 5.3% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال السادس والخمسون: (تعد البيانات المالية المقدمة قابلة للفهم من قبل أصحاب المصلحة)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.535 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.04، وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة الثانية**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 90.1% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان دوائرهم تعد البيانات المالية الى أصحاب المصلحة وتكون قابلة للفهم، فيما يختلف معهم بنسبة 0.8% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال السابع والخمسون: (تخلو البيانات المالية المقدمة الى وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي من أي عمليات احتيال)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.675 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.55، وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة السادسة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 52% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان البيانات المالية التي تقدمها الدائرة الى وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي من أي عمليات احتيال، وهي نسبة منخفضة جداً ومؤشر خطير، فيما يختلف معهم بنسبة 3.9% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الثامن والخمسون: (البيانات المالية للدائرة ممكن الاستفادة منها من الجهات المختلفة لأغراض المقارنة وأعداد الموازنات القادمة)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.785 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 3.55، وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة**

العاشرة، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 82% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان البيانات المالية التي تعدها الدائرة ممكن الاستفادة منها من الجهات المختلفة لأغراض المقارنة وأعداد الموازنات القادمة ، وهي نسبة منخفضة جداً ومؤشر خطير، فيما يختلف معهم بنسبة 6.7% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

السؤال الثامن والخمسون: (البيانات المالية للدائرة تتسم بقابليتها للفهم من قبل المختصين وغير المختصين من أصحاب العلاقة)، وقد حققت انحراف معياري إذ بلغت 0.571 ، وكان الوسط الحسابي لها بمقدار 4.06، وهو اعلى من الوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم والبالغ 3 درجات، وجاءت **بالمرتبة العاشرة**، وإن النتائج تشير الى أن نسبة 89% منهم يؤيدون بالاتفاق الى الاتفاق التام بان البيانات المالية التي تعدها الدائرة تتسم بقابليتها للفهم من قبل المختصين وغير المختصين من أصحاب العلاقة ، فيما يختلف معهم بنسبة 0.8% فقط والنسبة المتبقية فهم محايدون.

وبناءً على ما تم عرضه في هذا القسم، يمكن ترتيب المحاور أعلاه حسب درجة الأهمية التي حظي بها بحسب إجابات أفراد العينة وكما في الجدول 3-37 أدناه:-

جدول (3-37) ترتيب محاور الاستبيان حسب درجة الأهمية

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المحاور
المحور الأول	**3.909**	**0.798**	الثالث
المحور الثاني	**3.372**	**1.027**	الرابع
المحور الثالث	**4.00**	**0.750**	الثاني
المحور الرابع	**3.778**	**0.728**	الأول

ويبين الجدول (**3-37**) إن المحور الرابع (جودة البيانات المالية) كان ترتيبه الأول من حيث تقارب إجابات أفراد العينة، وقد جاء المحور الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) بالمرتبة الرابعة ، أما المحور الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) كان ترتيبه الثالث، والمحور الثالث (تعزيز الامتثال) كان ترتيبه الثاني من حيث تقارب إجابات أفراد العينة بالاعتماد على قيمة الانحرافات المعيارية في الإجابات لجميع المحاور.

المبحث الثاني

اختبار فرضيات البحث

1-2-3 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الأولى : ((توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة التدقيق الداخلي والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية)).

ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وفق نموذج الانحدار الاتي:-

$$R = B_0 + B_1 + \varepsilon_i \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان:

R =المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال).

ε_i= اخطاء التقدير او ما تسمى بالبواقي الاحصائية.

B_0 = ثابت معادلة الانحدار الذي يمثل قيمة المتغير الوسيط عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

B_1 = ميل دالة الانحدار والتي تقيس تأثير المتغير المستقل الاول (كفاءة التدقيق الداخلي) في المتغير الوسيط (تعزيز الامتثال).

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-38) وصف المتغيرات

المتغيرات	المتوسطا الفرضي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
تعزيز الامتثال	56.084	7.678	283
كفاءة التدقيق الداخلي	62.554	9.477	283

يبين الجدول (3-38) أعلاه الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرضية الرئيسية الأولى ، اذ بلغ الانحراف المعياري للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) 7.678 وللمتغير المستقل الاول (كفاءة التدقيق الداخلي) 9.477، وكانت عدد المشاهدات 283 مشاهدة دون وجود أي قيم مفقودة اثناء التحليل.

جدول (3-39) مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتفاعلي

Correlations

		تعزيز الامتثال	كفاءة التدقيق الداخلي
Pearson Correlation	تعزيز الامتثال	1.000	.619
	كفاءة التدقيق الداخلي	.619	1.000
المعنوية	تعزيز الامتثال	.	.000
	كفاءة التدقيق الداخلي	.000	.
عدد المشاهدات	تعزيز الامتثال	283	283
	كفاءة التدقيق الداخلي	283	283

يوضح الجدول 3-39 أعلاه متغيرات مصفوفة الانحدار، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط بقيمة 61.9% وبدلالة اصغر من 0.00 ويعد هذا الارتباط متوسط احصائياً. وان العلاقة بين المتغيرين طردية ذات دلالة إحصائية بدلالة قيمة Sig تساوي 0.00 للمتغير المستقل و0.00 للمتغير التفاعلي.

جدول (3-40) بالمتغيرات الداخلة والمستبعدة

Variables Entered/Removed[a]

Model	المتغيرات	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	كفاءة التدقيق الداخلي[b]	لا توجد.	Enter

a. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

b. All requested variables entered.

يوضح الجدول 3-40 أعلاه أسماء المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار(تعزيز الامتثال) كمتغير تفاعلي، والمتغير المستقل الاول (كفاءة التدقيق الداخلي)، وان التحليل لم يستبعد أي متغير، علماً ان الطريقة المستخدمة في الانموذج هي الانحدار البسيط.

جدول (3-41) ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الاولى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.619[a]	.383	.381	6.040	.383	174.586	1	281	.000	1.527

a. Predictors: (Constant), **كفاءة التدقيق الداخلي**

b. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

يبين جدول 3-41 اعلاه معامل ارتباط بيرسون بين المتغير الوسيط والمتغير المستقل، وقد بلغت قيمة R بين المتغيرات 0.619 وهي قيمة جيدة، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.383 ،والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المســـتخدم، اي ان المتغير المستقل الاول (كفاءة التدقيق الداخلي) يفسر ما قيمته

38.3% من التباين الحاصل في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير بلغت قيمته 6.040 وهو رقم منخفض، وان هذا الانخفاض يفسر قوة الانموذج.

جدول (3-42) تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

ANOVA[a]

اللانوذج		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	**Regression**	6371.269	1	6371.269	174.586	.000[b]
	Residual	10254.695	281	36.494		
	Total	16625.965	282			

a. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

b. Predictors: (Constant), **كفاءة التدقيق الداخلي**

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل ANOVA للتباين لاختبار معنوية الانحدار، ويلاحظ ان قيمة F المحسوبة قد بلغت 174.586 اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (282,1) وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والبالغ 5% وبالتالي فان الانحدار معنوي ويشير الى وجود علاقة بين المتغير المستقل الاول والمتغير التفاعلي.

جدول (3-43) المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى

Coefficients[a]

الانموذج		المعاملات غير معيارية		المعاملات المعيارية	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	**(Constant)**	24.712	2.401		10.291	.000
	كفاءة التدقيق الداخلي	.502	.038	.619	13.213	.000

a. Dependent Variable: تعزيز الامتثال

وفقاً للجدول اعلاه فان معاملات دالة الانحدار المعيارية وغير المعيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع القيمة الاحتمالية للاختبارات(الدالة الإحصائية)،وقد بين الجدول ان قيمة ثابت معادلة الانحدار B_0 بلغت 22.943 وان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 50.2% والتي تبين تأثير المتغير المستقل (كفاءة التدقيق الداخلي) في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) بواسطة المعامل B وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 الى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين، المستقل والتفاعلي، وبعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل الاول (كفاءة التدقيق الداخلي) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى زيادة بمقدار 50.2% في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية T للمتغير المستقل بلغت 0.00 وهي اقل من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، **وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية البديلة لثبوت الاثر احصائيا والنتيجة**

ان هنالك تأثيراً ذا دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي في الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.

وادناه الرسوم البيانية التي توضح التوزيع الطبيعي للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

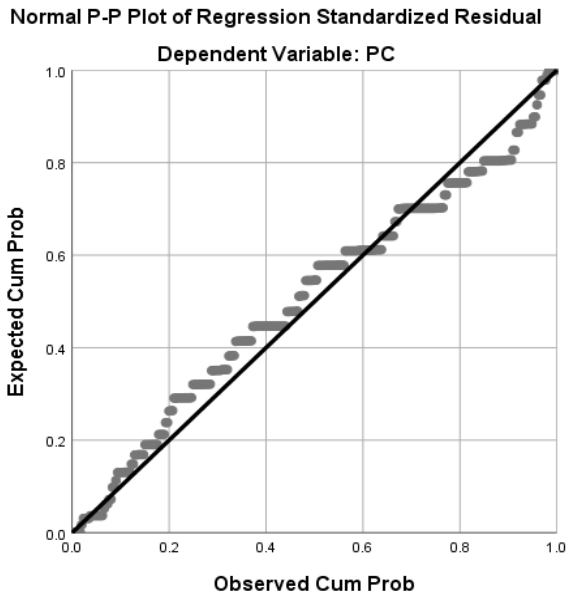

شكل (3-11) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

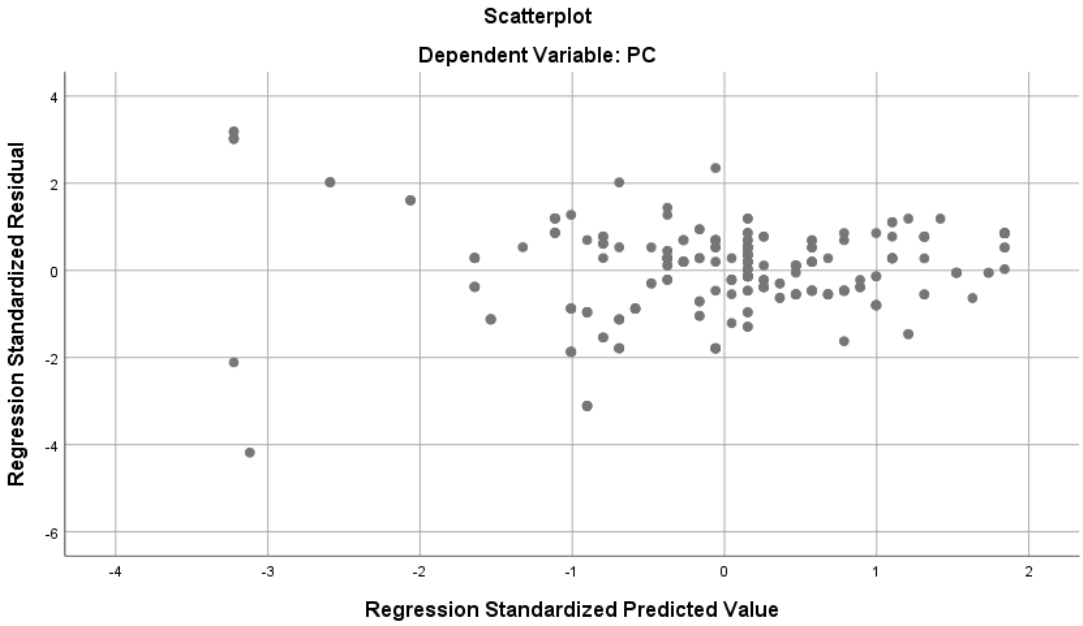

شكل(3-12) مخطط التشتت للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

يوضح الشكل (3-12) اعتدالية تشتت البيانات للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)، وكما يلاحظ عدم وجود تشتت للبينات لهذا المتغير.

3-2-2 اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الريسية الثانية: ((توجد علاقة ذات دلالة معنوية لفاعلية إدارة المخاطر والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية)).

ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ووفق نموذج الانحدار الاتي:-

$$R = B_0 + B_1 + \varepsilon_i \dots\dots\dots (2)$$

حيث ان:

R =المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال).

ε_i= اخطاء التقدير او ما تسمى بالبواقي الاحصائية.

B_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التفاعلي عندما تكون قيمة المتغير المستقل الثاني مساوية للصفر.

B_1 = ميل دالة الانحدار والتي تقيس تاثير المتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال).

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-44) وصف المتغيرات

المتغيرات	المتوسطا الفرضي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
تعزيز الامتثال	56.0848	7.678	283
فاعلية إدارة المخاطر	54.5371	11.155	283

يوضح الجدول (3-44) أعلاه الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرضية الرئيسية الثانية ، اذ بلغ الانحراف المعياري للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) 7.678 وللمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) 11.155، وكانت عدد المشاهدات 283 مشاهدة دون وجود أي قيم مفقودة اثناء التحليل.

جدول (3-45) مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل والتفاعلي			
Correlations			
		تعزيز الامتثال	فاعلية إدارة المخاطر
Pearson Correlation	تعزيز الامتثال	1.000	.395
	فاعلية إدارة المخاطر	.395	1.000
المعنوية	تعزيز الامتثال	.	.000
	فاعلية إدارة المخاطر	.000	.
عدد المشاهدات	تعزيز الامتثال	283	283
	فاعلية إدارة المخاطر	283	283

يوضح الجدول 3-45 أعلاه متغيرات مصفوفة الانحدار، اذ بلغ معامل الارتباط بقيمة 39.5% ويعد هذا الارتباط ضعيف احصائياً. وان العلاقة بين المتغيرين طردية لان قيمها موجبة، وهي ذات دلالة إحصائية بدلالة قيمة Sig تساوي 0.00 للمتغير المستقل الثاني وللمتغير التفاعلي.

جدول (4-46) بالمتغيرات الداخلة والمستبعدة			
Variables Entered/Removed[a]			
الانموذج	المتغيرات	المتغيرات المستبعدة	الطريقة
1	فاعلية إدارة المخاطر [b]	لا توجد.	Enter
a. Dependent Variable: تعزيز الامتثال			
b. All requested variables entered.			

يوضح الجدول 3-46 أعلاه أسماء المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار(تعزيز الامتثال) كمتغير تفاعلي، والمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر)، وان التحليل لم يستبعد أي متغير، علماً ان الطريقة المستخدمة في الانموذج هي الانحدار البسيط.

جدول (3-47) ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الثانية										
Model Summary[b]										
					Change Statistics					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.395[a]	.156	.153	7.065	.156	52.074	1	281	.000	1.174
a. Predictors: (Constant), فاعلية إدارة المخاطر										
b. Dependent Variable: تعزيز الامتثال										

يوضح الجدول رقم 3-47 اعلاه معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التفاعلي والمتغير المستقل الثاني، وقد بلغت قيمة R بين المتغيرات 39.5% وهي قيمة منخفضة، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.156

والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المســـتخدم، اي ان المتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) يفسر ما قيمته15.3% من التباين الحاصل في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير، كان 7.065 وهو رقم منخفض. وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية ويفسر قوة الانموذج.

جدول (3-48) تباين اختبار الفرضية الثانية

ANOVA[a]

اللانوذج		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2599.383	1	2599.383	52.074	.000[b]
	Residual	14026.581	281	49.917		
	Total	16625.965	282			

a. Dependent Variable: تعزيز الامتثال

b. Predictors: (Constant), فاعلية إدارة المخاطر

يبين الجدول 3-48 أعلاه نتائج تحليل ANOVA للتباين لاختبار معنوية الانحدار، ويلاحظ ان قيمة F المحسوبة بلغت 52.074 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (283,1) وان متوسط المربع للبواقي بلغ 2599.383 عند مستوى دلالة 5%.وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.00 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية، وبالتالي فان الانحدار معنوي ويشير الى وجود علاقة بين المتغير المستقل الثاني والمتغير التفاعلي.

جدول (3-49) المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الثانية

Coefficients[a]

الانموذج		المعاملات غير معيارية		المعاملات المعيارية	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	41.242	2.099		19.646	.000
	فاعلية إدارة المخاطر	.272	.038	.395	7.216	.000

a. Dependent Variable: تعزيز الامتثال

ويبين جدول3-49 اعلاه معاملات دالة الانحدار المعيارية وغير المعيارية والخطأ المعياري وقيمة اختبار T مع القيمة الاحتمالية للاختبارات(الدالة الإحصائية)،وقد بين الجدول ان قيمة ثابت معادلة الانحدار B_0 بلغت 41.242 وان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 27.2% والتي تبين تأثير المتغير التفاعلي (جودة المعلومات المحاسبية) في المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) بواسطة المعامل B وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 الى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين، المستقل والتفاعلي، وبعبارة اخرى ان اي زيادة في

المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) بمقدار درجة واحدة يؤدي الى زيادة بمقدار 27.2.% في المتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية T للمتغير المستقل الثاني بلغت 0.00 وهي اقل من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، **وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية البديلة لثبوت الأثر احصائيا والنتيجة ان هنالك تأثير ذو دلالة معنوية لفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.**

وادناه الرسم البياني لتوضح التوزيع الطبيعي للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

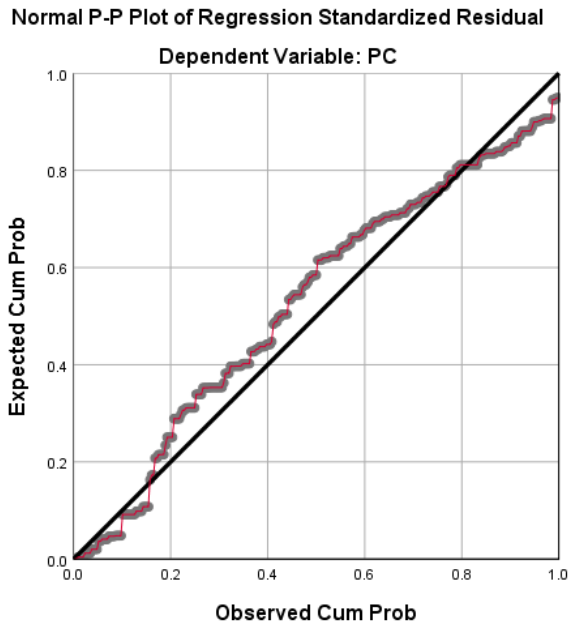

شكل (3-13) التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

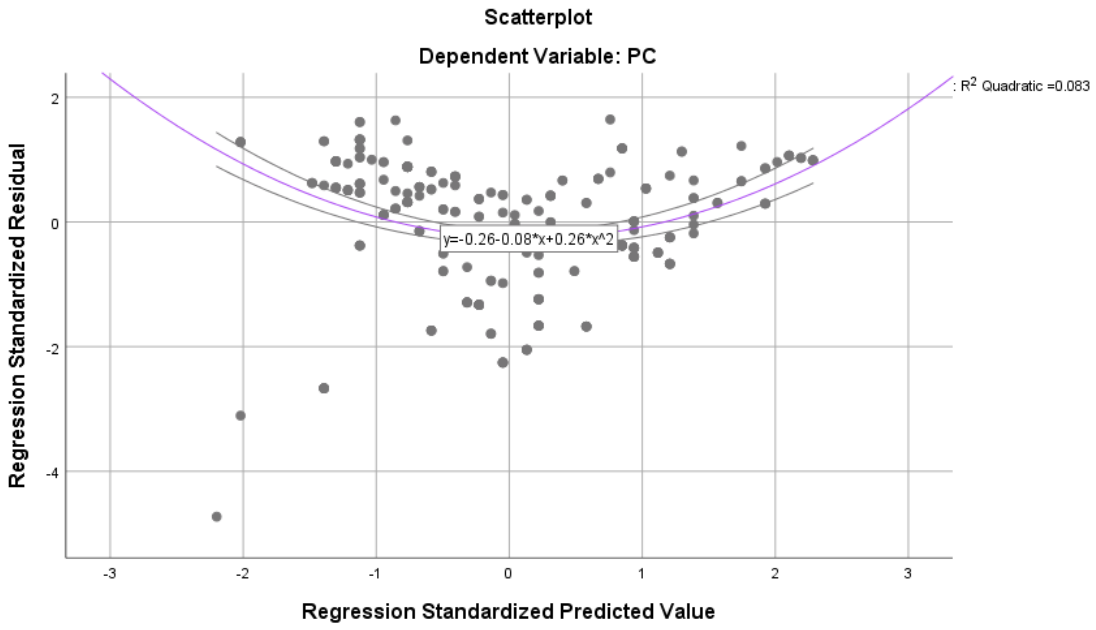

شكل(3-14) مخطط التشتت للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

3-2-3 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الرئيسية الثالثة: ((توجد علاقة ذات دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر مع الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية))

ولغرض اختبار الفرضية أعلاه تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفق الصيغة الاتية:

$$PC_{it} = B_1 IAE_{it} + B_2 ERM_{it} + e_{it} \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث ان:

PC_{it}= المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

B_0= ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) عندما تكون المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي مساوية للصفر.

B_1.B_2= ميل دالة الانحدار

$B_1 IAE_{it}$= ميل دالة الانحدار للمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي)

B_2ERM_{it}= ميل دالة الانحدار للمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر)

e_{it}= البواقي الإحصائية (أخطاء التقدير).

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS النسخة 25 كانت النتائج كما يلي:

جدول (3-50) وصف المتغيرات

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
تعزيز الامتثال	56.0848	7.678	283
كفاءة التدقيق الداخلي	62.5548	9.477	283
فاعلية إدارة المخاطر	54.5371	11.155	283

يوضح الجدول (3-50) أعلاه الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرضية الرئيسية الثالثة، اذ بلغ الانحراف المعياري للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) 7.678 وللمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) 9.477 والمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) 11.155، وكانت عدد المشاهدات 283 مشاهدة دون وجود أي قيم مفقودة اثناء التحليل.

جدول (3-51) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي

Correlations

		تعزيز الامتثال	كفاءة التدقيق الداخلي	فاعلية إدارة المخاطر
Pearson Correlation	تعزيز الامتثال	1.000	.619	.395
	كفاءة التدقيق الداخلي	.619	1.000	.579
	فاعلية إدارة المخاطر	.395	.579	1.000
Sig. (1-tailed)	تعزيز الامتثال	.	.000	.000
	كفاءة التدقيق الداخلي	.000	.	.000
	فاعلية إدارة المخاطر	.000	.000	.
N	تعزيز الامتثال	283	283	283
	كفاءة التدقيق الداخلي	283	283	283
	فاعلية إدارة المخاطر	283	283	283

يوضح الجدول 3-51 أعلاه مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار، اذ بلغ معامل الارتباط بين كفاءة التدقيق الداخلي وتعزيز الامتثال 0.619 بدلالة معنوية اصغر من 0.01، كما بلغ معامل الارتباط بين فاعلية إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال 0.395 وبدلالة اصغر من 0.01، وعلية فان العلاقة بين المتغيرات الثلاثة طردية لان القيم المعنوية لها هي 0.00.

جدول (3-52) بالمتغيرات الداخلة والمستبعدة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	**فاعلية إدارة المخاطر, كفاءة التدقيق الداخلي[b]**	**لا يوجد.**	Enter

a. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

b. All requested variables entered.

يوضح الجدول 3-52 أعلاه أسماء المتغيرات التي تم إدخالها في معادلة الانحدار (كفاءة التدقيق الداخلي) و (فاعلية إدارة المخاطر) كمتغيرات مستقلة، و (تعزيز الامتثال) كمتغير تفاعلي) ، علماً ان التحليل لم يستبعد أي متغير، وان الطريقة المستخدمة في الانموذج هي الانحدار القياسي.

جدول (3-53) ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الثالثة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.621[a]	.385	.381	6.04182	1.477

a. Predictors: (Constant), **فاعلية إدارة المخاطر, كفاءة التدقيق الداخلي**

b. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

يبين الجدول 3-53 أعلاه معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التفاعلي والمتغيرات المستقلة، اذ بلغت قيمة متوسطة 0.621 وبقيمة معامل تحديد 0.385، وان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.381 من التباين الحاصل في تعزيز الامتثال.

جدول (3-54) تباين اختبار الفرضية الثالثة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6404.972	2	3202.486	87.731	.000[b]
	Residual	10220.993	280	36.504		
	Total	16625.965	282			

a. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

b. Predictors: (Constant), **فاعلية إدارة المخاطر, كفاءة التدقيق الداخلي**

يبين الجدول رقم (3-54) أعلاه نتائج تحليل انوفا لاختبار معنوية الانحدار، ويلاحظ من خلاله ان قيمته المعنوية هي 0.00 وهي اقل من 0.01 ، وبالتالي يُرفَض الفرض الصفري للفرضية الثالثة ويُقبَل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي ، وبناء عليه يمكن القول: يوجد تاثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يمكننا التبؤ بالمتغير التفاعلي من خلال المتغيرات المستقلة.

جدول (3-55) المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الثالثة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	24.260	2.447		9.913	.000		
	كفاءة التدقيق الداخلي	.476	.047	.587	10.210	.000	.664	1.506
	فاعلية إدارة المخاطر	.038	.040	.055	.961	.337	.664	1.506

a. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

يبين الجدول (3-55) أعلاه معاملات الانحدار المعيارية والخطأ المعياري واختبار T والقيمة الاحتمالية للاختبارات، بالإضافة الى قيمة معاملات التباين ومعاملات التسامح والتي اتضح من خلالها عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات، اذ كانت معاملات التضخم اقل من 3، حيث بلغت للمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) 1.506 وللمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) كذلك 1.506، كما نستطيع كتابة معادلة خط الانحدار وفقاً لنتائج الجدول أعلاه وكالاتي:

$$\text{Predicted (JS)} = 0.587 \text{ (IAE)} + 0.055 \text{ (ERM)} + e_{I} \quad \text{.....(4)}$$

حيث ان:

IAE = كفاءة التدقيق الداخلي

ERM = فاعلية إدارة المخاطر

e_I= البواقي

مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية T للمتغير المستقل الثاني بلغت 0.00 وهي اقل من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد مسبقاً بمقدار 0.05، **وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية البديلة لثبوت الأثر احصائيا والنتيجة ان هنالك تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في تعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية.**

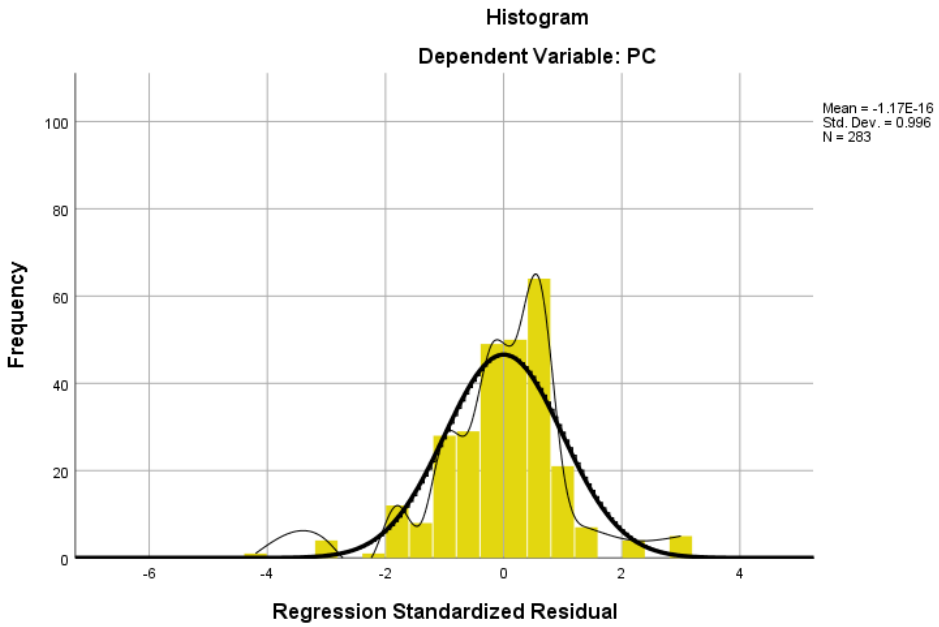

شكل(3-15) المدرج التكراري لتشتت البيانات للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

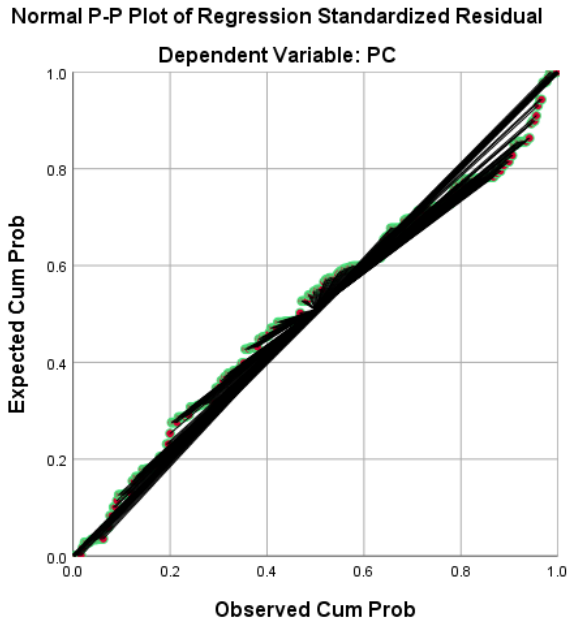

شكل(3-16) الرسم البياني لتشتت بيانات المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

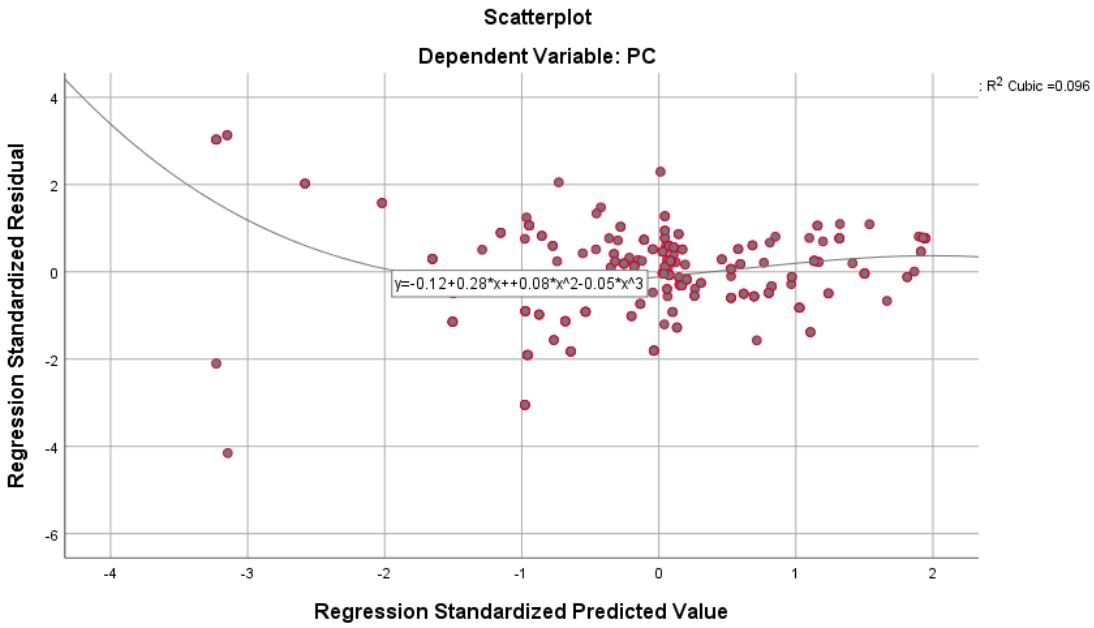

شكل(3-17) الرسم البياني لتشتت البيانات للمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

توضح الاشكال أعلاه اعتدالية توزيع البواقي وتجميع البيانات حول الخط المستقيم وبالتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي والذي يعد من الشروط الأساسية لاجراء تحليل الانحدار.

4-2-3 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

الفرضية الرئيسية الرابعة: ((توجد علاقة ذات دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر في جودة البيانات المالية من خلال الامتثال للقوانين والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية))

ولغرض اختبار الفرضية أعلاه تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفق الصيغة الاتية:

$$QFS_{it} = B_0 + B_1 IAE_{it} + B_2 ERM_{it} + PC_{it} \quad \text{.....(5)}$$

حيث ان:

QFS_{it}= المتغير التابع (جودة البيانات المالية)

B_0= ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع (جودة البيانات المالية) عندما تكون المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مساوية للصفر.

B_1.B_3 = ميل دالة الانحدار

$B_1 IAE_{it}$= ميل دالة الانحدار للمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي)

$B_2 ERM_{it}$= ميل دالة الانحدار للمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر)

PC_{it}= المتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال)

e_{it}= البواقي الإحصائية (أخطاء التقدير).

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS النسخة 25 كانت النتائج كما يلي:

جدول (3-56) وصف المتغيرات

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
جودة البيانات المالية	52.9929	7.41234	283
كفاءة التدقيق الداخلي	62.6192	9.32053	283
فاعلية إدارة المخاطر	54.5445	11.01747	283
تعزيز الامتثال	56.1815	7.28250	283

يوضح الجدول (3-56) أعلاه الإحصاء الوصفي لمتغيرات الفرضية الرئيسية الرابعة، اذ بلغ الانحراف المعياري للمتغير التابع (جودة البيانات المالية) 7.41234 وللمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) 9.32053 والمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) 11.01747، وكانت عدد المشاهدات 283 مشاهدة دون وجود أي قيم مفقودة اثناء التحليل.

جدول (3-57) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي والتابع

Correlations

		QFS	IAE	ERM	PC
Pearson Correlation	**جودة البيانات المالية**	1.000	.656	.444	.689
	كفاءة التدقيق الداخلي	.656	1.000	.579	.619
	فاعلية إدارة المخاطر	.444	.579	1.000	.395
	تعزيز الامتثال	.689	.619	.395	1.000
Sig. (1-tailed)	**جودة البيانات المالية**	.	.000	.000	.000
	كفاءة التدقيق الداخلي	.000	.	.000	.000
	فاعلية إدارة المخاطر	.000	.000	.	.000

	تعزيز الامتثال	.000	.000	.000	.
N	جودة البيانات المالية	283	283	283	283
	كفاءة التدقيق الداخلي	283	283	283	283
	فاعلية إدارة المخاطر	283	283	283	283
	تعزيز الامتثال	283	283	283	283

يوضح الجدول 3-51 أعلاه مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار، اذ بلغ معامل الارتباط بين كفاءة التدقيق الداخلي وجودة البيانات المالية 0.689 بدلالة معنوية اصغر من 0.01، كما بلغ معامل الارتباط بين فاعلية إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال 0.395 وبدلالة اصغر من 0.01، وعلية فان العلاقة بين المتغيرات الثلاثة طردية لان القيم المعنوية لها هي 0.00.

جدول (4-58) بالمتغيرات الداخلة والمستبعدة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	**كفاءة التدقيق الداخلي ,فاعلية إدارة المخاطر تعزيز الامتثال**[b]	**لا يوجد** .	Enter

a. Dependent Variable: **جودة البيانات المالية**

b. All requested variables entered.

يوضح الجدول 3-58 أعلاه أسماء المتغيرات التي تم إدخالها في معادلة الانحدار (كفاءة التدقيق الداخلي) و (فاعلية إدارة المخاطر) كمتغيرات مستقلة، و (تعزيز الامتثال) كمتغير تفاعلي) ، علماً ان التحليل لم يستبعد أي متغير، وان الطريقة المستخدمة في الانموذج هي الانحدار القياسي.

جدول (3-59) ملخص نموذج الفرضية الرئيسية الرابعة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.757[a]	.573	.568	4.87234	1.661

a. Predictors: (Constant), **فاعلية إدارة المخاطر، تعزيز الامتثال، كفاءة التدقيق الداخلي**

b. Dependent Variable: **تعزيز الامتثال**

يبين الجدول 3-59 أعلاه معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي، اذ بلغ قيمة متوسطة 0.767 وبقيمة معامل تحديد 0.573، وان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.381 من التباين الحاصل في جودة البيانات المالية.

جدول (3-60) تباين اختبار الفرضية الرابعة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8808.076	3	2936.025	123.676	.000[b]
	Residual	6575.909	277	23.740		
	Total	15383.986	280			

a. Dependent Variable: **تجودة البيانات المالية**

b. Predictors: (Constant), **فاعلية إدارة المخاطر، كفاءة التدقيق الداخلي تعزيز الامتثال**

يبين الجدول رقم 3-60 أعلاه نتائج تحليل انوفا لاختبار معنوية الانحدار، ويلاحظ من خلاله ان قيمته المعنوية هي 0.00 وهي اقل من 0.01 ، وبالتالي يُرفَض الفرض الصفري للفرضية الرابعة ويُقبَل الفرض البديل وهو ان الانحدار معنوي ، وبناء عليه يمكن القول: يوجد تاثير من قبل المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي على المتغير التابع، كما يمكننا التنبؤ بالمتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي.

جدول (3-61) المعاملات المعيارية وغير المعيارية لاختبار الفرضية الرابعة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	7.039	2.415		2.914	.004		
	كفاءة التدقيق الداخلي	.264	.044	.332	6.003	.000	.503	1.987
	فاعلية إدارة المخاطر	.059	.032	.087	1.828	.049	.678	1.476
	تعزيز الامتثال	.466	.050	.458	9.337	.000	.641	1.560

a. Dependent Variable: **جودة البيانات المالية**

يبين الجدول 3-61 أعلاه معاملات الانحدار المعيارية والخطأ المعياري واختبار T والقيمة الاحتمالية للاختبارات، بالإضافة الى قيمة معاملات التباين ومعاملات التسامح والتي اتضح من خلالها عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات، اذ كانت معاملات التضخم اقل من 3، حيث بلغت للمتغير المستقل الأول (كفاءة التدقيق الداخلي) 1.987 وللمتغير المستقل الثاني (فاعلية إدارة المخاطر) كذلك 1.476، والمتغير التفاعلي (تعزيز الامتثال) 1.560، كما نستطيع كتابة معادلة خط الانحدار وفقاً لنتائج الجدول أعلاه وكالاتي:

$$\text{Predicted (JS)} = 0.332 \text{ (IAE)} + 0.087 \text{ (ERM)} + 0.458 \text{ (PC) } e_I \text{ .....(6)}$$

حيث ان:

IAE = كفاءة التدقيق الداخلي

ERM = فاعلية إدارة المخاطر

PC= تعزيز الامتثال

e_I= البواقي

ومع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى يلاحظ من الجدول أعلاه أيضا ان مستوى معنوية T للمتغير المستقل الثاني بلغت 0.00 وهي اقل من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد مسبقاً بمقدار 0.05، **وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على قبول الفرضية البديلة لثبوت الأثر احصائيا، والنتيجة ان هنالك تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة التدقيق الداخلي في جودة البيانات المالية من خلال تعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الوحدات الحكومية. .**

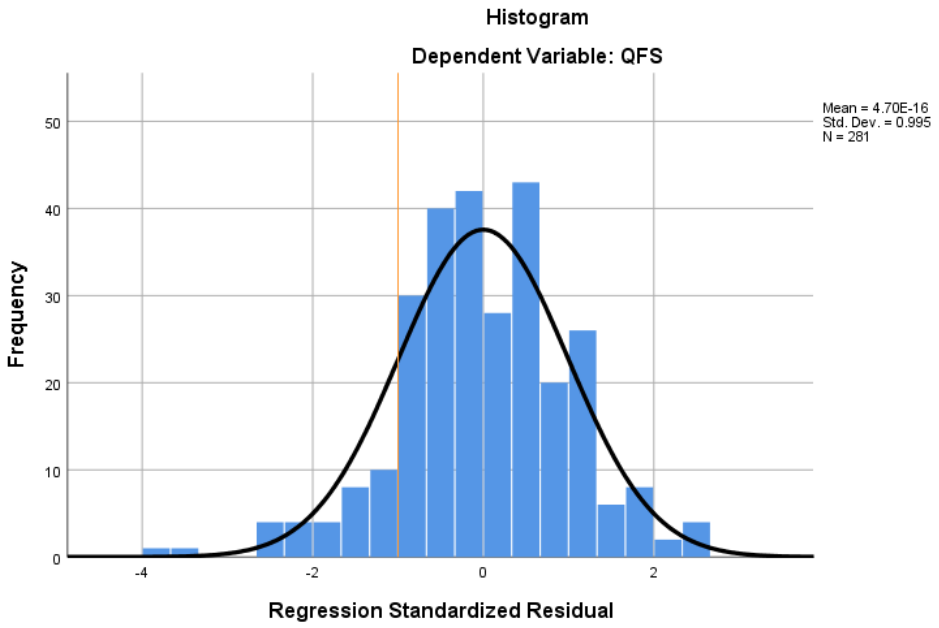

شكل(3-18) المدرج التكراري لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)

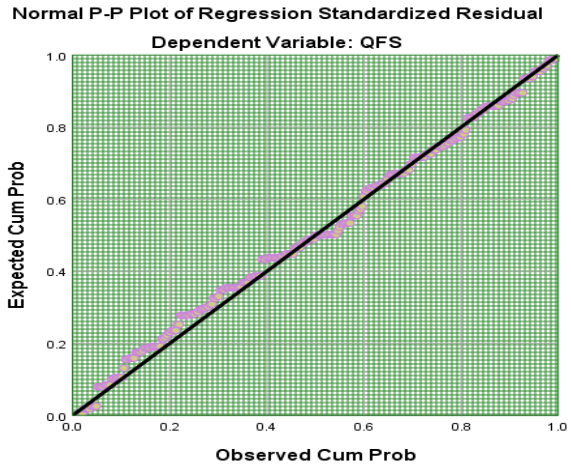

شكل(3-19) الرسم البياني لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)

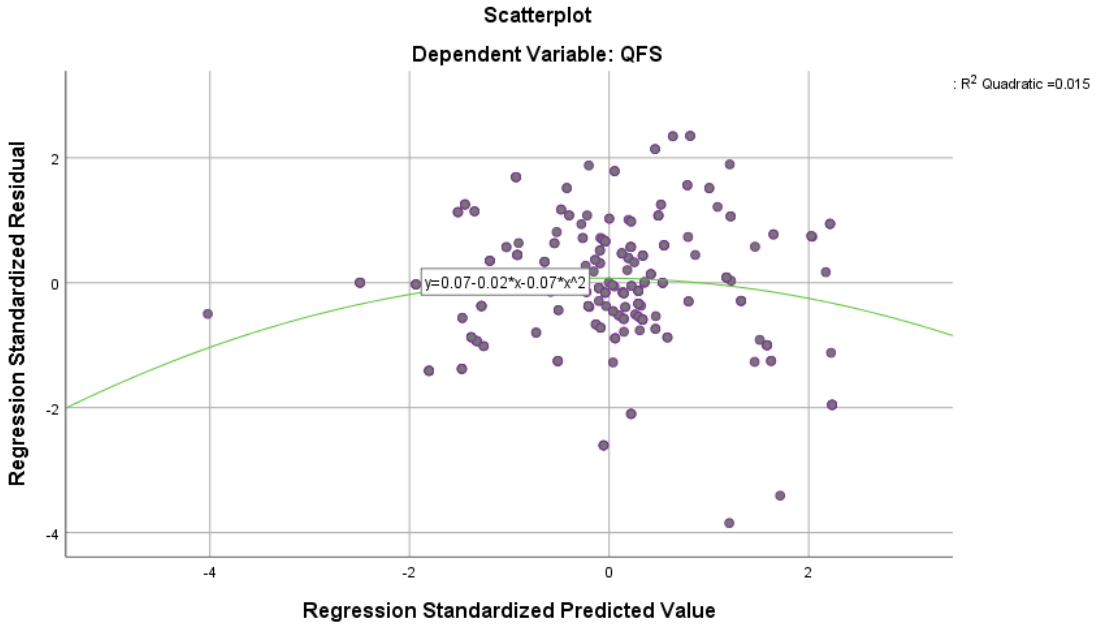

شكل(3-20) الرسم البياني لتشتت البيانات للمتغير التابع (جودة البيانات المالية)

توضح الاشكال أعلاه اعتدالية توزيع البواقي وتجميع البيانات حول الخط المستقيم وبالتالي فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (جودة البيانات المالية) والذي يعد من الشروط الأساسية لاجراء تحليل الانحدار.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

تمهيد :

بعد مناقشة الأدبيات ذات العلاقة بالبحث وتحليل البيانات واستخلاص النتائج واختبار الفرضيات توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية :-

1- تُعد كفاءة التدقيق الداخلي من اهم القضايا التي توليها الوحدات الاقتصادية المهنية الاهتمام الكبير وتحديث معاييرها وفقاً للمتغيرات المختلفة، فهي تمثل القدرة على استخدام المهارات الشخصية والمعرفة في المواقف الجديدة، في إطار التخصص، وتشمل، تنظيم العمل والتخطيط والابتكار والقدرة على التكيف مع الأنشطة غير العادية.

2- لدى موظفي التدقيق الداخلي عينة البحث القدرة الكبيرة على كشف الاحتيال ومنع تكراره، مما يؤشر الى كفاءة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية العراقية عينة البحث.

3- تشير نتائج الاستبيان الى إن أقسام وشعب التدقيق الداخلي في القطاع العام الحكومي في العراق وفقاً لعينة البحث، لديها عدد كاف من المدققين الحاصلين على شهادة جامعية في المحاسبة من جامعات رصينة، مما يدل على قدرتهم على ممارسة أعمالهم التدقيقية مع وجود تدريب وتأهيل منتظم.

4- تفتقر عدد كبير من الدوائر الحكومية للعينة المبحوثة الى استراتيجية للتعليم المستمر لموظفي التدقيق الداخلي، وهذا يشير الى عدم الاهتمام الكافي من قبل الإدارات العليا في هذا الموضوع.

5- إن فاعلية إدارة المخاطر في القطاع العام العراقي ما زالت تحتاج الى المزيد من الدعم الحكومي، والجهات الرقابية ذات العلاقة لوضع الآليات والإجراءات التي تكون اكثر صرامة للحد من المخاطر التي تواجهها وحدات القطاع العام الحكومي في الوقت الحاضر.

6- إن نسبة كبيرة من المدققين الداخليين للعينة المبحوثة لديهم الوعي الكافي بالمخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات في النظم اليدوية.

7- نسبة 37% من العينة المبحوثة تؤكد الى تعرض موظفيهم الى جرائم الرشا، وهذا يدل الى وجود ضعف في إدارة المخاطر لهذه الحالات.

8- عدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر معتمدة من قبل العديد من الوحدات الحكومية في القطاع العام العراقي.

9- الكثير من الإدارات العليا في القطاع العام الحكومي ليس لديها اهتمام كافٍ في وضع سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر.

10- عدم توفر نظام اتصال فعال ومفتوح بين إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة التي قد تتعرض لها دوائرهم، مما يعقد المهمة على القائمين بتنفيذها.

11- عدم وجود خطة لدى الكثير من الوحدات الحكومية العراقية لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث الطبيعية، مما قد يعرضها الى خسائر كبيرة وهدر للأموال العامة.

12- توجد الكثير من وحدات القطاع العام العراقي ضمن العينة المبحوثة تعرضت بياناتها المالية للاحتيال، مما يشير الى عدم فاعلية إدارة المخاطر في هذه الوحدات.

13- تعرض الكثير من وحدات القطاع العام العراقي الى جرائم التزوير المختلفة، وتشير النتائج أن نسبة 35.7% من العينة المبحوثة واجهت هذه القضية، وهذا مؤشر على عدم فاعلية إدارة المخاطر في هذه الوحدات.

14- إن الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات من قبل الموظفين العموميين سوف يقلل من أعباء التدقيق ويحسن من سمعتها أمام الجمهور.

15- إن أقسام وشعب التدقيق الداخلي للعينة المبحوثة ملتزمة بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

16- نسبة كبيرة من الوحدات الحكومية عينة البحث ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية ولا توجد أي ملاحظات معلقة للثلاث سنوات الماضية، مما يشير الى درجة امتثال جيدة جداً.

17- إن تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المالية في وحدات القطاع العام العراقي يساعد الجهات الحكومية ذات العلاقة على اتخاذ القرارات بمزيد من الثقة، مما يؤدي إلى تحقيق المساءلة والشفافية وتمكين الجهات الرقابية من التحقق من كفاءة الوحدات الحكومية في تنفيذ التخصيصات الواردة في الموازنة والرقابة على عمليات الصرف وتحصيل الإيرادات.

18- إن البيانات المالية التي تعدها الوحدات الحكومية تتضمن معلومات كافية لتقييم الأداء المالي، كما يعتقد أفراد العينة أن البيانات المالية المقدمة من قبل الدائرة دقيقة وموثوقة.

المبحث الثاني : التوصيات

تمهيد:

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في المبحث الأول من هذا الفصل ، فقد توصل البحث الى عدد من التوصيات التي تخدم الأهداف التي وضعها الباحث وهي كالآتي:

1- على الجهات الحكومية الرقابية والتنفيذية إيلاء الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين وفق معايير محددة تصدرها تلك الجهات.

2- تعزيز مهارات المدققين الداخليين بما يتعلق بقضايا الاحتيال لرفع كفاءتهم المهنية، والتي تصب في النهاية في جودة المعلومات التي تصدرها تلك الجهات، فضلاً عن الحفاظ على المال العام .

3- الاهتمام بالتأهيل والتدريب المستمر لموظفي التدقيق وفق خطط مدروسة في مجال الاحتيال والمحاسبة والاقتصاد والقانون وغيرها .

4- على الوحدات الحكومية العراقية وضع استراتيجية للتعليم المستمر لموظفي التدقيق الداخلي، لتعزيز كفاءتهم المهنية على المدى الطويل.

5- على الجهات التنفيذية والرقابية في العراق أن تفكر بجدية بإنشاء قسم إدارة المخاطر في جميع وحدات القطاع العام في العراق، لما له تأثير كبير للحد من الممارسات غير القانونية التي تشكل عبء على الموازنة.

6- تطوير مهارات المدققين الداخليين في مجال مخاطر امن المعلومات، لما لهذا المجال الحيوي من توسع في السنوات القادمة.

7- وضع إجراءات رقابية صارمة من قبل الإدارات الحكومية العليا والوسطى والدنيا لمنع ظاهرة الرشا في دوائرهم من خلال زرع القيم الوظيفة والنزاهة والأمانة، فضلاً عن تحسين الوضع المعيشي لموظف الخدمة العامة، مع إيلاء بعض الوظائف خصوصية اكبر.

8- وضع استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر من قبل الجهات الحكومية للحد من الهدر في المال العام وحمايته من المخاطر المتعددة.

9- توفر نظام اتصال فعال ومفتوح بين إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة التي قد تتعرض لها وحدات القطاع العام.

10- ضرورة وضع خطة من قبل الوحدات الحكومية العراقية لمواجهة مخاطر الأزمات والكوارث الطبيعية، لمنع المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة هذه الأزمات.

11- وضع إجراءات إضافية لمنع حالات الاحتيال في البيانات المالية، ومع إجراءات إضافية لمنع حالات التزوير التي تتعرض لها بعض من الوحدات الحكومية.

12- حث الموظفين والإدارات الحكومية على حدٍ سواء على الامتثال للقوانين والتعليمات ذات العلاقة من خلال الدورات والندوات وورش العمل، لما يمثله عدم الامتثال من مخاطر مالية وغير مالية.

13- توجيه الإدارات الحكومية بالاهتمام بشكل اكبر بجودة البيانات المالية وان تكون دقيقة وموثوقة لتخدم الجهات ذات العلاقة باتخاذ القرارات المناسبة لخدمة الصالح العام.

المراجع والمصادر

المراجع :

القرآن الكريم

المصادر العربية:

اولاً : الكتب:

1. إلهامي, محمد عادل والسيد أحمد السقا ,(2009). المحاسبة الحكومية والمحاسبة الإقتصادية القومية , كلية التجارة, جامعة طنطا.
2. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار،(2013). إدارة المخاطر إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
3. الججاوي، طلال محمد علي وحيدر علي المسعودي،(2018)"المحاسبة المالية المتوسطة" على وفق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية- الطبعة العربية الاولى – مؤسسة دار الكتب - كربلاء - العراق.
4. الجوهري، محمد، واخرون(2010)،علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
5. الرماحي, نواف محمد عباس(2009) , المحاسبة الحكومية , ط : 1 دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان.
6. رمحي، زاهر عطا, (2017). الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية ,ط1, عمان، الأردن : دار المأمون للنشر والتوزيع.
7. السلطان ,سلطان محمد ووصفي حسن أبو المكارم ,(1990). المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى : دار المريخ للنشر, الرياض.
8. سلمان ,جمال داود,(2009) " .اقتصاد المعرفة ," knowledge economics الطبعة الاولى ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن.
9. صالح, احمد السيد و داليا السيد. (2019). *مبادئ الرقابة والتدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية والامريكية* (المجلد 2).الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.
10. صالح، احمد فاروق محمد، (2011)، "التدريب الالكتروني في الخدمة الاجتماعية"، دار النهضة لطباعة والنشر، جمهورية مصر.
11. العواد، اسعد محمد علي وهاب، (2012)،"اساسيات المحاسبة الحكومية" ط1, دار الكتب، موزعون وناشرون، كربلاء، العراق.
12. العواد، اسعد محمد علي وهاب، (2021)، " التدقيق المتقدم في إطار معايير التدقيق الدولية" ط1، دار الكتب، موزعون وناشرون، كربلاء، العراق.

13.مشكور, سعود جايد , البعاج, قاسم عبد الله, الكرعاوي, نجم عبد عليوي, حسين, معين كاظم عبد الله. (2014)" المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق" , ط1, دار نيبور للطباعة والنشر.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. إبراهيم، فاطمة أحمد موسى، (2016)، "العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أمان الله وجدان مارية. (2015). أهمية التدقيق الداخلي في تحسين اداء المؤسسة. *أهمية التدقيق الداخلي في تحسين اداء المؤسسة رسالة ماجستير* . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-.
3. بوليفة, لمياء & قريشي, عبد الرحيم, (2022), "ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.
4. الجبوري, ازهر صبحي. (2021). التكامل بين المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من الاحتيال. كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء اطروحة دكتوراه.
5. حداد, علي شاكر محمود, (2022), "دور الشخصية القيادية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي في الحد من الاحتيال والغش في البيانات المالية" رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, كربلاء, العراق.
6. حسين، سطم صالح، (2016)"تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
7. حفيظ لقايد. (2015). مدى إلتزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل. *مدى إلتزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل رسالة ماجستير*. مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس.
8. الحلو، شيرين مصطفى (2012)، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، (رسالة الماجستير) كلية التجارة الجامعة الإسلامية، فلسطين
9. خنيطل, عباس مراد . (2022). " دور تقارير التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي من خلال ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية " رسالة ماجستير. كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.

10.زين الدين, جلبالية ، دور المدقق الخارجي في الحد من الأخطاء المحاسبية ، مذكرة ماستر العلوم الإقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي
11.السعدي, حوراء إحسان خليل، (2012)" تأثير معايير الإنتوساي على النظام المحاسبي الحكومي في العراق - إطار مقترح" ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد (جامعة الكوفة) .
12.سميرة يوسفي. (2019). التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل الجودة الشاملة. *التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل الجودة الشاملة رسالة ماجستير*. ادرار: جامعة احمد دراية.
13.شعت ,محمد حيدر موسى,(2017). "أثرنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية في علوم المحاسبة والتمويل ,كلية التجارة ,غزة,فلسطين.
14.شفا عمري, فضيل مصطفى يوسف . (2014)، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات العامة الأردنية"، فلسطين, رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط
15.عابدي, إبراهيم, بنص & ,عبد الرحمان. (2023) .(مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر , اطروحة دكتوراه, جامعة ابن خلدون-تيارت.
16.العابدي، دلال. (2016) " حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"، مذكرة دكتوراه، بسكرة.
17.العجيلي, عماد حمزة عبد.(2022). " دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية" رسالة ماجستير كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء.
18.عز الدين، عمر زهير عز الدين. (2015) .(أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي : دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة) .(أطروحة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
19.عماد الدين, داد & مويسي. (2022). دور التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء والغش المحاسبي, مذكرة ماستر العلوم الإقتصادية, جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم: علوم المالية والمحاسبة
20.الغانمي, مرتضى حسن خليف. (2022). "تأثيرُ هيكلِ المُلكية وحجمِ الشركةِ وجودةِ التدقيقِ في إنتاجِ بياناتٍ ماليةٍ عاليةٍ الجودةِ" كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء, رسالة ماجستير.
21.قلقول، نعيمة وشنيخر، عبد الوهاب، (2018) "دور التدقيق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية -دراسة حالة مؤسسة سون الغاز - أم البو اقي– "، رسالة ماجستير في علوم التيسير، الجزائر.

22.كاظم, سمية علي . (2022). " الكفاءة العلمية والمهنية للمدقق الداخلي وتأثيرهما في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لإنتاج تقارير مالية موثوقة" رسالة ماجستير. كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد –

23.لظن , هيا مروان ابراهيم ,(2016)," مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطارCOSO دارسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة ", رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل , الجامعة الاسلامية غزة.

24.المدهون , رغدة إبراهيم ,(2014) , "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي", رسالة ماجستير في علوم المحاسبة والتمويل , الجامعة الاسلامية غزة

25.مصطفى ايهاب رضوان. (2012). اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية.*اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية رسالة ماجستير*. غزة: الجامعة الاسلامية.

26.منصر، جمال (2015)، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والاخطاء في القوائم المالية دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي رسالة مقدمة لغرض نيل شهادة الماجستير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

27.المهدواني, الياس ريان. (2020). دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية في شركة سونلغاز. *دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية في شركة سونلغاز رسالة ماجستير*. ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

28.موالدي، نور، (2018)، "اثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية – دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

29.ونيسي امينة، فوحمة سلسبيل، زغدي لينة، وسالمي مهى، (2020)"دور الأهمية النسبية والخطر في جودة التقارير المالية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ثالثا : البحوث والدراسات:

1. أبو النصر. (2023). نموذج الكفاءة والفاعلية من منظور اجتماعي وإداري .المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية.
2. أبو لبن، حاتم فوزي محمود، (2021)"أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 5، العدد1.
3. احمد وهبه, ا. (2023). التحول الرقمي وعلاقته بالحوكمة الرقمية والتقارير المالية لتحقيق التنمية المستدامة .المجلة العلمية للدراسات المحاسبية.183-114 ,(2)5 ,
4. احمد, راميار رزگار (2021). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية في ضوء معيار الأداء لممارسة التدقيق الداخلي: دراسة ميدانية على عدد من مصارف الأهلية في مدينة اربيل .مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو.975–952 ,(4)9 ,
5. احمد, فاطمة الزهراء محمد. (2023). دور إدارة المراجعة علي اساس المخاطر في تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة نظرية .(مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية) .5447-5345 ,(16)3
6. اكبر, حكمت بخش علي (2015), "جودة التدقيق الداخلي في ضوء معايير التدقيق الدولية: اطار مقترح بحث تطبيقي في مصرف الرشيد", بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية, المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين, بغداد, العراق.
7. برزان ، صبيحة (2015) أثر التدقيق الالكتروني في رفع استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (21) العدد .
8. بلوداني، خالد بوشارب وعزوز مرابط عياش، (2020)، "التدريب الالكتروني كأداة لرفع الكفاءة المهنية للعامل"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، العدد الثامن، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
9. بوشمال & ,عبد العظيم . (2022) "دور التدقيق الداخلي كآلية لإدارة مخاطر التسيير في المؤسسة" دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر بورقلة خلال2018/2022 (Doctoral dissertation, جامعة قاصدي مرباح ورقلة).
10. التجاني, اية الله مباركة & ,حمدات. (2022) .دور التدقيق الخارجي في فعالية إدارة المخاطر المالية دراسة ميدانية لبنك خليج الجزائر–ورقلة ,(Doctoral dissertation) جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
11. الثانية, بيروت, لبنان.

12.الجادر, عقيل نجاح مهدي و احمد, نضال رؤوف. (2024). مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء الدولية (IIA) في الهيئة العامة للضرائب/بحث تطبيقي . Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 19(66), 95-103.

13.الجبوري ,انتصار صابر واخرون ,(2018). " إنعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي (IFRS) – دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق ", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الموصل ,المجلد 24, العدد(106).الصفحة 540

14.الجربوع ، يوسف محمود (2004) "مجالات مساهمة استخدام الحاسب الآلي في انجاز عملية المدقق وفق المعايير الدولية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية, جامعة بنها.

15.الجعارات ,خالد جمال ,(2015). " مختصر معايير المحاسبة الدولية ".الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة للفترة (24-25) نوفمبر.

16.الحداد, زينب & العبيدي, أرادن. (2021). الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقيةJournal of Al-Rafidain University College . For Sciences (Print ISSN: 1681-6870, Online ISSN: 2790-2293), (2), 33-58.

17.الحريشاوي, محسن & دشلي, كمال. (2023). دور نظام التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبيّة في القوائم المالية: دراسة حالة وزارة النفط العراقية / شركة نفط ميسان. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences. 19. 58-88. .10.25130/tjaes.19.64.1.4

18.حمدان, جمال الدين & ,قيرواني, حمزة. (2023) .(دراسة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية في عرض وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة–مؤسسة كوندور (Doctoral dissertation), كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسييرجامعة برج بوعريريج.

19.الحواجرة، كامل محمد يوسف. (2020). "التأثير المعدل لإدارة المعرفة بين ممارسات إدارة المخاطر الإستراتيجية و ريادة الأعمال الإستراتيجية في المشروعات التابعة للصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية ".المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،مج. 16، ع. 3، ص ص. 647-679.

20.حورية، بن حمزة وبالعادي، ابراهيم، (2015)، "الثقافة النقابية والكفاءة المهنية في ظل العولمة"، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، (المجلد: 4، العدد: 3، 2015)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

21.زينب الحداد & ,أرادن العبيدي. (2021). الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية Journal of Al-Rafidain University College For . Sciences (Print ISSN: 1681-6870, Online ISSN: 2790-2293), (2), 33-58.

22.سالمين حميدان, س. (2018). المنظور المعاصر لإدارة المخاطر: مفهوم المخاطرة. مؤتمرات الآداب والعلوم الانسانية والطبيعية.

23.سليمان, محمد مصطفى (2014) "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحاسبات", الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر.

24.سيد, س. ع. ا & ,.سيد عبد الفتاح. (2022). أثر متطلبات المحاسبة عن الأصول البيولوجية طبقا للمعيار IAS 41 على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة: دراسة ميدانية .مجلة الدراسات التجارية المعاصرة.264-219 ,(13)8 ,

25.صبح, داود يوسف (2010) "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية", اتحاد المصارف العربية, الطبعة

26.صلاح, صاحب شاكر البغدادي، و احمد نوفل عودة. (2019). كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية. *مجلة كلية التراث الجامعة*.

27.ضاحي, كريم جابر, محيسن, كمال علوان & , سعد رشيد عبد. (2019). دور الادارات المحلية في الحد من ظاهرة الفساد وهدر المال العام حالة دراسية لمدراس مركز قضاء الكوت Al Kut . Journal of Economics and Administrative Sciences, 11(34), 238-257.

28.طاوطاو, سميحة, بوقلمون & ,داود (مشرف). (2022), "علاقة السلوك التنظيمي بتحسين جودة الأداء في المؤسسة.(Doctoral dissertation)

29.الطائي, بشرى فاضل & سلمان, حسين فخري. (2019). دور التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية Journal of Economics and Administrative . Sciences, 25(114), 575-602.

30.طه, نورس رشيد & كمال ,براء منذر. (2022). تفعيل التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد واثره في الحد من هدر المال العام Imam Jaafar Al-Sadiq University journal of Human . and social sciences, 1(The Fourth International Conference of Al-Shaheed Al-Sadir for Excellence and Innovation).

31.العابدي, ثامر & جوهر, كريمة. (2023) "دور الالتزام بمبادئ إطار اداره المخاطر المحدث في تقويم اداء شركات النفط والغاز دراسة حاله في شركة نفط الوسط". Tikrit Journal of

Administrative and Economic Sciences. 19. 526-540. .10.25130/tjaes.19.61.1.27

32. عبد, صفاء محمد, عبد الرزاق, منى محمد & ,سامر مؤيد عبد اللطيف. (2017) .April ,دور البرلمان في مكافحة الفساد الاداري In .المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون - جامعة كربلاء.

33. العزايزي، خالدية مصطفى عطا عبد الرزاق والدليمي، سامي أحمد عباس والملا، حميد علي أحمد. 2019. الثقافة التنظيمية و تأثيرها في تحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة : دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي العراقية .المجلة العربية للإدارة، مج. 39، ع. 1، ص ص. 151-178.

34. علي رميسة & ,عبدلي رانية. (2023 .(دور المدقق الداخلي في الرقابة على المخزون-دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس برج بوعريريج ,Doctoral dissertation) جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

35. العمري, صفية (2023) "تسيير المخاطر المالية" , الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

36. غني, علي واخرون (2011) "رقابة المفتش العام في مكافحة الفساد المالي والإداري" بحث مقدم الى المؤتمر العلمي (١١) - بغداد - ١٩ - ٢٠ تشرين ثاني ٢٠١١ - ص ٥١-٥٣

37. فقير ن., & لونيسة م. أ. (2023). أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة المنهل الاقتصادي, 6(1), 923-940.

38. الفلاحات, خولة خالد. (2023). العوامل المؤثرة على كفاءة المدقق الداخلي في البلديات. *رماح للبحوث والدراسات، 2.*

39. قباعة, أريج صباح احمد, (2022). مراجعة عالية المستوى لدفاتر الحسابات لاكتشاف الأخطاء المحاسبية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 49.

40. القحطاني, اثير منصور وحسن, فاطمة محمد مهدي, (2022), أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية.

41. لقاط, شيماء & دغة ,محمد مهدي(2023) .دور تكنولوجيا المعلومات في الحد من الأخطاء المحاسبية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بورقلة- ,(Doctoral dissertation)جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

42.محمد ,عبد القادر مضوي .(2013)." تبني شركات التأمين السودانية لتطبيق إطار إدارة المخاطرالمؤسسية بالتركيز على إطار مواصفة الآيزو 31000 " دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية المحدودة.

a. المدققة الدولية في فلسطين" http//:site.iugaza.edu.ps/4jarbou

43.مزمل عوض طه أحمدا. (2022). مدى إمكانية قياس متطلبات جودة الاداء المهني بمكاتب المراجعة الخارجية دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم-السودان.

44.المشهداني, عمر إقبال توفيق ، المطر, ماجد خلف محمد. (2015), مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بتحديد مخاطر الخطأ الجوهري من خلال معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية - مجلة العربية للإدارة، العدد 02

45.مصطفاوي. (2022) ."دور التدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة و الشفافية و تحسين الأداء الحكومي"-دراسة ميدانية على مستوى ولاية تيارت ,Doctoral dissertation) جامعة ابن خلدون-تيارت.

46.المطارنة , غسان فلاح ,(2010), "تدقيق الحسابات المعاصرة " دار المسيرة للنشر والتوزيع , ط2, عمان , الاردن .

47.معهد المدققين الداخليينIAA (2017) ،"المعايير الدولية لممارسة مهنة للتدقيق الداخلي" ترجمة جمعية المدققين الداخليين، فلوردا: جمعية المدققين الداخليين.

Foreign references:

First: Books:

1. Aerts, Walter& Peter, Walton, (2013). "Global Financial Accounting and Reporting Principles and Analysis", Third Edition, SouthWestern, Cengage Learning
2. Alexander,David & Nobes, Christopher, (2016)."Financial Accounting An International Introduction". Sixth edition, Eleimon Gonis, University of the West, Bristol, England .
3. Arellano-Gault David (2023). The Promises and Perils of Compliance: Organizational factors in the success (or failure) of compliance programs, Published: Berlin, De Gruyter, 2023
4. CHAPELLE, D. A. (2023). Operational risk management. The Risk Management Handbook: A
5. Cressey, D. R. (1953). Other People's Money. Montclair, NJ: Patterson Smith.
6. Spiceland, J. D., Sepe, J. F., Nelson, M. W., & Thomas, W. (2020). Intermediate accounting (Vol. 10). New York, NY: McGraw-Hill/Irwin.

7. Doupnik, Timothy & Perera, Hector, (2012)."Conceptual Fremework For Financial Reporting" .Third edition, McGraw- Hill, New York, United States
8. Drucker, Peter . (1974). Management: Tasks, Responsibilities, Practices. New York: HarperCollins.future–Theory and cases. Croatia: InTech, 435-466.
9. Gibson, Charles .H, (2013). "Financial Reporting and Analysis", thirteenth edition, Cengage Learning, South-Western.
10. Grote Rainer (2021). Research handbook on compliance in international human rights law, Published: Cheltenham, UK, Edward Elgar Publishing
11. HONEY, ANDREW, (2019), " Think Sales Is It Time To Hire A Sales Execution Auditor?"
12. Ridley, Jeffrey.(2008) "Cutting edge internal auditing". John Wiley & Sons.
13. Kalia, Vinay, & Muller, Roland. (2015). "Risk Management At Board Level: A Practical Guide For Board Members", 2. Auflage, Austria.
14. Kibling, Kristin. (2016). "Die Latent Function Von Compliance: Eine Analyse Der Wirkungszusammenhange Von Compliance Mabnahmen Auf Das Dunkelfeld Der Wirtschaftskriminalitat", Verlag Marburge, Germany.
15. Kieso, Donald .E et al.,(2020), "intermediate accounting",IFRS Fourth edition, Wiley &sons, United States.
16. Kleinfeld, Annette, & Martens Hrsg, Annika. (2018). "Csr Und Compliance: Synergien Nutzen Durch Ein Integriertes Management", Management-Reihe Corporate Social Responsibility, Springer-Verlag Gmbh, Berlin, Germany.
17. O'connor, Rory V., Akkaya, M., Kemaneci, K., Yilmaz, M., Poth, A., & Messnarz, R. (2015). "Systems, Software And Services Process Improvement: 22nd European Conference, Eurospi 2015 Ankara, Turkey, September 30-October 2, 2015 Proceedings", Springer International Publishing, Switzerland. https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-24647-5
18. Petsche, Alexander, & Mair Hrsg, Karin. (2012). "Handbuch Compliance", 2. Auflage, Lexisnexis, Wien. Practical Guide to Managing the Multiple Dimensions of Risk, 56.
19. Robinson, Thomas. R. et al., (2015). "International financial statement analysis",Thirde Edition ,wiley, Canada.
20. Ross ,Stephen A. et al.,(2017)."Essentials of Corporate Finance", Ninth Edition, McGraw-Hill Education, New York, United States.
21. Stice, Earl .K et al ., (2010). "Intermediate Accounting", seventeen Edition, by South-Western, Cengage Learning.

22. Tarantino, Anthony. (2008). "Governance, Risk, And Compliance Handbook: Technology, Finance, Environmental, And International Guidance And Best Practices", John Wiley And Sons, Inc, Hoboken, New Jersey.
23. Voronova, I. (2012). Financial risks: Cases of non-financial enterprises. Risk management for the
24. Warren, Carl S. et al., (2012). "Financial Accounting", Twelfth Edition, South-Western, Cengage Learning.

Second: Thesis's and Dissertations:

1. Abbas, Sarah Adnan, (2018)." The Impact of Applying the International Financial Reporting Standard IFRS 9 - Financial Instruments on the Quality of Financial Statements for Iraqi Banks Listed on the Iraq Stock Exchange" . Master Thesis submitted to the Council of the Administrative Technical, to obtain the degree of "Master of Science." in accounting, College / Baghdad.
2. Chauke,Deroul ; (2021)"Ethical Sensetivity Of Internal Audit University Students", Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Commerce (Accounting) To Be Awarded At The Nelson Mandela University. http://vital.seals.ac.za:8080/vital/access/manager/Repository/vital:43206?site_name=GlobalView
3. Wudu, A. (2014). Auditor Responsibility and Fraud Detection: In Ethiopian Private Audit Firms.Published Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, the Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University. https://www.academia.edu/76094126/
4. Ongeri, S. N. (2011). An assessment of the effectiveness of internal audit systems in the management of decentralised funds in Kenya A study of local authority transfer fund in Kisii Municipal Council (Doctoral dissertation, Egerton University). http://41.89.96.81:8080/xmlui/handle/123456789/1387
5. Al-Khodari, Hassan Abdel-Majed (2013). "The extent of the commitment of companies listed on the Palestine Stock Exchange to implement the International Financial Reporting Standard No. 8". a master's thesis in accounting and finance. the Faculty of Commerce / Gaza University.
6. Schwab, Sarah. (2018). "Einfuhrung And Ausgestaltung Eines Compliance-Management-Systems Fur Einen Se-Konzem Mit Sitz In Deutschland", Phd Thesis, Andrassy Gyula Budapesti Nemet Nyelvu Egyetem. https://real-phd.mtak.hu/736/

7. Schemer, Carolin. (2013). "Compliance Im Mice-Sektor", Bachelor-Thesis, Ostfalia-Hochschule Fur Angewandte Wissenschaften, Karl-Scharfenberg-Fakultat, Verkehr-Sport-Tourismus-Medien.
8. Utami, Helianti,(2016). "A case study of internal auditing practice in a State-Owned Enterprise in Indonesia". A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the Degree of Doctor of Philosophy, School of Accounting, Economics and Finance Faculty of Business, University of Wollongong. https://ro.uow.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?article=5852&context=theses
9. Yassin, Youssef Taha, (2017)." The effect of applying the measurement and disclosure requirements of financial instruments standards in the scope of auditing and the responsibilities of the auditor". a master's thesis in financial and accounting techniques. College / Baghdad.

Third: Periodicals, Articles

1. Abdullahi, R., & Mansor, N. (2015). Fraud Triangle Theory and Fraud Diamond Theory. Understanding the Convergent and Divergent For Future Research. International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, 5(4), 54–64. http://dx.doi.org/10.6007/IJARAFMS/v5-i4/1823
2. Accenture. (2016). "Compliance Excellence In The Insurance Industry", High Performance. Deliverd.
3. Achim, A. M., & Chiş, A. O. (2014). "Financial Accounting Quality And Its Defining Characteristics," SEA - Practical Application of Science, Romanian Foundation for Business Intelligence, Editorial Department, issue 5, pages 93-98, November. SEA: Practical Application of Science, 2(3). https://seaopenresearch.eu/Journals/articles/SPAS_5_13.pdf
4. Afrinanda, Chabullah Wibisono, Robin, Bambang Satriawan, & Muammar Khaddafi. (2022). THE EFFECT FINANCIAL ACCOUNTING QUALITY AND ITS DEFINING CHARACTERISTICS OF ACCOUNTABILITY, TRANSPARENCY OF FINANCIAL REPORTING AND QUALITY OF ACCOUNTING INFORMATION ON THE LEVEL OF RECEIVING ZAKAT FUNDS WITH ACCESTABILITY AS A MODERATION VARIABLE AT BAZNAS IN BATAM CITY. International Journal of Educational Review, Law And Social Sciences (IJERLAS), 3(1), 189–207. https://doi.org/10.54443/ijerlas.v3i1.598
5. Al'Alam, M. P. A.; Firmansyah, A.; (2019)"The effect of financial reporting quality, debt maturity, political connection, and corporate governance on investment efficiency", Evidence from Indonesia. International Journal of Innovation, Creativity and Change. https://www.researchgate.net/publication/337113410
6. Alawaqleh, Q. A. (2021). The effect of internal control on employee performance of small and medium-sized enterprises in Jordan: The role of accounting information system. The Journal of Asian Finance, Economics and Business. http://dx.doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no3.0855

7. Al-Chahadah, A. R., Soda, M. Z., & Al Omari, R. (2018). The impact of the internal audit on the quality of accounting information in the jordanian commercial banks. International Journal of Economics and finance, 10(9), 157-167. http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v10n9p157
8. Alhawari, Samer, Louay Karadsheh, Amine Nehari Talet, and Ebrahim Mansour. 2012. Knowledge-Based Risk Management framework for Information Technology project. International Journal of Information Management. https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2011.07.002
9. Alwan, Mohamed Kareem& Al Amery, Zahra Hasan Oleiwi, (2021). "The Reflection of the Application of International Financial Reporting Standards on the Quality of Earnings; A Practical Study in a Sample of Banks". Journal of Global Scientific Research (ISSN: 2523-9376), Vol 6. NO.(3),PP 1233-1243. http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.10279.68003
10. Andon Paul, et all, (2015), "Pathways to accountant fraud: Australian evidence and analysis", Accounting Research Journal, VOL. 28, NO. 1 10.1108/ARJ-06-2014-0058
11. Anggadini& Sri Dewi& Ari Bramasto& Sari Damayanti& Sultan Miftahul, (2021)," EVALUATION OF IMPLEMENTATION OF INTERNAL AUDIT, RISK MANAGEMENT AND GOOD CORPORATE GOVERNANCE", Jurnal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi, (vol: 5, no: 2, 2021), Langlangbuana University, Indonesia. **DOI** https://doi.org/10.36555/jasa.v5i2.1700
12. Anggadini, S. D. (2015). Accounting information system quality is related to the ethics and competence of users. International Journal of Applied Business and Economic Research, 13(5), 3143-3158. https://www.researchgate.net/publication/317833100
13. Anggadini, S. D. (2017). Improving the Quality of Accounting Information System Through the Availability of User's Competence. Journal of Engineering and Applied Sciences, 9260-9265. https://docsdrive.com/?pdf=medwelljournals/jeasci/2017/9260-9265.pdf
14. Asiimwe, Mourine, Akankunda, Brendah, (2019)." Independence of the Internal Auditing Independence and Accountability of Child Funded NGOs on Uganda". International Journal of Research in Humanities and Social Studies, Vol. 6, No.(3), PP. 29-37. https://www.ijrhss.org/papers/v6-i3/4.pdf
15. Asmarawati, S. G., & Pangeran, P. (2021). ISO 31000-based risk management and balanced scorecard to improve company performance: A case study at Indonsian YNK Tour and Travel Company. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, 8(3), 376-388. DOI: 10.18415/ijmmu.v8i3.2341
16. Assad, N. F.; Alshurideh, M. T.; (2020)"Financial reporting quality, audit quality, and investment efficiency", evidence from GCC economies. Accelerating the world's research. Waffen-und Kostumkd. https://www.researchgate.net/publication/340862354_
17. Atukalp, M. E. (2023). The effect of financial statements on financial review results. Statement of financial position or income statement?. Gazi İktisat Ve İşletme Dergisi, 9(1), 80-96. DOI: 10.30855/gjeb.2023.9.1.006

18. Aulia, D.; Siregar, S. V. ; (2018) "Financial reporting quality, debt maturity, and chief executive officer career concerns on investment efficiency". BAR-Brazilian Administration Review. https://doi.org/10.1590/1807-7692bar2018170120
19. Bandar, M. A.-H., kuaiber, M. q., & Almaliki, O. J. (2021). THE IMPACT OF THE INTERNAL AUDIT SYSTEM ON IMPROVING THE QUALITY OF BANKING SERVICES IN COMMERCIAL BANKS. *VOL. 18 NO. 1 (2021): PALARCH'S JOURNAL OF ARCHAEOLOGY OF EGYPT/EGYPTOLOGY*, p. 1011. https://www.researchgate.net/publication/352693647
20. Beest, F. v., Braam, G., & Boelens, S. (2009). Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics (Working Paper No. 09-108). Nijmegen Center for Economics, Radboud University Nijmegen, Netherland. https://www.researchgate.net/publication/254877109
21. Behera, R. K., Bala, P. K., Rana, N. P., & Kizgin, H. (2022). Cognitive computing based ethical principles for improving organisational reputation: A B2B digital marketing perspective. Journal of Business Research. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2021.11.070
22. Breger, D., Edmonds, M., & Ortegren, M. (2020). Internal audit standard compliance, potentially competing duties, and external auditors' reliance decision. Journal of Corporate Accounting & Finance, 31(1), 112-124. DOI: 10.1002/jcaf.22434
23. Bustani, B., Khaddafi, M. ., & Nur Ilham, R. (2022). REGIONAL FINANCIAL MANAGEMENT SYSTEM OF REGENCY/CITY REGIONAL ORIGINAL INCOME IN ACEH PROVINCE PERIOD YEAR 2016-2020. International Journal of Educational Review, Law And Social Sciences (IJERLAS), 2(3), 459–468. https://doi.org/10.54443/ijerlas.v2i3.277
24. CFA. (2019). Financial reporting and analysis – Study manual level 1: Chartered Financial Analyst. https://analystprep.com/cfa-level-1-exam/financial-reporting-and-analysis/learning-sessions-curriculum-financial-reporting-and-analysis/
25. Cheisiviyanny, Charoline & Dwita, Sany & Helmy, Herlina & Arza, Fefri. (2020). An Empirical Study of Independence from Auditors in Padang, Indonesia. DOI: 10.2991/aebmr.k.200305.049
26. Cheung, E., & Evans, E., & Wright, E.(2010), "An Historical Review of Quality in financial Reporting in Australia", Pacific Accounting Review, Vol.22, No. 2. DOI: 10.1108/01140581011074520
27. Ciocoiu, C. N., Prioteasa, A. L., & Colesca, S. E. (2020) . RISK MANAGEMENT IMPLEMENTATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF ROMANIAN SMEs: A FUZZY APPROACH. Amfiteatru Economic. DOI: 10.24818/EA/2020/55/726
28. Dahana, M. A., & Ermwati, . (2020). Analysis of The Budget Planning Process and Budget Execution Process. European Journal of Business and Management Research, 5(4). https://doi.org/10.24018/ejbmr.2020.5.4.426
29. Daniela Petrascu .(2010) . INTERNAL AUDIT: DEFINING, OBJECTIVES, FUNCTIONS AND STAGES .*Studies in Business and Economics, vol. 5, issue 3*-238 , .246 https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=http%3A%2F%2Feccsf.ulbsibiu.ro%2FRePEc%2Fblg%2Fjournl%2F5315petrascu.pdf;h=repec:blg:journl:v:5:y:2010:i:3:p:238-246

30. Danny L. Athanasso, (2015)," Quality standards in auditing" A project to provide technical assistance to the offices of inspectors general in Iraq. https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/IRQ/Study%20OIGs%20Body%20-%20E%20-.pdf
31. De Vlaminck, N., & Sarens, G. (2015). The relationship between audit committee characteristics and financial statement quality: evidence from Belgium. Journal of Management & Governance, 19(1), 145-166. https://ideas.repec.org/a/kap/jmgtgv/v19y2015i1p145-166.html
32. Dniestrzanska, Ewa Losiewicz. (2015). " Zarzadzanie Ryzykiem Braku Zgodnocsi W Banku – Pomiar Czy Monitorowanie?", Annals Universitatis Mariae Curie-Sklodwska Lublin Polonia, Czasopisma Annals H-Oeconomia, Vol. Xlix, 4, Sectio H. DOI: 10.17951/h.2015.49.4.347
33. Dương, Nguyễn & Que, Nguyen. (2023). EFFICIENCY OF THE INTERNAL AUDIT AT THE ENTERPRISES IN HANOI CITY. 1166-1178. https://www.researchgate.net/publication/379449934
34. Dwi, W. R., & Renny, W. (2017). "Affecting compliant with the willingness to pay tax as an intervening variable factor" (studies on the taxpayer owners of SMEs in Pontianak KPP). Journal of Advances in Humanities and Social Sciences, VOL (3), NO (3). https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=https%3A%2F%2Ftafpublications.com%2Fplatform%2FArticles%2Ffull-jahss3.3.3.php;h=repec:apb:jahsss:2017:p:152-163
35. Echobu, J.; Okika, N. P.; Mailafia, L.; (2017)"Determinants of financial reporting quality", evidence from listed agriculture and natural resources firms in Nigeria. International Journal of Accounting Research. DOI: 10.12816/0041759
36. Eden, Dov, and Leah Moriah. (1996): "Impact of internal auditing on branch bank performance: a field experiment." Organizational Behavior and Human Decision Processes 68, no. 3. https://doi.org/10.1006/obhd.1996.0104
37. Elbannan, M. A. (2011). Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy. Review of Quantitative Finance and Accounting, 36(2), 207-245. https://doi.org/10.1007/s11156-010-0176-1
38. Elvisa Buljubasic Musanovic & Sanel Halilbegovic. (2021). Financial Statement Manipulation in Failing Small and Medium- Sized Enterprises in Bosnia and Herzegovina. Journal of Eastern European and Central Asian Research, 8(4), 556-569.Engineering and Technology, 62, 54-57. DOI: 10.15549/jeecar.v8i4.692
39. Eulerich, A. K., & Eulerich, M. (2020). What is the value of internal auditing?–A literature review on qualitative and quantitative perspectives. A Literature Review on Qualitative and Quantitative Perspectives (April 22, 2020). Maandblad Voor Accountancy en Bedrijfseconomie, 94, 83-92. DOI: 10.5117/mab.94.50375
40. Eze, Nwosu M. (2016) "Changes and challenges of auditing in 21 st. Century: The Nigerian experience." International Journal of Finance and Accounting VOL 5, NO. 1. http://article.sapub.org/10.5923.j.ijfa.20160501.05.html
41. Fadun, O. S., & Oye, D. (2020). Impacts of operational risk management on financial performance: a case of commercial banks in Nigeria. International Journal of Finance &

Banking Studies, 9(1), 22-35.field experiment." Organizational Behavior and Human Decision Processes 68, no. 3. https://www.researchgate.net/publication/348151192

42. Firsova , Nadege , and Vaghely , Ivan P . , 2018 , Strategic Options to Cultural Risk Management: ATheoretical Framework , Universal Journal of Management , Vol . 6 , No .7 . DOI: 10.13189/ujm.2018.060703
43. Francesco Bova, Raynolde Pereira; The Determinants and Consequences of Heterogeneous IFRS Compliance Levels Following Mandatory IFRS Adoption: Evidence from a Developing Country. *Journal of International Accounting Research* 1 March 2012; 11 (1): 83–111. https://doi.org/10.2308/jiar-10211
44. Fraser, G. (2023). From occupational to organisational professionalism: Exploring the changing nature of professionalism in community learning and development (1975–2019). *Studies in the Education of Adults*, 1–13. https://doi.org/10.1080/02660830.2023.2284029
45. Fuadah, N., Nurdian, T., Fadhilah, N. H. K., Riany, M., Bahri, N. A., & Rusdiansyah, N. (2023, August). Implementation of Operational Audits in an Effort to Improve the Efficiency and Effectiveness of the Marketing Function. In International Conference on Economics, Management and Accounting (ICEMAC 2022) (pp. 227-238). Atlantis Press. DOI: 10.2991/978-94-6463-226-2_20
46. Gordon,A.Elizabeth et al.,(2019), "Intermediate Acccounting", Second Edition,Pearson Education, Inc., United States. https://www.pearsonhighered.com/assets/preface/0/1/3/4/0134833104.pdf
47. Gurama, Zakariya'u, Mansor, Muzainah,(2018)." Internal Audit Effectiveness in Tax Administration : A Model Proposition", Journal of Advanced Research in Business and Management Studies , Journal homepage: www.akademiabaru.com/arbms.html ISSN: 2462-1935.https://www.akademiabaru.com/submit/index.php/arbms/article/view/1304/459
48. Gurtu, A., & Johny, J. (2021). Supply chain risk management: Literature review. Risks, 9(1), 16. https://www.mdpi.com/2227-9091/9/1/16
49. Hamdani, R., & Albar, A. R. (2016). Internal controls in fraud prevention effort: A case study. Jurnal Akuntansi dan Auditing Indonesia, 20(2), 127. DOI: 10.20885/jaai.vol20.iss2.art5
50. Hammayo, Aminu ; Student M. Phil ; Isah, Shittu ; Abdullahi, Aliyu A, (2021),"Effect of Auditor Proficiency and Audit Quality on Internal Audit Effectiveness in Nigeria's" Federal Public Service Vol.11, No.6. DOI: 10.51505/IJEBMR.2022.6412
51. Handoyo, Bregitta ; Roemkenya, Madolidi ; Bayunitri, Bunga Indah ;(2021)," The influence of internal audit and internal control toward fraud", prevention,Accounting Department, Widyatama University, Bandung, Indonesia,Vol3,No1. https://doi.org/10.35912/ijfam.v3i1.181
52. Herath, Siriyama Kanthi &Norah, Albarqi, (2017), " Financial Reporting Quality: A Literature Review", International Journal of Business Management and Commerce Vol. 2 No. 2. https://www.researchgate.net/publication/314236476
53. Hopkin, Paul, (2010) "Fundamentals of Risk Management -Understanding, evaluating and implementing effective risk management" by Replika Press Pvt Ltd India. http://dspace.vnbrims.org:13000/jspui/bitstream/123456789/4826/1/
54. Horton, Joanne and Serafeim, George and Serafeim, Ioanna, Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment? (2013). Contemporary Accounting

Research, Vol. 30, No. 1: 388-423., Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1264101

55. Hunt, L. (2014). ISO 9001:2015 - Understanding the Key Changes. Lorri Hunt & Associates Inc. https://newiso9001.wordpress.com/wp-content/uploads/2014/11/iso9001-2015.pdf
56. Hunziker, S. (2017). Efficiency of internal control: evidence from Swiss non-financial companies. Journal of Management & Governance, 21, 399-433. DOI: 10.1007/s10997-016-9349-1
57. Ihor Y. Yaremko, Mariia.V. Plekan, Iryna.A. Kantsir & Tetyana Y. Andrejkiv. (2018). Informational and nancial Instruments For Evaluation and Management of The Company's Value. Journal of Eastern European and Central Asian Research, 5 (2), 131-139. DOI: https://doi.org/10.15549/jeecar.v5i2.246
58. Ilter, Cenap. (2020). A Discussion Paper on Accounts Payable Ratio. Acta Oeconomica Pragensia. 27. 85-94. 10.18267/j.aop.630. DOI: 10.18267/j.aop.630
59. Indriyani, Dewi & Mappanyukki, Ratna. (2022). The effect of government accounting standards, utilization of information technology, and accounting internal control on the quality of financial reports with organizational commitments as moderating variables. Fair Value. https://doi.org/10.32670/fairvalue.v5i4.2788
60. Irwandi, S. A.; Pamungkas, I. D.; (2020)"Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia", Journal of International Studies. https://www.jois.eu/files/2_749_Irwandi_Pamungkas.pdf
61. Iskandar, D. (2015)." Analysis of factors affecting the success of the application of accounting information system". International Journal of scientific & Technology research, 4(2), 155-162. Journal homepage: www.akademiabaru.com/arbms.html ISSN: 2462-1935. Journal, (vol:15, Issue: 2, 2021), Australasian Accounting Business and Finance Journal.
62. Juma, Ahmed Helmi., (2015). "International Financial Reporting Standards/International Accounting Standards". Amman, Safaa House for Publishing and Distribution.
63. Kagermann, Henning, Kinney, William, Küting, Karlheinz & Weber, Claus-Peter,(2008),“ Internal Financial Reporting Standards/International Accounting Standards" https://doi.org/10.1007/978-3-540-70887-2_10
64. Kanakriyah, Raed & Al-Hindawi, Riyad & Bataineh, Hanady & Salameh, Rafat S.. (2024). The impact of the corporate risk management model on the quality of financial reports in Jordanian commercial banks. International Journal of Applied Economics Finance and Accounting. 18. 339-350. 10.33094/ijaefa.v18i2.1399. http://dx.doi.org/10.33094/ijaefa.v18i2.1399
65. Khoruzhy, L. I., Khoruzhy, V. I., Vasyakin, B. S., & Shen, W. (2022). Program-Targeted Approach to Managing Financial Risks of Sustainable Development Based on Corporate Social Responsibility in the Decade of Action. MDPI. https://doi.org/10.3390/risks10030058
66. Kinney, W., Henning, K., KarlheinKüting, & Claus, P. W. (2008). *"Internal Audit Handbook, Management with the SAP®Audit Roadmap.* Verlag Berlin Heidelberg: Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-540-70887-2

67. Kung, J. E. B., Ramirez, J. I., Apolinar, J. M., & Rebadomia, W. (2015). Developing a fraud prediction model: Application of artificial intelligence methods using firm-specific data and locational factors. Asia Pacific Business & Economics Perspectives, 3(2), 97-114. https://animorepository.dlsu.edu.ph/etd_bachelors/12188/
68. Lartey, P. Y., Kong, Y., Bah, F. B. M., Santosh, R. J., & Gumah, I. A. (2020). Determinants of Internal Control Compliance in Public Organizations; Using Preventive, Detective, Corrective and Directive Controls. International Journal of Public Administration, 43(8), 711–723. https://ideas.repec.org/a/taf/lpadxx/v43y2020i8p711-723.html
69. latikanova, P., & Perramon, J., (2012), "Economic consequences of the first-time IFRS introduction in Europe" Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad, 41(156), 497-519. https://www.aeca.es/old/refc_1972-2013/2012/156-2.pdf
70. Lawrence J. Abbott, Susan Parker, Gary F. Peters; Internal Audit Assistance and External Audit Timeliness. *AUDITING: A Journal of Practice & Theory* 1 November 2012; 31 (4): 3–20. https://doi.org/10.2308/ajpt-10296
71. Liuraman, Zephaniah & Kida, Madu & Hauwa,. (2023). Effect of Internal Audit and Internal Control System on the Quality of Financial Statement of State MDAs in Northeast Nigeria. 3. 90-98. https://www.researchgate.net/publication/377965408
72. Ljubisavljević Snežana, et all, (2017), " ENVIRONMENTAL AUDIT FOR ENVIRONMENTAL IMPROVEMENT AND PROTECTION" ,Economic Themes, 55(4): 521-538. https://www.researchgate.net/publication/322718528
73. Maciariello, J. A. (2006). Peter F. Drucker on executive leadership and effectiveness. The leader of the future, 2, 3-27.*Management and Accounting (ICEMAC 2022)* (pp. 227-238). Atlantis Press. https://www.researchgate.net/publication/238707761
74. Manurung, D. T., & Hadian, N. (2013, November). Detectionfraud of financial statement with fraud triangle. 23rd International Business Research Conference, World Business Institute. https://www.researchgate.net/publication/277598200_
75. Miller, Geoffrey P. (2014). " The Compliance Function: An Overview", New Yourk University Law And Economics Working Papers. 393. http://www.law.nyu.edu/sites/default/files/upload_documents/The%20Compliance%20Functiion%20an%20Overview.Miller.pdf
76. MOCANU, M., & CIUREA, C. (2019). DEVELOPING AN INDEX SCORE FOR THE INTERNAL. Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research, Issue 2/2019;(Vol. 53). https://www.researchgate.net/publication/333812869
77. Monica, G. E. and Pangeran, P. (2020). The Integrated of Balanced Scorecard and ISO 31000 Based Enterprise Risk Management Process to Mitigate Supply Chain Risk: Case Study at PT Anugerah Bintang Mediatama. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding. 7 (10): 616 – 628. http://dx.doi.org/10.18415/ijmmu.v7i10.2181
78. Mourougan, Sendil.(2015). "Enhancing Organisation Performance For Customer Satisfaction And Cost Effectiveness Through Integrated Management System", Iosr

Journal Of Business And Management, Volume 17, Issue 9. Ver. 1, Pp. 50. https://www.iosrjournals.org/iosr-jbm/papers/Vol19-issue5/Version-3/B1905031330.pdf

79. Munteanu, V., Zuca, M., & Tinta, A.(2020), "The financial accounting information system central base in the managerial activity of an organization". Journal of Information Systems & Operations Management, 5(1), 63-74. https://www.researchgate.net/publication/227487317

80. Mursida, Safrinia & Setiyono, Wisnu. (2021). The Effect of the Application of Government Accounting Standards, Apparatus Competence, the Role of Internal Audit and the Internal Control System on the Quality of Information on Local Government Financial Statements. Academia Open. 5. 10.21070/acopen.5.2021.1941. https://www.researchgate.net/publication/354530185

81. Nasal, tandid & Gani, Lindawati (2022). Evaluation of Internal Audit Role as a Governance, Risk and Compliance Partner, Trusted Advisor and Value Driver to Implement Strategy (Case Study of Indonesia's Social Health Insurance Provider). JIA (Jurnal Ilmiah Akuntansi), 7 (2), 346-362. Nature of Professionalism in Community Learning and Development (1975–2019). https://doi.org/10.23887/jia.v7i2.47931

82. Nietsch Michael (2019). Compliance and soziale Verantwortung in Unternehmen : 4. Wiesbadener Compliance-Tag der EBS Law School - Center for Corporate Compliance, 1. Auflage, Published: BadenBaden, Nomos Nigeria's" Federal Public Service Vol.11, No.6. https://www.nomos-shop.de/en/nomos/title/compliance-und-soziale-verantwortung-im-unternehmen-id-77728/

83. Nino, L. S. (2023). An Alternative Method to Debits and Credits in Accounting: The Trial Balance Approach. *Journal of Finance and Accountancy*, *31*.November 2023Studies in the Education of AdultsFollowing. https://www.researchgate.net/publication/368449923

84. Olayinka, A. A. (2022). Financial statement analysis as a tool for investment decisions and assessment of companies' performance. International Journal of Financial, Accounting, and Management, 4(1), 49-66. https://www.researchgate.net/publication/361292771

85. Ositashvili M. (2024). The Compliance Model as an Instigation for Post-Financial Crisis Efficiency in Corporations. European Scientific Journal, ESJ, 20 (1), 157. **DOI:** https://doi.org/10.19044/esj.2024.v20n1p157

86. Ositashvili, M. (2024). The Compliance Model as an Instigation for Post-Financial Crisis Efficiency in Corporations. European Scientific Journal, ESJ, 20(1), 157. https://doi.org/10.19044/esj.2024.v20n1p157

87. Pamungkas, B.; Ibtida, R.; Avrian, C.; (2018)"Factors influencing audit opinion of the Indonesian municipal governments" financial statements. Cogent Business & Management. ISSN 2331-1975, Taylor & Francis, Abingdon, Vol. 5, http://dx.doi.org/10.1080/23311975.2018.1540256

88. Paulinus, E. C.; Oluchukwu, N.; Somtochukwu, O. Empirical ; (2017)"investigation of corporate governance and financial reporting quality of quoted companies in Nigeria". International Journal of Economics, Business and Management Research. https://www.academia.edu/35183708/EMPIRICAL

89. Plasencia Soler, J. A., Bajo Sanjuán, A., Marrero Delgado, F., & Nicado García, M. (2023). Compliance risk management with a focus on shared values: Application in a case study in Cuba. Visión de futuro, 27(2), 25-41. DOI: 10.36995/j.visiondefuturo.2023.27.02.001.en
90. Postuła, Marta & Irodenko, Olga & Dubel, Przemyslaw. (2020). Internal Audit as a Tool to Improve the Efficiency of Public Service. EUROPEAN RESEARCH STUDIES JOURNAL. XXIII. 699-715. 10.35808/ersj/1663. https://ersj.eu/journal/1663
91. Purwanti, A., Susilawati, E., Suprihanto, S., Sukrisno, A., Wati, N. W. A. E., Zuliyana, M., ... & Meisak, D. (2022). Bunga Rampai Pengantar Akuntansi. https://repository.penerbiteureka.com/publications/553223/
92. Rainer Lenz & John Chesshire. (2023) RETHINKING INTERNAL AUDIT: GOVERNANCE NEEDS GARDENING. EDPACS 68:3, pages 7-15. DOI: 10.1080/07366981.2023.2255432
93. Reding, K. S., Anderson, U. M., Ramamoorti, S. M., & Riddle, C. (2020). Internal Audit and Creative Accounting Practices in Ministries, Departments and Agencies (MDAs): An Empirical Analysis. *Open Journal of Business and Management, 8*(2). https://doi.org/10.4236/ojbm.2020.82034
94. Reefke, H., & Sundaram, D. (2017). Key themes and research opportunities in sustainable supply chain management–identification and evaluation. Omega, 66, 195-211.*Responsibility Journal*, *19*(5), 777-796. https://ideas.repec.org/a/eee/jomega/v66y2017ipbp195-211.html
95. Rubino, M.; Vitolla, F.; (2014)"Internal control over financial reporting: opportunities using the COBIT framework". Managerial Auditing Journal. https://www.researchgate.net/publication/280172414
96. Safitri, R. and Pangeran, P. (2020). Balanced Scorecard and ISO 31000, Risk Management Integration to Improve Performance: Case Study at Indonesian Credit Union. Intenational Journal of Multicultural and Multireligious Understanding. 7(6):527-538. DOI: http://dx.doi.org/10.18415/ijmmu.v7i6.1802
97. Sagara, Y.; (2015)"The effect of implementation accounting information system and competence of human resources on the quality of financial reporting". Research Journal of Finance and Accounting. Research Journal of Finance and Accounting ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.6, No.10, 2015. https://repository.uinjkt.ac.id/dspace/bitstream/123456789/53384/1/The%20Effect%20of%20Implementation%20Accounting%20Information%20System%20and%20Competence%20of%20Human%20Resources%20on%20the%20Quality%20of%20Financial%20Reporting.pdf
98. Salehi, M.; Ziba, N.; Gah, A. D.; (2018)"The relationship between cost stickiness and financial reporting quality in Tehran Stock Exchange". International Journal of Productivity and Performance Management. https://www.researchgate.net/publication/328390801
99. Sani, A. A., & Chaharmahalie, S. (2012). Internal accounting controls. World Academy of Science. World Academy of Science, Engineering and Technology International

Journal of Information and Communication Engineering Vol:6, No:2, 2012. https://zenodo.org/record/1056350/files/2051.pdf

100. Savčuk, O. (2007). Internal audit efficiency evaluation principles. Journal of Business Economics and Management, VIII(4). DOI: 10.3846/16111699.2007.9636180
101. Sembiring, L. D., Putri, J. A., Sianipar, R. T., & Silitonga, H. (2023). Influence of organizational culture and organizational commitment to the effectiveness of control systems internal government and it's impact on the quality of financial statements. *Enrichment : Journal of Management*, *13*(2), 1440-1452. https://doi.org/10.35335/enrichment.v13i2.1475
102. Shah, C. (2020). Data Collection, Experimentation, and Evaluation. In A Hands-On Introduction to Data Science. Cambridge: Cambridge University Press. https://assets.cambridge.org/97811084/72449/frontmatter/9781108472449_frontmatter.pdf
103. Shamsadini, K., Askari Shahamabad, M., & Askari Shahamabad, F. (2023). Analysis of factors affecting environmental audit (EA) implementation with DEMATEL method. Social Responsibility Journal, 19(5), 777-796. DOI:10.1108/SRJ-03-2021-0097
104. Shanikat, M., Al-Farah, A., & Dorgham, T. H. (2014). Occupational Fraud Prevention Mechanisms: Jordanian Companies Experience.Research Journal of Finance and Accounting,5(1), 84-92. https://www.researchgate.net/publication/301222351
105. Silva, Lilian. (2021). Benefits of Compliance and Risk Management. Revista Científica Multidisciplinar Núcleo do Conhecimento. 123-147. https://www.researchgate.net/publication/357596210
106. Sitnikov, C. S., & Bocean, C. G. (2015, November). The role of risk management in ISO 9001: 2015. https://ideas.repec.org/a/rom/mancon/v9y2015i1p1009-1016.html
107. Soh , Dominic S. B., Bennie, Nonna Martinov,(2019)." The internal audit function :Perceptions of internal audit roles, effectiveness, and evaluation" Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1860568
108. Sosnowska, Izabela, & Stolarek, Joanna. (2017). "Compliance-Szybko Rozwijajacy Sie Trend", Controlling Izarzadzanie Nr 3(17).
109. Suambara, I. G. P. P., & Darmayanti, N. P. A. (2020). The Influence Of Regional Revenue, Balancing Funds, And Capital Expenditure On Regional Financial Performance. American Journal of Humanities and Social Sciences Research, 4(6), 220-225. https://www.ajhssr.com/wp-content/uploads/2020/06/ZA2046220225.pdf
110. Sutaryo, S., Sahari, S., Jakpar, S., & Balia, S. S. (2023). Internal audit function, political characteristics, and compliance with government accrual-based accounting standards in Indonesian local government. Contaduríay administración, 68(1), 25-57. https://www.researchgate.net/publication/372006707
111. Suyono, E. (2012). "Determinant Factors Affecting The Audit Quality: An Indonesian Perspective". Global Review of Accounting and Finance, Vol. 3. No. 2. September 2012. Pp. 42 – 57. https://www.academia.edu/12253294/
112. Tambingon, H. N; Yadiati, W; Kewo, C. L.; (2018)"Determinant factors influencing the quality of financial reporting local government in Indonesia". International Journal of

Economics and Financial Issues. ISSN: 2146-4138. https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/6160/pdf

113. Tamimi, Oday, (2021), "The Role of Internal Audit in Risk Management from the Theoretical Framework , Universal Journal of Management , Vol . 6 , No . 7 . https://www.researchgate.net/publication/348972492

114. Thuong, N. T. H., Zhang, R., Li, Z., & Hong, P. T. D. (2018). Multi-criteria evaluation of financial statement quality based on hesitant fuzzy judgments with assessing attitude. International Journal of Management Science and Engineering Management, 13(4), 254-264. https://doi.org/10.1080/17509653.2017.1421107

115. Turner Am, Bruce. (2016)."White Paper-Auditing Your Entity's Compliance Framework", The Institute Of Internal Auditors Australia. https://www.scribd.com/document/507874601/auditing-a-compliance-and-ethicsprogram

116. Valkanov, N. (2013). "Defining And Positioning The" Aml Compliance" Activity Within The Architecture Of Contemporary Banking Organization", Varna.

117. Valkanov, Nedyalko, & Stavrova, Elena. (2019). **"Preventing The Bank Frauds By Ensuring Effective Compliance Function: Prevencion De Frauds Bancarios Con Seguro De Function De Cumplimiento Eficiente"**, Reevista 100-Cs, Issn 0719-5737, Volumen 5, Numero 1, Pp. 60-71. https://www.researchgate.net/publication/350487906

118. Vicente, Pedro, & Silva, Miguel Mira Da. (2011). **"A Conceptual Model For Integrated Governance, Risk And Compliance"**, Institute Superior Tecnico, Universidade Tecnica De Lisboa, Avenida Rovisco Pais, 1, 1049-001 Lisboa, Portugal. http://dx.doi.org/10.1007/978-3-642-21640-4_16

119. Wahab, A. mohamed ali, & Henital zabidi, A. murad. (2022). The Role of Internal Auditor Reports in Reducing Financial Corruption and Rationalizing Public Expenditure in the Crises. Finance and Business Economies Review, 6(2), 219–246. https://doi.org/10.58205/fber.v6i2.1262.

120. Weekes,Marshall, D. (2020). The role of internal audit in the risk management process: A developing economy perspective. Journal of Corporate Accounting & Finance, 31(4), 154-165. http://dx.doi.org/10.1002/jcaf.22471

121. Wlodarczyk, Grzegorz. (2014). "Norma Iso 19600- Proba Standaryzacji Zarzadzania Ryzykiem Braku Zgodnosci (Compliance)", Zagadnienia Wstepne, Compliance & Mifid Blog. https://doi.org/10.4335/16.3.453-476(2018).

122. Xu, Y., Zhang, L., & Chen, H. (2017). Board age and corporate financial fraud: An interactionist view.Long Range Planning. Volume 51, Issue 6,Pages 815-830,ISSN 0024-6301, https://doi.org/10.1016/j.lrp.2017.08.001

123. Yaghoobi, H., Moradi, M., & Nooghabi, M. (2015). Effect of employee expenses on usefulness of accounting information. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 5(1), 161-172. http://dx.doi.org/10.5296/ijafr.v5i1.7285

124. Zammit, C., Grima, S., & Kizilkaya, Y. M. (2021). A Maturity Evaluation of Governance, Risk Management and Compliance (GRC) within the Maltese Public Sector. In Contemporary Issues in Public Sector Accounting and Auditing (pp. 219-255). Emerald Publishing Limited. http://dx.doi.org/10.1108/S1569-375920200000105016

125. Zoiku, Senanu & Janet Acheampong Otoo, (2021), "The Effect of the Working Relationship between Audit Committees and Internal Audit on Corporate Governance in Public Universities, Ghana",Scholars Journal of Economics, Business and Management, Menka University of Skills Training and Entrepreneurial Development, Kumasi, Ghana. http://dx.doi.org/10.36347/sjebm.2021.v08i08.002

FOURTH: official reports and documents

1. American Institute of Certified Public Accountants. (AICPA) Auditing Standards Board. (1997).Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit:(supersedes Statement on Auditing Standards No. 53, https://egrove.olemiss.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1085&context=aicpa_sas
2. COSO, Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission. 2020. Enterprise Risk Management (ERM) Integrated Framework. COSO. https://www.coso.org/_files/ugd/3059fc_61ea5985b03c4293960642fdce408eaa.pdf
3. ECA, (2021), "Introduction to Performance Audit", European Court of Auditors. https://www.eipa.eu/wp-content/uploads/2017/06/1830205.pdf
4. FASB. Convergence with the IASB. Available at: http://www.fasb.org/intl/convergence iasb.shtml
5. IIA, (2018), "International Internal Auditing Standards" The Institute of Internal Auditors – Australia. https://www.auasb.gov.au/admin/file/content102/c3/Oct18_2.3.6_IIA-Australia_ASA%20315.pdf
6. IIA, (2021), " Factsheet: Operational Auditing", The Institute of Internal Auditors – Australia. https://www.scribd.com/document/519754663/Factsheet-Operational-Auditing
7. International financial reporting standards, (2015), "Interpretation and Application of(IFRS) ", John Wiley & Sons, United States.
8. International standards for auditing, examination, other assurances and related services approved in the Kingdom of Saudi Arabia, (2020), ISA 200, https://socpa.org.sa/SOCPA/files/25/250e57b4-01bf-44ea-b677-1a26951d06b3.pdf

9. INTOSAI, (2010). "Guidelines for Internal Control Standards for the Public Sector - Further Information on Entity Risk Management" Austria, INTOSAI Internal Control Standards Subcommittee. https://www.scribd.com/document/200041069/Intosai-Gov-9130-e

Fifth: Internet:

https://www.unescwa.org/ar

https://www.qmsuk.com/iso-standards/iso-14001/iso-14001-audit#

https://www.investopedia.com/alicia-tuovila-4687215

https://www.bsigroup.com/ar-AE/-ISO-31000---/

https://irms.org.uk/page/SocialLink

https://www.transparency.org/

https://www.imf.org/

الملاحق

ملحق رقم (1) استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
الدراسات العليا ـ قسم المحاسبة

ملحق (1)
استمارة الاستبيان

الى الأستاذ.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة التي بين أيديكم هي جزء من متطلبات رسالة ماجستير / محاسبة الموسومة **(كفاءة التدقيق الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر على تعزيز الامتثال وانعكاسه في جودة البيانات المالية)** يرجى من حضراتكم التفضل بالتعبير عن رأيكم فيما يتعلق بموضوع البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة، لما لها من أهمية في الوصول إلى نتائج دقيقة تفيد في تحقيق أهداف البحث، وتخدم أغراض البحث العلمي، مؤكدين لكم أن جميع الإجابات سوف تكون موضع ثقة، وسوف تعامل بسرية تامة، ولن تستعمل لغير أغراض البحث العلمي...

مع أمنياتنا لكم بالتوفيق.....

الباحث	إشراف
علاء محمد عشبة	ا.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

أولا: البيانات الديمغرافية: من فضلك ضع علامة (X) في المكان المناسب

الجنس:	**ذكر**		**أنثى**	

سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي:

أقل من 5 سنوات	**من 5 سنوات إلى 10 سنة**	**من 11 سنة الى 15 سنة**	**أكثر من 16 سنة الى 20 سنة**	**21 سنة فاكثر**

الشهادة الأكاديمية:

دبلوم تقني	**بكالوريوس**	**دبلوم عالي**	**ماجستير او ما يعادلها**	**دكتوراه او ما يعادلها**	**أخرى يرجى ذكرها**

العنوان الوظيفي:

معاون مدقق	مدقق	مدقق اقدم	معاون مدير تدقيق	**مدير تدقيق**	**أخرى يرجى ذكرها**

التخصص العلمي:

محاسبة	**إدارة أعمال**	**علوم مالية ومصرفية**	**احصاء**	**اقتصاد**	**محاسبة قانونية**	**أخرى**

مصطلحات البحث

أ- كفاءة التدقيق الداخلي Internal audit efficiency

عند إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال، يصبح عنصرا هاما في مساعدة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها، وتكون الوحدة الاقتصادية أكثر قدرة على تحديد مخاطر الأعمال وأوجه القصور في النظام، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لدعم التحسين المستمر، ومن أحد أهم الشروط لضمان كفاءة التدقيق الداخلي هو المؤهلات والمعرفة المهنية لموظفي دائرة التدقيق الداخلي, وتقاس من خلال (المؤهلات, الاستقلالية, الكفاءة والعناية المهنية, نطاق العمل, اداء مهام التدقيق, ادارة وظيفة التدقيق الداخلي).

ب- فاعلية ادارة المخاطر في القطاع العام Effectiveness of risk management in the public sector

هي الاستراتيجيات والأساليب والأدوات الداعمة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها إلى مستوى ، بالإضافة إلى ذلك، هي مجموعة متزامنة من الإجراءات والأساليب لتوجيه دوائر القطاع العام نحو تقليل المخاطر لتحقيق أهدافها التنظيمية, ويتم قياسها بالاعتماد على معيار الايزو 31000 وفق الاتي: (السمعة, المخاطر المالية, المخاطر التشغيلية, المخاطر الاستراتيجية).

ج- الامتثال في القطاع العام Compliance in the public sector

الامتثال في مؤسسات القطاع العام أحد الجوانب الحيوية لنجاح الوحدة الاقتصادية، بحيث تهدف إلى تحقيق الامتثال الكامل والفعال لجميع المتطلبات القانونية والأخلاقية والمهنية ذات الصلة وتحسين سمعة الوحدة الاقتصادية وتعزيز جودة البيانات المالية، وعليه فان الوحدات الحكومية كلما كانت ملتزمة لهذه المتطلبات كلما سهلت مهمة الأجهزة الرقابية الداخلية والمتمثلة بأجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وكذلك أجهزة الرقابة العليا في البلد.

د- **جودة البيانات المالية Quality of financial statements**

جودة البيانات المالية تتعلق بموثوقية المعلومات المفصح عنها في البيانات المالية للوحدات الحكومية ونوعيتها. وتسهل الخصائص النوعية تقييم فائدة البيانات المالية وتؤدي إلى مستوى عالٍ من الجودة. ولتحقيق هذا المستوى، يجب أن تكون "البيانات المالية عادلة وممثلة بصدق وقابلة للمقارنة وقابلة للتحقق منها ويتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب ومفهومة.

ثانياً: أسئلة استمارة الاستبانة.

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (X) في المربع الذي تراه ملائماً.

	المحور الأول: كفاءة التدقيق الداخلي						
ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1.	لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال المحاسبة.					

.2	لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال التدقيق الداخلي.					
.3	لدى قسم التدقيق الداخلي خطة سنوية لإشراك موظفيه في دورات تدريبية في مجال العلوم الإدارية والإحصاء.					
.4	تمتلك الدائرة التي اعمل فيها خطط استراتيجية للتعليم المستمر لموظفي التدقيق الداخلي.					
.5	يمتلك عدد كافي من موظفي التدقيق الداخلي شهادة جامعية في المحاسبة من جامعات رصينة.					
.6	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في المناقصات الحكومية.					
.7	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الإيفادات لكبار المسؤولين.					
.8	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في أعمال الصيانة.					
.9	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الرواتب.					
.10	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في المكافآت والقدرة على منع تكرارها.					
.11	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الأخطاء في موازين المراجعة والتوجيه بتعديلها.					
.12	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال الخاص بلجان المشتريات بكل سهولة ودون أي عقبات.					
.13	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال بالتصرف في الأمانات خلافاً للقانون.					
.14	لدى موظفي التدقيق الداخلي القدرة على كشف الاحتيال في الإيرادات المتنوعة بكل سهولة.					
.15	يستطيع التدقيق الداخلي من تقديم الحلول المناسبة عند وجود مخالفات مالية واقتراح المعالجات لغرض تصحيحها.					
.16	يسهم التدقيق الداخلي في الدائرة بشكل فاعل بتقويم الأداء السنوي للأقسام المختلفة وتصحيح الانحرافات إن وجدت.					
المحور الثاني: فاعلية إدارة المخاطر						
ت	**العبارات**	**اتفق تماما**	**اتفق**	**محايد**	**لا اتفق**	**لا اتفق تماماً**
.17	توجد استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة المخاطر معتمدة من قبل الدائرة.					
.18	تتولى الإدارة العليا وضع الإجراءات والتعليمات الخاصة بتنفيذ إدارة المخاطر.					
.19	ترتبط إدارة المخاطر من الناحية العملية والإدارية بالإدارة العليا.					
.20	يتوفر نظام اتصال فعال ومفتوح بين إدارة المخاطر والإدارة العليا للإبلاغ عن المخاطر المتنوعة.					
.21	تسعى الإدارة العليا بشكل دوري ومستمر إعادة النظر بأنظمة تقدير المخاطر وتحديد المستويات المقبولة على ضوء التطور المستجدة.					
.22	يعي الموظفون في الدائرة المخاطر التي ممكن التعرض لها أثناء معالجة البيانات.					

.23	يمتلك الموظفون في الدائرة ثقافة الكشف والإبلاغ عن المخاطر الى الجهات ذات العلاقة.					
.24	توفر الدائرة موارد كافية (مثل البنية التحتية والأدوات والتكنولوجيا والموارد البشرية) لدعم إدارة المخاطر بشكل فعال.					
.25	تمتلك الوحدة الاقتصادية وسائل وإجراءات للحد من المخاطر تتمثل في (إجراءات رقابية وقائية ورقابة مستمرة، انظمة حماية امن المعلومات) .					
.26	توجد خطة لدى إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.					
.27	يتم توثيق وتقييم التحسينات التي تم اقتراحها من خلال وإدارة المخاطر.					
.28	تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر الاحتيال في البيانات المالية.					
.29	تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر التزوير.					
.30	تعرضت الدائرة سابقاً لمخاطر الرشوة.					
.31	تعرضت الدائرة سابقاً لعمليات اختلاس أنواع مختلفة من الموجودات النقدية وغير النقدية.					

المحور الثالث: تعزيز الامتثال

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
.32	يساهم الامتثال في ترشيد وضبط الإنفاق العام.					
.33	يضمن الامتثال الاستعمال لسليم للمال العام والتصدي للانحرافات.					
.34	يضمن الامتثال أن الموارد العامة تم تحصيلها وفقا للقواعد والقوانين.					
.35	الامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات يعزز الثقة لدى المواطنين في حفظ الموارد والممتلكات العامة.					
.36	يمتلك الموظفون المعرفة والفهم للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة التي تحكم عمل الوحدة الحكومية.					
.37	يسهم التدقيق الداخلي في الدائرة بتطبيق القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.					
.38	إن الدائرة ملتزمة بتعليمات العقود الحكومية رقم 1 لسنة 2014 بكل دقة دون وجود أي مخالفات مؤشرة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي					
.39	إن الدائرة ملتزمة بتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة GFS دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية.					
.40	الدائرة ملتزمة بقانون المناقصات العامة رقم 21 لسنة 2013 المعدل دون تأشير أي مخالفات عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية.					
.41	الدائرة ملتزمة بقانون رواتب موظفي الدولة رقم 22 لسنة 2008 وتعديلاته دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية					

.42	الدائرة ملتزمة بتطبيق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية.					
.43	الدائرة ملتزمة بتطبيق القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة من الوزارة ذات العلاقة دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية.					
.44	الدائرة ملتزمة بمراقبة التزام موظفيها بقواعد السلوك الأخلاقي الصادر عن هيئة النزاهة الاتحادية لسنة 2016 دون وجود مخالفات مؤشرة عليها من قبل الأجهزة الرقابية في الثلاث سنوات الماضية.					
.45	الدائرة ملتزمة بتصفية جميع الملاحظات المؤشرة من قبل فرق العمل في ديوان الرقابة المالية ولا توجد أي ملاحظات معلقة للثلاث سنوات الماضية.					
المحور الرابع: جودة البيانات المالية						
ت	**العبارات**	**اتفق تماما**	**اتفق**	**محايد**	**لا اتفق**	**لا اتفق تماماً**
.46	تتضمن البيانات المالية في الجهة التي اعمل فيها معلومات كافية لتقييم الأداء المالي.					
.47	تكشف البيانات المالية للدائرة المقدمة بشكل واضح عن المصادر واستخدامات الأموال في الدائرة.					
.48	تعد البيانات المالية المقدمة من قبل الدائرة دقيقة وموثوقة.					
.49	يتم تقديم البيانات المالية الحكومية في التوقيت المطلوب الى الجهات ذات العلاقة.					
.50	توفر البيانات المالية للدائرة معلومات مالية وغير مالية كافية للجمهور.					
.51	تتسم البيانات المالية للدائرة بخلوها من أخطاء المقصودة وغير المقصودة.					
.52	تتسم البيانات المالية في الدائرة بالشفافية والوضوح.					
.53	تستخدم الدائرة التكنولوجيا في إعداد وعرض البيانات المالية.					
.54	هناك تعاون كافٍ بين الجهات الرقابية ووزارة المالية والوزارة المعنية لضمان جودة البيانات المالية.					
.55	تعد البيانات المالية في الدائرة وفق الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بها.					
.56	تعد البيانات المالية المقدمة قابلة للفهم من قبل أصحاب المصلحة.					
.57	تخلو البيانات المالية المقدمة الى وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي من أي عمليات احتيال.					
.58	البيانات المالية للدائرة ممكن الاستفادة منها من الجهات المختلفة لأغراض المقارنة وأعداد الموازنات القادمة.					
.59	البيانات المالية للدائرة تتسم بقابليتها للفهم من قبل المختصين وغير المختصين من أصحاب العلاقة.					

ملاحظة: اذا كان لديكم أية ملاحظات أخرى يرجى تكرمكم بذكرها في أدناه:

ممتنون لتعاونكم في ابداء آرائكم وسعة صدركم.....

ملحق رقم (2) اسماء السادة المحكمين

ت	اسم الأستاذ	اللقب العلمي	الاختصاص	موقع العمل
1	عواد كاظم شعلان الخالدي	استاذ	احصاء	جامعة وارث الانبياء/ الادارة والاقتصاد
2	محمد محمود جاسم الطائي	استاذ	محاسبة مالية وتدقيق	جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد
3	كرار سليم عبد الزهرة	استاذ	تدقيق ومحاسبة مالية	جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد
4	اسعد منشد محمد	استاذ مساعد	نظرية محاسبية وتدقيق	جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد
5	محمد محيسن عبد الرضا	استاذ مساعد	رقابة وتدقيق	جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد
6	أزهر صبحي الجبوري	استاذ مساعد	تدقيق ومحاسبة مالية	جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
7	حسين عمران الرفاعي	استاذ مساعد	تدقيق ومحاسبة مالية	جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
8	امل محمد سلمان	استاذ مساعد	تدقيق ومحاسبة مالية	جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد
9	أشرف هاشم فارس العبدون	أستاذ مساعد	تدقيق ومحاسبة مالية	جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد
10	ماهر ناجي علي	أستاذ مساعد	محاسبة مالية	جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

Abstract

The research aims to measure the impact of the professional competence of internal auditing in the Iraqi public sector, as well as the effectiveness of risk management and the quality of financial statements, and to demonstrate the important role between the two functions in enhancing compliance with laws, regulations and instructions, which helps in raising the efficiency of the internal audit function in the Iraqi public sector to reduce waste of public money. And corruption in all its forms, which in turn will contribute to the issuance of high-quality financial statements, represented by the final account of the Iraqi state and the preparation of federal public budgets. To measure the research variables, an electronic questionnaire form was used, which was distributed to internal auditors in the Iraqi public sector departments. The number of questionnaire forms distributed and suitable for analysis reached 283 questionnaires. To achieve the research objectives and reach the results for the research sample, the SPSS program, version 25.v, was used. Testing hypotheses using simple and multiple regression. The results showed that a large number of government departments lack a strategy for continuing education for internal audit employees, and this indicates a lack of sufficient interest by senior management in this issue. Also, the lack of clear risk management strategies and policies adopted by many government units in the Iraqi public sector, and the lack of a plan to confront the risks of crises and natural disasters, may expose them to major losses and waste of public funds. Despite this, a large percentage of the government units in the research sample are committed to liquidating all observations indicated by the work teams in the Financial Supervision Bureau, and are committed to applying the accounting rules issued by the Accounting and Regulatory Standards Board in Iraq, and this indicates a good degree of compliance. The qualitative characteristics of financial information in the Iraqi public sector units help the relevant government agencies to make decisions with more confidence, which leads to achieving accountability and transparency and enabling supervisory authorities to verify the efficiency of government units in implementing the allocations contained in the budget and monitoring disbursement and revenue collection operations .

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Accounting of Department

The Efficiency of Internal Audits and the Effectiveness of Risk Management in Enhancing Compliance and its Reflection on the Quality of Financial Statements

A thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics – the University of Kerbala, which is part of the Requirements for the Degree of Master in Since of Accounting

Of the student
Alaa Mohammed Oshba Nasser
Supervised by

Prof. Dr. Assad Mohammed Ali Wahhab

1445 A.H **2024 A.D.**